نفط العراق

لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق

عبد الكريم العلوجي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : **نفط العراق لعنة الأرض آبار الدماء تتدفق**

المؤلف : عبد الكريم العلوجي

رقم الإيداع :

رقم الإيداع :
٢٠١٠/٢٤٩٢٥

الطبعة الأولى ٢٠١٠



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

المقدمة

جاءت قوات الغزو لاحتلال العراق، ومعها برامج وخطط عديدة تريد أن تنفذها على أرض الرافدين، مستغلة في ذلك الظروف المواتية، والمناخ الملائم الذي وفر لها غطاء واضحًا، لتنفيذ كل المخططات، التي تقف وراءها أطماع ورغبات خبيثة؛ لاستغلال الثروات، ونهب الخيرات، التي يتمتع بها بلدنا العزيز.

وكان من ضمن خطط الخبث أن تأخذ هذه السرقات مأخذًا شرعيًا وقانونيًا، من خلال تشريع قوانين، وتقديم دراسات واستشارات، تسعى أطراف عديدة – بما فيها الحكومة والبرلمان – لإقرارها لصالح جهات خارجية، باتت نواياها معروفة لمتابعي الشأن العراقي.

ومن تلك القوانين التي تسعى تلك الأطراف لإقرارها ما يسمى «قانون النفط والغاز» الذي طرح قبل فترة من الزمن، وأقرته الحكومة الحالية لغرض تنظيم عمليات الاستكشاف والاستخراج والتكرير والتصدير والاستثمار الخارجي، حسبما تدعي الجهات المعنية.

وعلى الرغم من أن صانعي القانون يؤكدون فاعليته وجدواه في خدمة الصالح العراقي؛ إلا أنهم يواجهون رؤى عديدة من خبراء النفط والاقتصاد والاجتماع، بشأن الضمانات التي ينبغي أن يقدمها القانون للشعب العراقي؛ لضمان حقوقه الوطنية، والحيلولة دون سيطرة الشركات الأجنبية على الإنتاج النفطي.. حتى صار القانون يثير الكثير من التساؤلات، التي يوردها الباحثون والمتخصصون، كما يثير

تخوف وتوجس جهات عراقية وغير عراقية؛ نظرًا لإلغائه الجهود السياسية والعمل الشاق الذي قدمه العراقيون منذ أن تم تأميم النفط، وصار «الذهب الأسود» تحت سيطرة العراقيين استخراجًا وإنتاجًا وتصديرًا وصناعة.

لقد أفرز هذا القانون فريقين من الرأي العام في العراق من حيث قبوله ورفضه، ما بين مقدم لمصلحة الشعب العراقي عمومًا ومحاولة الحفاظ على مقدراته وثرواته، وما بين لاهث وراء مطامعه وغاياته الضيقة، فضلًا عن استغلاله لتنفيذ مخططات مشبوهة، يسعى المحتلون لتشريعها وإقرارها في زمن الاحتلال.. وشمل هذا الفرز حتى المشاركين في العملية السياسية الحالية؛ حيث لقي قانون النفط والغاز معارضة داخل الحكومة والبرلمان، من قبل جبهة التوافق، والصدريين، والقائمة العراقية، والجبهة العراقية للحوار الوطني، لذين يرون أن الوقت غير ملائم لإقراره، فيما تعمل كتلة الائتلاف العراقي الموحد على تمرير القانون؛ ليسمح للحكومة الحالية البدء بتنفيذ مشاريع الإعمار.

لقد جاء هذا الإصدار ليؤكد حقيقة بديهية عند كل الخبراء، وأهل الاختصاص من أن ثروة بلاد الرافدين الهائلة تتعرض لحرب شاملة، وخطط خبيثة ومشبوهة للاستيلاء عليها، ونهبها، وحرمان أهلها من الانتفاع بها، بما يعود عليهم بالفضل والخير، من خلال سن قوانين يتستر وراءها السراق والنهاب.

لقد سجلت هذه الدراسة مواقف النقابات، والمؤسسات، والتجمعات، والهيئات والأحزاب المعارضة لهذ القانون من الجهات الخارجية التي عارضت هذا القانون بعض النقابات الأمريكية والبريطانية وغيرها، كالاتحادات العمالية الأمريكية، والحركة العمالية الأمريكية التي تضم ثلاثة ملايين عضو، واتحاد العمال البريطاني، واتحاد نقابات العمال الإيطالي عبر حركة «أوقفوا الحرب».

الذي آثار جدلًا واسعًا، وإن ما احتوته من إيضاحات وحقائق ناصعة، جاءت في إطار متابعة لجهود من الباحثين المتخصصين، أو ما صدر من تقارير ودراسات عن جهات مختلفة، عربية وأجنبية.

لقد كتبت هذه الكتاب بعد أن رأينا حاجة القراء والباحثين عن الحقيقة إليها؛ بسبب قلة الدراسات المنشورة، التي تنبه إلى خطورة هذا القانون.. وبالتالي فنحن أمام مسئولية كبيرة لتوعية شعبنا بخطورة هذا القانون، وأبعاده وتأثيراته على المستوي القريب والبعيد، والهدف هو تكوين فكرة لعموم أفراد الشعب من أجل أن تكون رصيدًا علميًا لوقفتهم المشرفة لرفض هذا المشروع الخطير.. ومن هنا عملت جاهدًا على أن يكون هذا الكتاب في دراسة عامة مبسطة، وغير معقدة، بحيث تستفيد منها طبقات المجتمع كله، دون تعب أو عناء.

إن ما يتعرض له بلدنا المنكوب يوجب علينا أن نكون على قدر المسئولية الملقاة على عاتقنا، ولا يعذر أحد واتته الظروف، وتوفرت له الإمكانات العلمية من أن يدلي بدلوه، بما يفضح مخططات أعدائنا، الذين لا يريدون الخير لنا.. وإننا في هذا الوقت الحرج، والمنعطف الخطير الذي تمر به بلادنا يجب علينا العمل على تضافر الجهود، وأن يكون أساس التعامل بين أصحاب الخبرات التناصح والتعاون بما يعود بالخير على بلدنا الجريح، الذي يئن تحت وطأة الاحتلال البغيض منذ ما يزيد على سبع سنوات، ولنتحد جميعًا في مواجهة قوى الشر، والرذيلة والإلحاد، التي صبت أنواع الأذى والألم فوق رؤوس الأبرياء من أبناء وطننا الغالي.. وبذلك تتحقق الغاية المنشودة والهدف الأسمى، فتكون طريق الخلاص من براثن الغزو معبدة؛ فيسلكها المخلصون.. والخلاص قريب بإذن الله.

د. عبد الكريم العلوجي

نفط العراق
لعنة الأرض
وآبار الدماء
تتدفق



الفصل الأول

حقائق عن النفط العراقي



حقائق عن النفط العراقي

(١) النفط العراقي: تاريخ وحقائق

النفط: هو الثروة التي يرتكز عليها حاضر العراق، ومستقبله... وإن تطوره الاقتصادي، وتقدمه الاجتماعي، وسعادة أبنائه، ورفاهيتهم، وضمان مستقبلهم، ومستقبل أجيالهم مرهون بالمحافظة على هذه الثروة العظيمة التي حبا الله بها بلاد الرافدين.. ولذا فإن الإدارة الناجحة لهذه الثروة، وتوحيد سياسة الإنتاج والتوزيع والتصدير، وضمان عدم تبعثرها وهدرها، وإرساء قواعد المهنية، والكفاءة العالية في إنتاجها وتطويرها وتكريرها هو الحل الأمثل والفريد؛ لضمان الاستغلال الأمثل لهذه الثروة، من أجل الانتقال بالواقع الاقتصادي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والرفاهية.

ويعود اكتشاف النفط في العراق إلى منتصف العشرينات، إبان الاحتلال البريطاني، وساعد هذا الاكتشاف في تلك الفترة على وضع الثروة النفطية بيد البريطانيين وشركات النفط، التي احتكرت ثروة العراق لسنوات طويلة.. وتمركز حقول النفط في أجزاء العراق الجنوبية، وبعض الأجزاء الشمالية.

ويصدر العراق عبر مرافئه الجنوبية بين مليون ونصف إلى مليون و٦٥٠ ألف برميل – وقد يزيد العدد وينقص – من النفط الخام يوميًا، حسب أرقام وزارة النفط.

ومن المؤكد عند خبراء النفط وكبار علم الاقتصاد أن احتياط العراق الثابت من

النفط والمكتشف لحد الآن يقدر بـ(١١٥ مليار برميل) بضمها الحقول المستغلة وغير المستغلة، وتقول تقديرات الخبراء: بأن الاحتياطات المتوقعة في العراق عالية جدًّا، وقد يصل احتياطي البلد بعد إكمال التحريات إلى ما يقرب من (٢٥٠ مليار برميل).. ومن المعلوم أن كمية الاحتياطي الثابتة المقدرة بـ(١١٥) مليار برميل، تعود إلى تقديرات (٧١) حقل نفطي، منها (٢٤) حقل نفطي غير مستغل، وإن الاحتياطي المثبت والمكتشف وغير المستغل يصل إلى ما يقرب من ٧٠٪ من مجمل الاحتياط النفطي.

وقد صرح وزير النفط الحالي حسين الشهرستاني قبل أكثر من عام من الآن: بأن ما يقرب من (٨٧) حقلًا مكتشفًا سيتم تسليمها إلى «شركة النفط الوطنية» لاستغلالها[1].

إن الغرب قد اهتم بدراسة ثروتنا أكثر من اهتمامنا نحن بها، ولهم وجهات نظر أخرى في إثبات الاحتياط النفطي، من خلال دراسات قامت بها مراكز أبحاث متنوعة.. فعلى سبيل المثال يعطينا «معهد تحليل الأمن العالمي» أرقامًا مهمة عن الاحتياطي العراقي؛ إذ يذكر أن مجلة «اقتصاديات البترول» أوصلت الاحتياطي إلى (٢٠٠) مليار برميل.. وأوصلته دراسة «اتحاد العلماء الأمريكيين» إلى (٢١٥) مليار برميل.

أما الدراسة المشتركة التي قدمتها «هيئة العلاقات الخارجية»، و«معهد جيمس بيكر في جامعة رايس» فقد أوصلت الاحتياطي إلى (٢٢٠) مليار برميل.. ويرتفع الاحتياطي النفطي المتوقع في العراق في دراسة قدمها «مركز دراسات الطاقة العالمية» إلى (٣٠٠) مليار برميل[2].

---

(١) أشار إلى ذلك الأستاذ: فؤاد قاسم الأمير، في دراسة له بعنوان (ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز العراقي).

(٢) يذكر أن الخبير النفطي طارق شفيق قدر الاحتياطي العراقي بـ(٣٣٠) مليار برميل، وبذلك تكون هي النسبة الأعلى في التقديرات.

إن العراق في ظل هذه الحقائق سيكون الأغنى بين دول العالم بثرواته، وسيصبح سيد دول النفط العالمية بامتياز.

إذن: حقولنا النفطية كثيرة وكبيرة، وثروتنا هائلة وضخمة، منها ما هو ظاهر، ومنها ما هو مكنون تحت الثرى، سيكتشف في قابل الأيام.. ليس هذا فحسب، بل قد صرح وزير النفط الأسبق عصام الجلبي بأن العراق مع امتيازه بحجم ثروته النفطية الهائلة، فإنه يمتاز أيضًا بأن كلف استكشاف نفطه تعد الأقل في العالم كله؛ حيث تبلغ تكاليفه بحدود نصف دولار للبرميل الواحد، وتتراوح كلفة الاستخراج ما بين دولار إلى دولار ونصف للبرميل الواحد، وتبلغ كلفة التشغيل ما بين دولار ودولارين أيضًا.. إضافة إلى أن جزءًا كبيرًا منها يمكن استخراجه من أماكن ليست عميقة جدًّا[١].

ولأهمية الثروة النفطية؛ فإنها تسمي عند الخبراء بـ (الثروة النقدية النابضة)، ويسميها الاقتصاديون أيضًا بـ (رأس المال التشغيلي المتحرك)، وهي تستخدم – بعد إعطاء حقوق الأفراد فيها، والدفاع عنهم، وتوفير الخدمات لهم- لبناء الثروات الدائمة التي لا تنقطع[٢].

ويتم تصدير معظم إنتاج العراق من النفط إلى الخارج عبر حقوله الشمالية المربوطة بخطوط أنابيب تمر بتركيا إلى ميناء جيهان، بينما يتم تصدير النفط في المناطق الجنوبية عبر ميناء «أم قصر» المطل على الخليج العربي، وهناك خطوط أنابيب تربط العراق بكل من سوريا، والأردن، وفلسطين، ولكن معظمها مهجور ومهمل.

---

(١) هكذا وصفها خبير النفط الأستاذ الدكتور: علي المشهداني.

(٢) أشارت إلى ذلك مجلة (النفط والغاز) في كانون الأول من عام ٢٠٠٢ وقالت: أنها الأرخص في العالم.

ويعتقد بعض المحللين أن قدرة العراق على إنتاج النفط ستصل في غضون السنوات الخمس القادمة إلى نحو (١٠) ملايين برميل يوميًا.

(٢) النفط العراقي قبل الاحتلال

بعد أن ألقينا نظرة عامة على تاريخ اكتشاف النفط العراقي، وما تبعه من أمور، وما يتعلق به من حقائق، من حيث كمية الخزين، والحقول المكتشفة وغير المكتشفة، والتوقعات بزيادة الإنتاج، وطرق التصدير، والواردات، تنتقل الآن إلى التركيز على معرفة ما يدور الحديث عنه في مناسبات مختلفة عن وجود قانون للنفط يعمل به، قبل الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣م.

الحقيقة أن هذا الأمر تطرق له خبير النفط الأستاذ عصام الجلبي، وأوضحه بأسلوب مفيد ومختصر، فهو يقول: يتصور البعض أنه لا يوجد قانون للنفط في العراق – قبل الاحتلال – وهذا غير صحيح أبدًا، فإن هناك جملة من القوانين، ومنها: ما كان قبل عام (١٩٥٨م) لتنظيم صناعة النفط، والعلاقة مع شركات النفط.

ثم قانون رقم (٨٠) لعام (١٩٦١م).. وكذلك قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية عام (١٩٦٤م).. ثم جملة من القوانين التي صدرت لغاية عام (١٩٧٥م) بعد قرارات التأميم. ثم قانون صيانة الثروة الهايدروكاربونية، وهو قانون معروف صدرت عليه بعض لتعديلات.

أما القوانين التي تنظم الاستخراج والإنتاج فموجودة، وهي لا تسمح للأجنبي بالاستثمار[1].

(١) ينظر مستقبل الثروة النفطية في العراق ص ٩ – ١٠.

(٣) النفط العراقي وعيون الغزاة

الحديث عن ضرورة تشريع قانون للنفط والغاز العراقي كان مقصدًا أمريكيًا منذ فترة ليست بالقصيرة، وهو هدف مهم كانت تطمح إلى تحقيقه إدارة البيت الأبيض، وبعض الشخصيات المالكة لشركات النفط، بما يمكن أن يدره النفط العراقي عليها من أرباح طائلة.

وقد بدأ الحديث عن القانون قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وكانت أمنية غالبية طالما تمناها كثير من مسعري الحرب، وكان الحديث في بداية الأمر – كما يقول بعض الخبراء – عن ضرورة خصخصة قطاع النفط، وتوزيع مبالغ نقدية من إيرادات الثروة النفطية على المواطنين، غير أن العمل الفعلي لترسيخ هذا القانون بدأ بعد زيارة بوش إلى العراق، وتولي المالكي رئاسة الحكومة التي تشكلت في حزيران/ مايو (٢٠٠٦م)، وتصريح بوش بعد عودته من تلك الزيارة – في ندوة صحفية عقدها في حديقة البيت الأبيض – بأن هناك ثلاثة أمور ينبغي على حكومة المالكي القيام بها، وهي «توفير الأمن»، و «التيار الكهربائي» و «موضوع النفط» ودعا آنذاك إلى إصدار قانون جديد يساعد على الاستثمارات، وإعادة تطوير الصناعة النفطية.

ويؤكد بعض الباحثين أن قانون النفط والغاز وضعه باللغة الإنكليزية ثلاثة خبراء عراقيين وهم: فاروق قاسم، وطارق شفيق، وثامر غضبان في حزيران عام ٢٠٠٦م، ثم عرض على الشركات الأجنبية، وصندوق النقد الدولي، وبعد مناقشات متمعنة صيغ في مسودة باللغة العربية في ١٥/ شباط/ ٢٠٠٦م مذيلة بملاحق.. وقد عدلت دون علم فاروق قاسم، وطارق شفيق، ودون إقرارهما لمضمونها، كما صرحا في مذكرة مشتركة[1].

---

(١) وقد أشار الأستاذ: فؤاد قاسم الأمير في كتابه ثلاثية النفط والغاز ص ٣٣ إلى بعض الأمور المهمة المتعلقة بهذا الموضوع.

ثـم كلفـت وزارة الخارجيـة الأمريكيـة القـانوني «رونالـد جـانكر» بمتابعـة تمريـر القانون.. وتؤكد «منظمة عمال الولايات المتحدة ضد الحرب» في إحـدى أدبياتهـا في الخامس من شهر حزيـران مـن عـام ٢٠٠٧م أن مكتـب الولايـات المتحـدة للتطـوير العالمي خصص (٢٤٠) مليـون دولار لشركـة « بيرنـك بوينـت» لتسـاهم في صياغة قانون النفط العراقي، والدعاية له، وتمريره[1].

وفي إطلالة على التاريخ القريب نجد أن لعاب سادة البيت الأبيض قد سال عـلى ثروة العراق النفطية من زمن، ففي عام (١٩٩١م) ألقي «ديك تشيني» الذي يـرأس «شركة هاليبرتن» النفطية الشهيرة، محاضرة في «معهد الـنفط» في واشـنطن بـين فيهـا حاجـة الولايـات المتحـدة في عـام (٢٠١٠م) إلى خمسـين مليـون برميـل مـن الـنفط يوميًا.. وتساءل: كيف لهم أن يحصلوا عليه إذا كانت الحكومـات تسـيطر عـلى ٩٠٪ من احتيـاطي العـالم، ثـم ذهـب إلى القـول: إن الشرق الأوسـط فيـه ثلثـا نفـط الكـرة الأرضية وبكلفة إنتاج منخفضة، لذا فهو «موطن الجائزة».

وبعـد دخـول «تشـيني» البيـت الأبـيض نائبًـا للـرئيس، وضـع في آذار (٢٠٠١م) «السياسة الوطنية للطاقة» مع مجموعة التطوير، التي شكلها سابقًا من كبريات شركات الطاقة الأجنبية، وورد في مقدمة توصيات هذه المجموعـة: (ضرورة أن يضـغط البيـت الأبيض على حكومات الشرق الأوسط بفتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية).

وقبل الاحتلال – وبعده أيضًا – شكلت وزارة الخارجيـة الأميركيـة «مجموعـات عمل» من بينها مجموعة عمل «النفط والطاقة» شارك فيها خمسـة عشر خبـيرًا عراقيًـا وأجنبيًـا، وقـد عقـد الفريـق أربعـة اجتماعـات مـا بـين كـانون (٢٠٠٢) ونيسـان (٢٠٠٤)، وخلصوا في تقريرهم إلى أن العراق لابدّ أن يفـتح البـاب عـلى مصراعيـه

(١) ينظر : الفقرة المقيتة في قانون النفط ، د. حاسم إلياس مقالة على الإنترنت.

للشركات الأجنبية العالمية، مع تهيئة الأجواء المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، في قطاع البترول وفق عقود المشاركة في الإنتاج، وبصيغ مرنة تجذب المستثمرين الأجانب[1].

وفي عام (٢٠٠٤م) أيضًا أصدر «المركز الدولي للضريبة والاستثمار» دراسة بعنوان «النفط ومستقبل العراق» متضمنة توصيات تعتبر عقود المشاركة بالإنتاج النموذج القانوني والمالي، والحل المناسب لتسهيل عملية النهوض بالصناعة النفطية العراقية!! وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات التي يحتضنها المركز الدولي للضريبة، والبالغ عددها (١١٠) شركة من كبريات الشركات العالمية، يعتبر خطوة مهمة في تفعيل الاقتصاد العراقي[2].

إن ملخص نظرة نائب الرئيس الأمريكي «ديك تشيني» عن العراق: أنه (يطفو على بحيرة من النفط)!!! لذا فهو غنيمة يجب استغلالها!

ولم تك هذه الأمنية مقصورة على الجانب الأمريكي، بل كانت أمنية البريطانيين، الحليف الأقوى لأمريكا في احتلال العراق، فتصريح بوش عشية ليلة اندلاع الحرب على العراق، الذي وعد به أصحاب الشركات العملاقة في أمريكا، وبريطانيا في أن يكونوا شركاء في نفط العراق، رادفه تصريح لوزير الخارجية البريطانية :جاك سترو، الذي قال: (إن روسيا وفرنسا سوف لن يكون لهما نصيب من حصة العراق)!! ومؤكد هنا أنه يقصد مجال الاستثمارات النفطية من خلال عقود تقاسم الإنتاج، ذات الأرباح الباهظة[3].

---

(١) ينظر ثلاثية النفط العراقي : فؤاد قاسم الأمير ص ٢٣ – ٢٤.

(٢) ينظر : وجهة نظر معارض لمسودة قانون النفط والغاز – دراسة على الإنترنت.

(٣) ينظر : معركة قانون النفط والغاز في العراق، للكاتبة ليلي البحراني، دراسة على شبكة الإنترنت.

ثم كانت تحركات واسعة النطاق لبلورة هذه الفكرة، فقد زار – على سبيل المثال – وزير الطاقة الأمريكي «سان بودمن» العراق، في تموز عام (٢٠٠٧م) من أجل متابعة القانون – الذي كانت تحيطه سرية تامة – والتقى المسئولين هناك، وشدد أكثر من مرة على أهمية جلب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق.. وتلا ذلك زيارة رئيس الحكومة الحالية لواشنطن، وتخللها عقد بعض اللقاءات مع مجموعة من الشركات الأجنبية النفطية، وتم التأكيد على إصدار قانون جديد للنفط.

بالمقابل نجد عكس ذلك تمامًا في موقف الأمريكيين أنفسهم، وإن كانت في حقيقتها ضعيفة وخافتة وغير مؤثرة فعلى سبيل المثال، نجد معارضة أحد النواب الديمقراطيين الأمريكيين الذي شكك في نزاهة قانون النفط الجديد، وقد كشف النائب الديمقراطي «ديني كيسينيش» آنذاك أنه ينوي التقدم بطلب للكونجرس؛ لإعادة النظر في العواقب المترتبة على فرض جدول زمني على الحكومة الحالية لإجراء إصلاحات، أهمها: سن قانون جديد يفتح الباب للشركات الأجنبية للاستثمار في مجال النفط. وقال النائب الديمقراطي لصحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر في ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧م: إن قانون النفط الجديد يشمل بندًا يضمن لشركات النفط الأجنبية معاملة مماثلة للشركات العراقية، ولا يعطي أي أفضلية للشركات العراقية، سواء كانت خصة أم حكومية... وقال أيضًا: لا يجب على الولايات المتحدة أن تجبر العراق على فتح حقوله النفطية أمام الشركات الأجنبية كشرط على إنهاء الاحتلال، وإن إصرار الولايات المتحدة على سن قانون جديد للنفط ليس له أي علاقة بمصلحة الشعب العراقي.

لقد صدر في بداية الاحتلال تقرير تحت عنوان: «النفط جائزة الاحتلال الكبرى»، وكان فحواه – كما أشار إلى ذلك خبير الاقتصاد كمال القيسي – أن أمريكا

تبحث عن قاعدة عسكرية، تطفو على احتياطات هائلة من النفط؛ لأسباب جيوسياسية، وذكر التقرير: إن دخول القوات مرهون بإقرار القانون، حتى طلبت الشركات النفطية تقديم إقرار قانون النفط على موضوع الأمن، وحدد عام (٢٠٠٨م) موعدًا لتحقيق هذا الهدف.

إن قرار «جورج بوش» رقم ١٣/ ٣٠٣ الصادر في ٢٢/ آذار/ ٢٠٠٣ الذي منح بموجبه الحصانة لجميع الشركات النفطية في العراق، وقوانين «بريمر» المكملة لذلك، وما تبعه من دستور يفتقر إلى العدالة والتوازن، ترادفه أفعال مشبوهة للمحتل كانت تحدث على الأرض هنا وهناك، لتؤكد بكل وضوح: أن المحتل يهدف من وراء هذا القانون فتح الاحتياطي النفطي للعراق بكامله؛ من أجل استغلال واسع النطاق؛ لدعم هيمنته في القرن الحادي والعشرين، كما دفع باتجاه عقود «مشاركة الإنتاج» والتي استبدل اسمها في المسودة الأخيرة بـ «عقود الإنتاج والتنمية»، والتي تتيح للشركات النفطية الغربية نسبة ٧٥٪ من الأرباح النفطية، والتوصية بإعادة النظر لكل ما كان عليه في زمن التأميم.

كل ذلك يشير إلى إصرار المحتل وأعوانه[١] على سرقة العراق وثروته، وإعادته إلى ما كان عليه بداية القرن العشرين، بل إنه يسعى لربط مستقبل العراق ومستقبل أجياله، باستغلال وهيمنة الشركات الأجنبية[٢].

لقد ضغطت الإدارة الأمريكية على الحكومة الحالية لسن قانون النفط والغاز، واشترطت في أكثر من مناسبة أن مساعداتها للحكومة مشروطة بالتطور السياسي،

(١) صدر عن مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي التابع للكونجرس الأمريكي فى آيار/ مايو/ ٢٠٠٦ تقرير يفيد بأن تهريب النفط وسرقته فى العراق ربما يحرمان البلاد من نحو خمسة عشر مليون دولار يوميًا، وأن ما يصل إلى ٣٠٠ ألف برميل نفط يختفي يوميًا فى العراق.

(٢) ينظر: مستقبل الثروة النفطية فى العراق ص ٤٩ – ٥٠.

وفي مقدمته تمرير قانون النفط والغاز.. واشترط الكونغرس الأمريكي الشرط ذاته، من أجل تمويله للعمليات العسكرية في العراق.

وقد يقول قائل: إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة غنية جدًّا، وهي تمسك بزمام اقتصاد العالم، وبإمكانها شراء النفط من السوق العالمية، كما فعلت دومًا.. في وقت ترغب فيه الدول المنتجة للنفط – ومنها العراق – ببيع نفطها لكي تستفيد منه، فلماذا تريد أمريكا السيطرة على نفط العراق وهو غير ممنوع عنها أصلًا؟!

والجواب على هذا التساؤل: أن لسيطرة التي ترومها أمريكا على ثروة العراق النفطية هي سيطرة إستراتيجية. ويتم ذلك بواسطة شركات النفط العالمية، عن طريق «عقود المشاركة بالإنتاج طويلة الأمد». وكذلك بواسطة التمركز في العراق بقوات عسكرية.

إن الدافع لكل هذا هو أن العالم مقبل على شحة في الإمدادات النفطية من خارج «منظمة أوبك» ومن خارج منطقة الخليج العربي بالذات.. وفي الوقت الذي يتراجع فيه الإنتاج النفطي في العديد من مناطق العالم التي كانت غنية بالنفط – ومنها أمريكا – نري أن ما يربو على (٦٠٪) من الاحتياطي النفطي العالمي يقع في منطقة الخليج العربي، وإن (٣٨٪) من صادرات النفط العالمية تخرج من هذه المنطقة بالذات، ويقدر لهذه النسبة أن تزداد بالمستقبل. وبالمقابل فإن هناك ازديادًا متوقعًا للطلب العالمي على النفط من (٨٧) مليون برميل يوميًا في الوقت الحاضر إلى نحو (١١٧) مليون برميل يوميًا بحلول عام (٢٠٣٠م) وبزيادة (٣٠) مليون برميل يوميًا، في غضون الـ (٢٢) سنة قادمة.

وهنا تكمن الحقيقة القائلة: من أين ستأتي الإمدادات النفطية الإضافية لتسد الطلب العالمي المتزايد؟ إذا علمنا أن الطاقات البديلة كالوقود الحيوي، وغيره من

الطاقات المتجددة لا تسد أكثر من (٥٪) من سلة الطاقة العالمية في الوقت الحاضر، ولا يتوقع لها الازدياد بصورة مؤثرة بالمستقبل المنظور.

إن الطاقة هي أساس الحياة، وإن (٣٦٪) من هذه الطاقة تأتي من النفط في الوقت الحاضر، و (٦٠٪) منها يأتي من النفط والغاز الطبيعي معًا.. كما إن نصف الطلب العالمي على النفط يأتي من قطاع النقل، ولا يمكن الاستعاضة عن النفط في هذا القطاع في المستقبل المنظور، وسيقي النفط هو المصدر الوحيد لحركة العالم لعقود طويلة قادمة.. والمشهد العالمي لخمسين سنة قادمة مقلق جدًا، ذلك أن روسيا تسيطر على أكثر من ربع الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وهي المجهز الأكبر لأوروبا، والذي تعتمد عليه الأخيرة لسد (٣٥٪) من طلبها الكلي على الطاقة .. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن الشرق الأوسط، والخليج العربي بالذات، يسيطر على أكثر من (٤٠٪) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، علمًا أن الغاز الطبيعي يجهز حاليًا نحو (٢٤٪) من الطلب العالمي على الطاقة، وإن هذه النسبة آخذة في الازدياد.

ثم تأتي «الصين» العطشي إلى الطاقة، وهي الآن عملاق صناعي هائل بامتياز، وهي مستمرة بالنمو الاقتصادي بسرعة فائقة، وطلبها على النفط يزداد باستمرار من أجل توفير الوقود اللازم؛ لتسيير عجلة الصين الصناعية الهائلة.

وتأتي بعدها الهند، وهي عملاق آخر يستيقظ، ويقدر لنفوسها أن تتجاوز نفوس الصين في حلول عام (٢٠٣٠م)، وهي أيضًا في طريقها أن تصبح عملاقًا صناعيًا هائلًا، عطشي إلى النفط والغاز كقرينتها الصين.

وليس مقدرًا للصين والهند أن تصبحا من عمالقة الصناعة فقط، ولكن مقدر لهما

أن تصبحا دولتين عظيمتين، بقدراتهما العسكرية أيضًا.

من هنا يمكن تصور المشهد العامي في غضون الأربعة عقود القادمة، التي تكمن في المنافسة الشديدة على مصادر النفط والغاز بين عمالقة العالم الكبار صناعيًا وعسكريًا، وقد بدأت المنافسة هذه من الآن.

إن أغلب مصادر الطاقة المتنافس عليها تقع في الشرق الأوسط، وفي الخليج العربي بالذات، إذ تحتوي هذه المنطقة الحيوية من العالم على أكثر من (٦٠٪) من احتياطيات العالم كله من النفط، وأكثر من (٤٠٪) من احتياطيات العالم كله من النفط، وأكثر من (٤٠٪) من احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي.

كل هذا يؤكد حقيقة ناصعة – عرفها أعداؤنا-: أن من يسيطر على هذه المنطقة، ويسيطر على أهم بلدانها – وهو العر ق – سيسيطر على مقدرات العالم..

وقد أوضح زلماي خليل زاد – سفير الاحتلال السابق – كثيرًا من الحقائق المهمة في مقال كتبه في بداية عام (٢٠٠٧).



ملاحظات عامة على القانون

الملاحظات على قانون النفط عديدة ومتنوعة، ويصعب في هذا قراءة جميع مفردات القانون لبيان ما ورد فيه من مثالب وهفوات: إن الرد على بنود القانون تستغرق مئات الصفحات، وليس هذا محله، ومن هنا نسوق بعض الملاحظات المهمة من خلال العنواين الآتية:

قانون النفط: ومواقف الرفض

من خلال المتابعة المستفيضة تبين لنا بما لا يقبل الشك أن غالبية الشعب العراقي ومؤسساته الوطنية، وهيئاته الدينية، والقوى المناهضة للاحتلال، والخبراء والأكاديميين، والمثقفين، والمتخصصين رفضوا هذا المشروع بصيغته الحالية، ورفضوا التوقيت الذي ظهر فيه، والطريقة المستعجلة لتشريعه، وعدوًا محاولة إقراره، والمصادقة عليه في زمن الاحتلال، وفي ظل الظروف الحرجة التي يعيشها العراق والعراقيون بمثابة عامل مضاف إلى عوامل الإخلال بسيادة العراق واستقراره السياسي، فضلًا عن كونه تكريسًا لهيمنة الشركات النفطية العالمية على ثروة البلاد الرئيسية والمدخل القومي العراقي الفريد، فضلًا عما يتضمنه المشروع من محاولة خصخصة قطاع النفط والغاز، مع ما يرافقه من إخلال متعمد بكل خطط النهوض والتنمية المستقبلية، وما يتبع ذلك من تداعيات على نمط توزيع الموارد الوطنية.

قانون النفط غايات وأهداف

تعد الحكومة الحالية برئاسة نوري المالكي قانون النفط والغاز ويعتبر إنجازًا وطنيًا كبيرًا، وتؤكد على أن ثمة دواع تقف وراء إقراره هذا القانون، وقد جاء في ديباجة القانون ما يأتي: «حيث أن جمهورية العراق دخلت مرحلة جديدة بعد اعتماد الدستور في ٢٠٠٥، وحيث أن المادة (١١١) من الدستور المشار إليه تنص على أن النفط والغاز: هما ملك الشعب العراقي كله، في كل الأقاليم والمحافظات، وحيث أن المواد (١١٠) و(١١٢) و(١١٤) و(١١٥) واللواتي يقرأن في ضوء المادة (١١١) قد عرفت بشكل عام مسئوليات، وصلاحيات السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات، بضمنها ما يختص بقطاع النفط...».

ولعلنا نفهم من عبارة «بعد اعتماد الدستور في ٢٠٠٥» آنفة الذكر بأن الدستور قد انتهي أمره، وكأنه لم يعد هناك مجال لتعديله!! وبالتالي نحن أمام خيارين لا ثالث لهما:

(١) فإما أن يكون هذا الكلام خياليًا ويجانب الحقيقة، وأن الكتل المشاركة في العملية السياسية متفقة على مراجعة الدستور[1] وتعديل ما يمكن تعديله، وقد يكون من ضمان ما يطرأ عليه التعديل ما يتعلق ببند النفط والغاز، فلا يكون هناك مبرر لسن قانون للنفط والغاز، كما هو الحال عليه الآن.

(٢) أو أن يكون هذا الكلام حقيقيًا، وأن موضوع الدستور صار من ركام

(١) إن أمر تعديل الدستور صار من ركام الماضي، وأن الحكومة الحالية التي يشكل غالبيتها الائتلاف الموحد، والتحالف الكردستاني تعارض آية تعديلات على الدستور، حتى صرح بعض ساسة العراق الحاليين بأنه من الصعب تعديل بـود الدستور؛ لأن مقترحات التعديل تمس البنود السيادية المتفق عليها سابقًا.

الماضي، ولا يمكن أن يطرأ عليه تعديل أو إضافة أو تبديل، بعد أن صار ملاذًا ومرجعًا لكل القوانين، والتشريعات التي ارتكزت عليه فيما بعد.

وإن من الجدير بالذكر أن من أهم فقرات الاعتراض على سن قانون النفط وإقراره هو أن الدستور العراقي معرض للتعديل حسبما تنص عليه المادة (١٤٢) منه، وبالتالي فإن من غير المعقول وضع قانون من المفروض أن تصاغ بنوده وفق الدستور المتفق عليه.

أما الغاية من إقرار القانون، فقد أوضحتها الفقرة (أ) من المادة الثالثة، إذ جاء فيها: (يؤسس هذا القانون نظام إدارة العمليات النفطية في جمهورية العراق، مع الأخذ بالاعتبار الاتفاقيات الدولية القائمة بين جمهورية العراق، ودول أخرى فيما يتعلق بنقل النفط الخام)..

وندعو القارئ للتأمل جيدًّا في تلك الغاية التي سن القانون بسببها، والتي تنحصر بتأسيس قانون لإدارة العمليات النفطية!!

إن هذا الأمر فعلًا مدعاة للسخرية.. وكان الأولى بساني هذا القانون، التفكير في تأهيل القطاع النفطي، وإصلاح الحقول المتضررة بدلًا عن هذه المجازفة الكبيرة بثروة العراق..

وتشير تقديرات وزارة النفط الحالية إلى أن العراق بحاجة إلى (٣٠) مليار دولار؛ لإعادة تأهيل القطاع النفطي، خاصة وأن العديد من المنشآت والمصافي وخطوط الأنابيب، ومرافئ التصدير قد تعرضت للدمار، خلال الحروب التي خاضها العراق منذ ثمانينات القرن الماضي، فضلًا عن تقادم الزمن على عدد كبير من وحدات الإنتاج في مصافي التكرير.

ورغم هذه الثروة الهائلة إلا إن جميع المدن العراقية مازالت تعيش في ظل أجواء

الانقطاع شبه التام للتيار الكهربائي، ؛اصطفاف آلاف العراقيين يوميًا أمام محطات تعبئة الوقود؛ للحصول على كميات من وقود التدفئة لخزنها لفصل الشتاء البارد، فضلًا عن طوابير أخرى للسيارات للتزود بالوقود، المستورد غالبيته من شركات النفط في الكويت، وإيران، وتركيا، بسبب عدم قدرة مصافي التكرير العراقية على الإيفاء بالتزاماتها.

أما هدف القانون، فقد نصت الفقرة (ب) من المادة (٣) عليه حيث تقول: (يهدف هذا القانون: إلى تحديد أسس التعاون بين الوزارات المعنية في الحكومة الاتحادية، فضلًا عن إنشاء قواعد للتنسيق، والتشاور بين السلطات الاتحادية، وسلطات الأقاليم والمحافظة المنتجة للنفط).

ولا يخفي على الباحثون ما في هذا لهدف من خطورة، تكمن في الصراع الداخلي الذي قد ينتج، نتيجة التشاور بين الأقاليم والمحافظات والمركز، فيما إذا تغلبت المصالح والمنافع على المصلحة العليا لشعب العراقي.. ولنا في الحكومة القائمة في كردستان وتعاملها مع الحكومة المركزية – في موضوع النفط تحديدًا – خير مثال على التناحر وتبادل الاتهامات، وعقد الصفقات دون رقيب أو حسيب.

إن من ينظر إلى الهدف والغاية من القانون معًا يعتريه إحساس بأن هناك امتزاج لفكرة مفادها: أن من يسعي لتشريع القانون يبتغي أن يكون صاحب بضاعة يريد بيعها مهما كان الثمن، ولا هدف له، ولا غاية إلا وضع المال الذي يتقاضاه في جيبه!!

قانون النفط: باب واسع للشركاء

من البديهي جدًا أن أعلى منفعة يمكن تحقيقها للشعب العراقي الذي عانى من الفقر والجوع والظلم والحرمان تكمن في استثمار الثروة النفطية، التي حباه الله بها، بالطريق المباشر، كما هو الحال في الدول النفطية الأخرى، التي أخذت على عاتقها

الاعتماد على نفسها، ومحاولة استغلال قدراتها وخبراتها، بما يعود بالنفع على بلدها وشعبها..

وإن مما يؤخذ على «قانون النفط والغاز» الحالي أنه سيسمح بدخول الشركات الأجنبية للعمل داخل العراق، تحت عنوان «شريك أساسي» مع الطرف العراقي، مما يعني أن الشركة الأجنبية الشريكة ستملك ما نسبته ٤٩٪ من نفط العراق...

وهذا الأمر ينـدرج على حصة الشعب العراقي في وسط البلاد وجنوبه وأن الحكومة القائمة في كردستان استطاعت تشريع وإقرار قانون نفطي خاص بها، وتبلغ نسبة ما تستحوذ عليه ٢٧٪ من فوائد النفط العراقي[(١)].

وجدير بالذكر أن تلك الشراكة تستخدمها دول الإنتاج التي غالبًا ما تكون فقيرة، ولا تملك الخبرة في استخراج النفط، أو التنقيب عنه، أو تكون مناطق استخراج مادة النفط فيها صعبة، وتحتاج إلى خبرات وتقنيات متقدمة، وكل هذه الأمور والافتراضات غير متوافرة في واقع بلدنا؛ فنفط العراق يطفح على سطح الأرض في بعض المناطق، وبالتالي فلا يحتاج إلى تقنيات عالية ومتطورة لاستخراجه، وقد أشرنا إلى أن كلفة الاستخراج تتراوح ما بين دولار إلى دولار ونصف... ويقول الواقع بأن الكادر النفطي العراقي من أفضل كوادر المنطقة.. خاصة إذا علمنا أن الحقول المكتشفة منذ صدور قانون رقم (٨٠) لعام (١٩٦١م) والذي أمم جميع الأراضي غير المستغلة من قبل الشركات في حينه قد تم اكتشافها وتقييمها بأيدي عراقية، أو بالتعاون مع الشركات الروسية والفرنسية وعدد آخر

(١) من نافلة القول. الإشارة الى أن خطة إنتاج النفط فى كردستان تحاول الوصول إلى مليون برميل من النفط يوميًا، وبالتالي فإن الواردات المتوقعة ستبلغ أرقامًا عالية جدًا فى ظل الارتفاع المستمر لسعر برميل النفط، الذي قارب سعره عتبة ١٤٧ دولار فى وقت سابق، وأن عقود المشاركة التي تنفذ هناك تعطي ربحًا للشركات بنسبة ١٣-١٧٪ من صافي الربح، حسب ما أشار إليه بعض الباحثين.

من الشركات الأجنبية، من خلال عقود «خدمة فنية اعتيادية».

ومن هنا؛ فإن مبدأ «الشراكة» يعد مرفوضًا عند العقلاء، والمحبذ – والحالة هذه – أن تتبع طريقة «التعاقد» أو «منح فرص الاستثمار للجميع» بشكل متساو بين مختلف الشركات التي ترغب في الاستثمار، عند الضرورة، وبقدر الحاجة الملحة، التي تعين على إصلاح الوضع الاقتصادي للبلد... مع ملاحظة الأنفع في العروض المقدمة، ودراستها دراسة متأنية ويتفق كثيرون مع هذا الطرح الذي يرون أنه يحقق فوائد لا يمكن تجاهلها بحال من الأحوال.. خاصة إذا علمنا أن الشركات التي تسعى للاستثمار تختبئ في جعبتها مصاحها، التي تتمثل بما يأتي:

أولاً: تأمين الطاقة لبلدانها في خضم الصراع العالمي للكتل الاقتصادية الهائلة على التحكم بمنابع الطاقة ومصادرها، بل تسعى إلى التحكم بالنفط – باعتباره الثروة الأغلى – وبوجه تسويقه، واستعماله كورقة سياسية، تستطيع من خلالها ربح ما ترغب بربحه... وهذا السر هو الذي يجعلنا نفكر بجدية في سعي الشركات الأمريكية والبريطانية ومحاولة استيلائه على عقود الشراكة النفطية التي تطرحها الحكومة الحالية.

ثانيًا: استعمال الاستثمار كربح مادي لدعم الاقتصاد الوطني والقومي للشركات الشريكة في إنتاج وبيع نفط العراق[١].

ومن هنا فإن تقنين الطاقة الإنتاجية وعدم التوسع فيها هو الحل الصحيح لموضوع الإنتاج، وإن التوسع بالطاقة لإنتاجية في غير صالح العراق، بل يجب

(١) ينظر : قانون النفط والغاز هدية أمريكا لشركات النفط الكبرى في العالم للأستاذ: كميل أرسلان، دراسة على الإنترنت.

السير بزيادتها التدريجية وفق جدول زمني تحدد إمكانية الصرف العقلاني، آخذين بنظر الاعتبار تشجيع الاستثمار الأجنبي (بمشاركة عراقية عامة أو خاصة) في قطاعات نفطية (خارج الإنتاج) وغيرها في تطوير الصناعة والزراعة والخدمات».

ويجب أن لا ننسى تجربة روسيا التي فتحت طريق الاستثمار في الإنتاج النفطي في زمن «يلتسن» فانتشر الفساد والمافيات وسيطرت على قرارات الحكومة، وأدت بالتالي إلى إفقار الشعب الروسي، مما اضطر حكومة «بوتين» لتعديل هذه الأمور وإرجاع تأميم عمليات إنتاج النفط، واضطر بوتين إلى القول: إننا سنسمح بالاستثمار الأجنبي، عدا قطاع إنتاج النفط أو استخراج الذهب[1].

قانون النفط: أداة الخصخصة والتقسيم

مما يؤخذ على القانون: أنه يمكن أن يكون أداة للخصخصة والتقسيم والصدام، وقد جاء في ديباجة قانون النفط النص الآتي: « ...فإنه ينبغي أن توزع الفعاليات النفطية التي تقوم بها حاليًا وزارة النفط بين هيئات وكيانات تجارية، وتقنية رئيسية بما فيها شركة نفط وطنية عراقية تجارية مستقلة، وإعطاء دور للأقاليم والمحافظات المنتجة»..

إن هذا النص يشير بكل وضوح إلى خصخصة النفط العراقي، وفيه إشارة إلى تقسيم البلد، وجعله أقاليم متصارعة على الثروة والمورد، وهو ما يتأكد في فقرة أخرى، وقد جاء في القانون: (وحيث أن التفاعل الإيجابي بين السلطات الإقليمية، والاتحادية يتطلب تشريعات أنظمة لأطر مؤسسية ملائمة لضمان فعالية التنسيق).

وجه الشاهد: أن القانون يؤسس لتقسيم البلد من خلال تجاهله اعتبار الثروة

(١) ملاحظات على مسودة قانون النفط، للأستاذ: فؤاد قاسم الأمير.

النفطية ثروة وطنية، بل ثروة أقاليم !

وقد يقال: إن القانون الانقسامي له جودته من الناحية العملية، ولكن من أين نحصل على ضمان لذلك؛ وكل المؤشرات تدل على خلافه؟! ومن هنا فإن على من يرغبون بإقرار هذا القانون أن يعلموا بأنه سيكون أداة للتقسيم، وثروتنا الهائلة ينبغي أن تكون سببًا في توحد البلد وتكاتف أبنائه، لا سببًا آخر في التناحر والتقاسم.

إن الدعوة إلى أقلمة المحافظات العراقية وربطها بالمركز بعلاقة فيدرالية، إنما هي دعوة لتجزئة العراق وتمزيقه.. فالدستور الجديد بوضعه الحالي يؤسس لأقاليم قوية مرتبطة بحكومة فيدرالية ضعيفة، ثم سينتج عن ذلك عراق ضعيف بين دول قوية إقليمه.. ومن هنا فإن التناحر والتصادم بين الأقاليم والحكومة الفيدرالية سيحدث لا محالة، وما الخلاف المشتد في الوقت الحاضر بين الحكومة الحالية في كردستان من جهة والحكومة المركزية من جهة أخرى إلا مقدمة بسيطة لما سيحدث من صدامات بالمستقبل.

وإن الصدام بين الإقليم والحكومة المركزية، وحتى الصدام بين المحافظات الأخرى نفسها، في غياب سلطة قوية، وفي خضم الفوضى العارمة التي ستؤججها قوانين الأقاليم والمحافظات المتضاربة، ووجود العديد من الحقول النفطية العابرة لحدود المحافظات وحتمية الاختلاف على ملكيتها، أو ملكية أجزاء منها، سيقود إلى تفتيت العراق[1].

ولنأخذ «مدينة البصرة» مثالًا للاستدلال على صحة قولنا، باعتبارها منطقة

(١) ينظر : النفط العراقي، أوليات مقلوبة ومستقبل قد يضيع، د. محمد علي زيني، دراسة على شبكة الانترنت.

إستراتيجية مهمة – من حيث الموقع، فضلًا عن أثرها في خزين الثروة والاقتصاد – فقد جاء في تقرير أصدرته «مجموعة الأزمات العالمية» عن وضع هذه المدينة ما يأتي: (إن البصرة، وهي ميناء البلد الوحيد وعاصمة العراق الاقتصادية؛ حيث يكمن نحو ٦٠٪ من موارد العراق النفطية، هي مبتلاة الآن بإدارات سيئة تستغل سلطاتها من أجل الإثراء وإفادة الأحزاب والتنظيمات التي تنتمي إليها، وهي مبتلاة أيضًا بالاغتيالات السياسية، والثارات العشائرية، وغياب القانون والأمن في المناطق السكنية، مع قيام الأحزاب الدينية في تلك المناطق بفرض طرائق الحياة التي ترتئيها تلك الأحزاب، وكذلك مبتلاة بازدهار مافيا الجريمة.. هنالك في البصرة تتقاتل المليشيات أو التنظيمات العسكرية التابعة للأحزاب السياسية فيما بينها وبالتعاضد مع عصابات الجريمة للسيطرة على مناطق المدينة والهيمنة على ثروات المحافظة الغنية بالنفط، من أجل استحواذ كل منها على الحصة الأكبر من الأموال المتأتية من سرقة النفط، وخصوصًا من تهريب المنتجات النفطية إلى خارج العراق، وهي شحيحة أصلًا، وتصرف الحكومة مليارات الدولارات سنويًا من أجل استيرادها).

إن الذي يبدو أن قانون النفط هو آخر ما أنتجته الحكومة الحالية من أسباب الخلاف والشقاق والتناحر بين مكونات المجتمع العراقي، ولا ندري ما هي الأسباب التي تدفع، أو تقف خلف قيام مكونات الدولة الحالية بالقفز على المشاكل الحياتية اليومية المستعصية للمواطن العراقي نحو إقرار قوانين لا حاجة للدولة لها، ولم يحن أوانها بعد... فتأمين حياة الناس من رزايا الوضع الأمني البائس، وتوحيد كلمة العراقيين وإجماعهم على وحدة الوطن، ووحدة الشعب، وتأمين الرزق للناس، وإيقاف النهب المستشري في كل مفاصل الحياة العراقية، والتصدي للفساد الذي طال كل شيء، يجب أن تكون أولى الأولويات لأية سلطة في البلاد، وليس

إقرار قوانين لن تزيد العراقيين إلا انقسامًا[١].

قانون النفط: واستغلال السوق العالمية

مما يؤخذ على القانون أيضًا أنه يعالج جهة واحدة في الصناعة النفطية، وهي مسألة «استغلال النفط الخام» بما يشمل ذلك من عمليات استكشاف وتطوير واستخراج وتسويق...

ومن الملاحظ أيضًا أن القانون يخص السوق العالمية حسب، فهو يختص بإشباع الطلب العالمي من النفط، في الوقت الذي لا يعالج حالة إشباع الطلب المحلي من المشتقات النفطية!! فهو لا يلبي حاجة العراقيين – وهم يعيشون في بلد يقف على بحيرات من النفط – من البنزين، ـالغاز السائل، والنفط الأبيض.. حتى صار القانون ينظر بنودًا وكأن العراق بلد بلا شعب، فهو يلقي أهمية للعالم الخارجي، ولا علاقة للقانون بما يحتاجه الشعب من المشتقات[٢].

وما يجري في العراق اليوم خير دليل على صحة هذا القول؛ فالشعب يعاني من أزمة بترولية خانقة، والبيت العراقي الذي يعاني أبناؤه من برد الشتاء القارص لا يكاد يدخله (١٠٠) لتر من النفط في موسم الشتاء كله، وإذا دخله فبعد معاناة كبيرة؛ نتيجة شرائه من الأسواق السوداء.

والمواطن لا يكاد يجد مادة «البنزين» التي يستطيع معها تموين سيارته، وبالتالي فهو مجبر بأن يدق أبواب الأسواق السوداء، التي غرق بها العراق، نتيجة الممارسات التعسفية، وغير المسئولة.

(١) ينظر : قانون النفط العراقي الجديد – نعمة أم نقمة – للكاتبة : مني إبراهيم مقالة على شبكة الإنترنت.

(٢) ينظر : النفط العراقي أوليات مقلوبة ومستقبل قد يضيع ، د . محمد علي زيني.

قانون النفط: إجحاف كبير وإهدار فاضح

إن من أهم المثالب الكبرى في القانون، هو: إعطاء حق التصرف بالحقول المستقبلية إلى الأقاليم والمحافظات المنتجة، دون إشراك الحكومة المركزية بهذا الأمر.

يقول الدكتور محمد علي زيني: (إن إعطاء صلاحيات منح تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج المتعلقة باحتياطيات النفط العراقية غير المكتشفة، وذات الحجم الهائل إلى حكومات إقليم كردستان العراق والمحافظات العراقية المنتجة بمعزل الفيدرالية فيه إجحاف كبير بحق الشعب العراقي وإهدار فاضح لثرواته النفطية؛ ذلك أن الإقليم والمحافظات – وهي قليلة الخبرة بشئون النفط والغاز – سوف تصبح فريسة سهلة لشركات النفط ذات الممارسات والخبرات الطويلة في شئون النفط والغاز بأنواعها المختلفة، وبضمنها الشئون القانونية المعقدة، والالتفاف على الشروط الموضوعة من قبل الطرف الآخر).

لقد قام «إقليم كردستان» بإصدار قانون للنفط خاص به، وأسس شركة نفط خاصة به أيضًا.. ثم استولى على حقول المناطق المجاورة له، كحقل «خرمالة» النفطي، وهو جزء من حقل كركوك، وأوقف أعمال التطوير التي كانت تجري لذلك الحقل من قبل وزارة النفط، وأوقف كذلك أعمال التطوير التي كانت تجري لحقل «خورمور» الغازي.

إن ما يسمي «إقليم كردستان» قد استغل الفقرة الأولي من المادة (١١٢) من الدستور الجديد – الذي يلقي معارضة من الشعب – لإبرام عشرين عقدًا من عقود المشاركة بالإنتاج، من أجل القيام بعمليات استكشافية، وتطوير رقع نفطية داخل الإقليم، وكأن هذا الإقليم ليس جزءًا من العراق، وفيه نحو (٦٠) حقلًا مكتشفًا تنتظر التطوير، ويقدر مجمل احتياطياتها بحوالي (٧٠) مليار برميل من النفط.

ومما يبعث على التساؤل والاستغراب أن تلك العقود التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان منها ما يقع خارج حدود الإقليم أصلًا.. فيما يسمي «المناطق المتنازع عليها»، وتقع في محافظات الموصل والتأميم وديالي وصلاح الدين.. وتم توقيع تلك العقود بسرعة فائقة لم تحدث في تاريخ البلدان والشعوب في أرجاء العالم أجمع، وبشروط سخية جدًا، حتى يتضح للمتابع أن هناك إهدار متعمد لثروات بلدنا الغالية، وارتهانها بأيدي أجنبية، مما سبب تصادمًا بين لحكومة المركزية الحالية وحكومة الإقليم.

قانون النفط: أولوية الإصلاحات

أوضح بعض أصحاب الشأن من المتخصصين بأن على الحكومة أن تقوم أولًا بعدد من الإصلاحات والمعالجات من أجل هيكلة الاقتصاد العراقي، قبل الشروع بقانون النفط والغاز.. ومن أهم طرق الإصلاح والمعالجة، هي:

أولًا: معالجة الركود الاقتصادي الذي يشهده العراق، من خلال تبني برامج إصلاحية تهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي، وتبني مشاريع نفطية بما يخدم هذا الإنعاش، وهو يتطلب:

١) إطلاق سعر صرف العملات المحلية، وإزالة التشويهات.

٢) تقييد الإنفاق الحكومي بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة المعتمدة على إيرادات النفط.

٣) إيجاد فرص عمل جديدة، وتقليص البطالة.

ثانيًا: العمل على حل مشكلة الديون الخارجية؛ كونها تحد من النمو الاقتصادي العراقي، والتي تؤثر على دخول الاستثمارات الأجنبية.

ثالثًا: خلق مناخ استثماري مناسب؛ لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛ من

أجل تفعيل الاقتصاد الوطني، ومعالجة الثغرات في قانون الاستثمار الحالي.

رابعًا: تفعيل هيئة الاستثمار، وإعطاؤها الدور الأساسي في عملية الاستثمار في العراق، وهناك ما يزيد على (١٩٠) شركة عامة تابعة لوزارة الصناعة، ولا يعمل منها سوى (٦٥) شركة موزعة على كافة أنحاء العراق، وتعمل بنصف إنتاجها.. أما الشركات المتبقية فهي عاطلة عن العمل، وبعضها مركون ومهجور[١].

يقول الأستاذ فؤاد قاسم الأمير: إنني لا أرى حاجة آنية لإصدار القانون؛ لأنه يمكن تطوير الصناعة النفطية بسهولة بدونه؛ إذ لدينا الحقول النفطية الجاهزة للتطوير للوصول إلى (٧) مليون برميل يوميًا على الأقل، ويمكننا توفير المبالغ اللازمة لهذا التطوير التدريجي.

وعلى الرغم من انقطاع العراق عن التكنولوجيا الحديثة للربع قرن الماضي، ومغادرة عدد كبير من الخبراء إلى خارج العراق بسبب الظروف الأمنية السيئة، فإن لدينا الخبرة التي تمكننا من تحقيق ذلك.

وفي كل الأحوال إذا كانت هناك حاجة للخبرة الأجنبية فمن الممكن شراؤها أو تأجيرها سواء كتكنولوجيا، أو أشخاص، أو شركات هندسية، وذلك من خلال عقود خدمة.. ولا خوف من عدم إمكانية التصدير (في حالة البرمجة الصحيحة التدريجية في زيادة الإنتاج)، فالعراق هو البلد الوحيد القادر على سد النقص في النفط في المستقبل[٢].

---

(١) ينظر رسالة مفتوحة إلى البرلمان العراقي للدكتور: عبد الجبار محمد الشيخ، دراسة على شبكة الإنترنت.

(٢) وجهة نظر معارضة لمسودة قانون النفط والغاز العراقي، للأستاذ: فؤاد قاسم الأمير – دراسة على شبكة الإنترنت.

قانون النفط: نعم ولكن في الوقت الصحيح

مما لا شك فيه أن العراق بحاجة إلى قانون ينظم أمور النفط في وقت لاحق بعد خروج الاحتلال، وتنعم العراق بالسيادة الكاملة.. وهذا أمر يكاد يكون محل اتفاق جميع المعنيين بشئون النفط.

وهناك أمور تنظيمية يجب وضعها في القانون – الذي يفضل إقراره بعد تعديله لاحقًا – على ضوء الوضع السياسي في العراق، من قبيل التأكيد على منع المشاركة الأجنبية في إنتاج النفط، مع أمور تخص البيئة، والحفاظ على المواد الهيدروكربونية، وغيرها..

وإن إصدار قانون في وضع شاذ كما هو عليه الآن سينتج قانونًا شاذًا.. مع ملاحظة أن من الواجب الإسراع بإصدار قانون لإخراج شركة النفط الوطنية إلى الوجود.

ومن الأمور الأخرى التي يجب أن يؤكد عليها القانون: وجود سياسة مركزية في التخطيط للتوسع، وتوقيع العقود تجنبًا للفوضي، كما جاءت بوادرها في القانون الصادر عن حكومة كردستان والعقود التي تم توقيعها وفقًا له.

ونستطيع القول: إن إصدار مثل هذا القانون في مثل هذه الظروف سيزيد من عدم الاستقرار الحالي وبدرجة كبيرة، وستكون هناك فوضي نفطية لا تؤثر على العراق فحسب، وإنما على النظام انفطي العالمي، وستكون هناك معارضة قوية داخل العراق تجعله قانونًا قابلًا للنقض، والتبديل الحتمي في فترة قريبة لاحقة. وهذه الأمور ستضر الشعب العراقي[١].

(١) ينظر وجهة نظر معارضة لمسودة قانون النفط و لغاز العراقي، للأستاذ: فؤاد قاسم الأمير.

إن من الواضح الآن لكل المعنيين بالشأن العراقي من سياسيين، واقتصاديين متخصصين: أن النفط العالمي في طريقه إلى النفاد، أو الاضطرار لتقليل الإنتاج العالمي بنسب عالية؛ بسبب شحنه، وذلك في أواسط هذا القرن.. وإن احتياطي النفط العالمي الثابت يبلغ في الوقت الحاضر حوالي (١١٠٠) مليار برميل، وهو لا يكفي لأكثر من (٤٠) سنة مقبلة طبقًا للمعدلات الاستهلاكية الحالية، وإن الغالبية العظمى من الاحتياطات الجديدة اكتشفت قبل حوالي (٣٠) سنة من الآن.

وعلى الرغم من التحريات الهائلة والمستمرة فإن ما يكتشف سنويًا في العقدين الأخيرين لا يسد حتى نصف الكمية المستهلكة سنويًا، بمعنى أننا نأكل من اكتشافاتنا السابقة، كما أنه لا يتوقع اكتشاف أكثر من ٢٠٪ من الاحتياطي الحالي.

وإن الجدل المثار منذ سنوات هو: متى يبلغ الإنتاج النفطي ذروته؟ بمعني بلوغ الحالة التي يضطر فيها المنتجون إلى تقليل الإنتاج اليومي لعدم استطاعة الحقول النفطية تلبية الكميات المطلوبة، ويتوقع أن لا تتجاوز مدة هذه الحالة سنة (٢٠٢٠م)، وإن وجوب تطبيق «اتفاقية كيوتو» لتحديد الاحتباس الحراري بتقليل حرق الفحم، والمواد الهيدروكربونية عن استهلاك سنة (١٩٩٠م) قد يساعد في إيصال الفترة إلى سنة (٢٠٢٠م).

قانون النفط: حجج لا تحمل وجاهة

إن الحجج التي تقف وراء الاستعجال في إصدار قانون النفط، والغاز يمكن تلافيها، وهي في حقيقتها ليست وجيهة على الإطلاق!!

فإذا كان الاستعجال بسبب العمل على زيادة طاقة التصدير، فإنه من الممكن العمل على زيادة الطاقة التصديرية العراقية إلى ثلاثة ملايين ونصف برميل يوميًا، من غير تدخل الشركات الاستشارية الأجنبية.

وإذا كان السبب هو حاجة العر ق إلى مصاف نفطية جديدة «فمن الممكن ذلك بدون قانون، أو جعله من خلال قانون الاستثمار الأجنبي، وبتأييد كامل من الشعب العراقي، إذ أن هناك شحة قاتلة في المنتجات، ونحن نستورد بأرقام تعادل بناء عدد من المصافي، ولا توجد متكلة أمنية في إنشائها؛ فهي قريبة من مصادر النفط في الشمال والجنوب».

إن النفط سيكون عزيزًا وثمينًا، ويلاحظ أن أسعاره في صعود مستمر.. ومن هنا فإن الاستعجال في سن قانون مستعجل لا يراعي كل هذه الأمور والتصورات، وسيكون كارثة ترهق العراق في سنين قادمة، في وقت يحتاج فيه العراق لاستغلال ثروته النفطية لإصلاح المؤسسات ربناء الدولة التي عمل الاحتلال على تخريبها.

مستقبل الصناعة النفطية بالدستور العراقي

بعيدًا من جوهر الخلافات السياسية والقومية والدينية بين مكونات الشعب العراقي حول مسودة الدستور، الذي قدم إلى الجمعية الوطنية بتوافق الغالبية المكونة من قائمة الائتلاف العراقي وقائمة التحالف الكردستاني بمعزل عن بقية الأطراف، وخصوصًا تلك التي غيبت عن الانتخابات السابقة، فإن هذه القراءة مقتصرة على مادتين فقط من أصل ١٥٣ مادة تتعلقان بالنفط والغاز نظرًا للأهمية القصوى وكونهما يمثلان العصب الأساس للاقتصاد العراقي.

ويبدو أن الصبغة النهاية التي اقترحت كانت نتيجة لتوافق بين القادة السياسيين من دون اعتبار لآراء الخبراء المختصين.

لقد كانت كل المعطيات التي سبقت الإعلان عن مسودة الدستور تشير إلى السعي للحفاظ على مركزية القرار، والإدارة للثروات النفطية إلا أن المفاجأة كانت بتقسيم تلك المسئوليات بين حكومة المركز والأقاليم والمحافظات بشكل سيفقد

السيطرة ويضعف صناعة النفط التي تعرضت لسنوات طويلة للدمار والحصار، ثم ما أعقب الاحتلال من عمليات نهب وسلب للمنشآت النفطية.

ورد في النص المقترح المأخوذ من مصادر عدة التالي:

المادة ١٠٩: النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

المادة ١١٠:

أولًا: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لفترة محددة للأقاليم المتضررة، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانيًا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، والمحافظات المنتجة معًا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

وفي الوقت الذي يتوفر فيه الإجماع على المادة ١٠٩ على رغم أننا لا نري سببًا للإصرار على ذكر «في كل الأقاليم والمحافظات» وكأنه تأكيد على الانقسام بين الشعب العراقي الواحد إلا أن التناقضات ترد في فقرتي المادة ١١٠ ونذكر منها ما يأتي:

١- التمييز بين الحقول المنتجة حاليًا والحقول الجديدة والتي يتم تطويرها لاحقًا.. وحتى بالنسبة للحقول المنتجة التي قسمت فيها المسئولية بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة، إلا أنه يجب هنا مراعاة نص المادة ١١١

حيث ورد «كل ما لا ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحيات الأقاليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية، والأقاليم في حالة الخلاف تكون الأولوية فيها لقانون الإقليم، ولذلك فإن سلطة الإقليم هي التي تسود في النهاية! وهو أمر يدعو فعلًا للاستغراب.

٢- أعطت المسودة مسئولية رسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير النفط بشكل مشترك إلى الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة.. وهذا يعني حتمًا احتمال حصول خلافات على النهج والأسلوب، والتوقيت والأولويات. وحتى التفاصيل الدقيقة ما قد يعني تعطيل اتخاذ قرارات عاجلة تستهدف الإسراع بعمليات التطور، اللهم إلا إذا عدنا إلى المادة ١١١ مرة أخرى وسيادة الإقليم على المركز.

٣- لم تحدد المسودة الجهة المسئولة عن إدارة الحقول الجديدة عندما تدخل في طور الإنتاج.. كما لم تحدد طريقة توزيع الإيرادات المتأتية من هذه الحقول (كما هو الحال بالنسبة إلى الحقول المنتجة حاليًا) وهل تكون بمجملها لمصلحة الإقليم والمحافظة المنتجة؟

٤- في الوقت الذي تدعو فيه المسودة إلى اعتماد مبدأ تشجيع الاستثمار وأحدث تقنيات مبادئ السوق (وهو أمر يكتنفه الغموض في القصد) إلا أن تقسيم المسئوليات بشكل واضح وعدم تحديدها سيجعل التعامل صعبًا مع شركات النفط الأجنبية، والمستثمرين الآخرين الراغبين بالمساهمة، إضافة إلى احتمالات الخلافات بين المركز ، والأقاليم والمحافظات واحتمال رغبة كل منها اعتماد نهج للتعامل يختلف عن الآخر.

٥- هناك حقول مشتركة بين أكثر من محافظة، إضافة إلى تراكيب مشتركة

بحاجة إلى عمليات تقويم، قد تؤدي إلى خلافات حادة بين المحافظات خصوصًا إذا لم تكن خاضعة لسلطة إقليم واحد.

٦- لم تتطرق المسودة إلى الصناعة التحويلية من حيث إنشاء المصافي، ومعامل تكرير الغاز، وبناء مستودعات التخزين، وأنابيب النقل وكيفية توزيعها على المحافظات، خصوصًا أنه ستكون هناك نزعة - كما بدأت منذ سنتين - إلى إنشاء مصاف ومحطات كهرباء وغيرها في كل محافظة بمعزل عن بقية المحافظات. وقد يتطلب الأمر الدخول باتفاقات في ما بينها لتنظيم عمليات التسويق والنقل وربما رسوم المرور، وخصوصًا من جانب المحافظات غير المنتجة بغرض الحصول على إيرادات إضافية لتنمية مواردها المالية.

٧- أعطت المادة ١٥٠ من مسودة الدستور الشرعية الكاملة للعقود كافة لأغراض الاستكشاف والتطوير التي أبرمتها السلطات الكردية مع شركات أجنبية حيث اعتبرت تلك المادة كل القرارات المتخذة من جانب حكومة إقليم كردستان بما فيها قرارات المحاكم والعقود نافذة وبمفعول رجعي يعود إلى عام ١٩٩٢.

٨- ستبرز قضايا خلافية لا حصر لها بين المحافظات والأقاليم تتعلق بتجهيز المصافي بالنفط الخام، وكيفية تسعيرها واعتماد أسعار السوق وأسعار تفضيلية، وانعكاس ذلك على أسعار المشتقات النفطية، وكذلك بالنسبة إلى محطات الكهرباء، وبدائل الوقود المجهز لها (نفط خام - وقود ثقيل - كازويل - غاز) وكذلك المصانع، والمعامل كالأسمنت والأسمدة والطابوق وغيرها، وخصوصًا بالنسبة إلى المحافظات غير المنتجة، وقد لاحظنا خلال هاتين السنتين عصيانًا من بعض دوائر المحافظات في تنفيذ أوامر المركز في ما يتعلق بتجهيز الكهرباء للشبكة الوطنية مثلًا.

ما تقدم لا يمثل سوى النزر اليسير عما يمكن أن تسفر عنه عمليات الإدارة

والتشغيل والتطور لصناعة النفط والغاز، التي يمكن تفاديها فيما لو اعتمد الأسلوب المركزي في التخطيط والإدارة والتنفيذ، واعتمد التنسيق مع الأقاليم والمحافظات من خلال مجالس مركزية كمجلس التخطيط أو غيره، ويترك موضوع توزيع الموارد كجانب لا علاقة له بشؤون النفط وصناعته.

لقد كان الأمل معقودًا على بعث الروح مجددًا في شركة النفط الوطنية، وإناطة المسؤولية المباشرة بها لتطوير الحقول وإدارة عمليات الإنتاج والتسويق لعموم العراق، في حين نري الطريق ممهدًا الآن لقيام شركات أخرى ربما في الأقاليم، وحتى في المحافظات المنتجة، وستكون هناك حتمًا وزارات للنفط في كل إقليم.

فهل نحن نتحدث عن عراق واحد موحد، وكيف سيكون مستقبل الصناعة النفطية.





الفصل الثاني

اكتشاف البترول في الوطن العربي

اكتشاف البترول في الوطن العربي

أدرك الماجور فرانك هولمز صياد الامتيازات الذي عمل مع هربرت هوفر في الصين – أن الخليج العربي هو حوض بحري عظيم أخر من البترول، شبيه بخليج المكسيك، وبحيرة ماراكايبو، وبحر قزوين.

وفي سنة ١٩٢٠ قام بتشكيل النقابة الشرقية والعامة في لندن، ثم شرع يتجول ويستكشف الأمور بين حكام الخليج. وكان السير: يرسي كوكس، المقيم أو المفوض السياسي في الخليج هو وابن سعود الذي كان في ذلك الوقت سلطانًا على نجد، قد أخذا في إنشاء مناطق محايدة بين نجد والكويت لتسوية منازعات الحدود، ولمنح البدو أراضي يتجولون فيها ويرعون قطعانهم – وفي سنة ١٩٢٣ حصل الماجور هولمز من ابن سعود على تصريح بالتنقيب في نصيبه من المنطقة المحايدة، وبعد ذلك بعام حصل على منحة مماثلة من شيخ الكويت. وبالرغم من أن الكويت والمناطق المحايدة لا تدخل في منطقة «الخط الأحمر» فلم تهتم أية شركة من شركات البترول بما لدي الماجور من بضائع يعرضها للبيع، ثم أن التكوينات الجيولوجية على طول الساحل الغربي من الخليج كانت تختلف اختلافًا بينًا عن الحقول الفارسية الخصبة، ومن ثم صرف الجيولوجيون التابعون للأنجلو – فارسية وشل أنظارهم عن تلك البراري من الصحراء الجرداء، وأن كان لدي الأنجلو من الحصافة، والفطنة ما يجعلها تحبط مساعي هولمز للفوز بامتياز يشمل الكويت نفسها. ورفضت ستاندرد أوف نيوجرسي هي الأخرى عروض هولمز. كانت هناك – في رأسها – مشكلة

المسافة البعيدة والمخاطرات التي تكتشف بلادًا صحراوية، والتكوينات الجيولوجية المشكوك فيها، ثم كان ما هو أكثر وأهم من كل شيء آخر، ذلك هو فظاظة البريطانيين الذين كانوا يعتبرون الخليج بحرًا خاصًا لهم؛ وأخيرًا كانت الخارجية الأمريكية قد استنفدت كل ما لديها من روح عدوانية ولباقة وحيلة، لوضع قدم ستاندرد في العراق.

بعد ذلك حول هولمز اهتمامه إلى جزيرة البحرين بعيدًا عن الساحل العربي، وحصل من شيخها على ترخيص في سنة ١٩٢٥ . وصادفت الماجور عقبات وهو يحاول بيع حقوقه؛ لأن لندن كانت كالعادة تبدي عدم المبالاة بإمكانيات البترول في المنطقة، بينما احتفظت بإشرافها الصارم على علاقات الشيخ الخارجية. وفي سنة ١٨٨٠ كان «الحاكم» قد أعلن تبعيته لبريطانيا وكان ذلك أفضل الحلول لحمايته من الفرس الذين كانوا يطالبون بالجزيرة باعتبارها ملكًا لهم. وبعد اكتشاف البترول في مسجد سليمان في بلاد فارس احتال البريطانيون بلباقة حتى حملوه على التعهد بعدم منح أي امتيازات بدون موافقتهم. وأمام هذه الظروف صادف هولمز كثيرًا من المتاعب عندما قوبلت مساعيه في بريطانيا بالصد، وعرض حقوقه بعدها في سنة ١٩٢٧ على شركة بترول الخليج التي يملكها آل ميللون.

في ذلك الحين، كانت شركة الخليج عضوًا في شركة الشرق الأدنى للتنمية وهي اتحاد الشركات الأمريكي المؤقت Consortium الذي كان يطالب بالدخول في العراق. وكانت الشركة بعضويتها هذه، ممنوعة بمقتضى اتفاقية الخط الأحمر لما حول الجزيرة العربية، من التصرف مستقلة عن شركائها في شركة بترول العراق. ولما أنكر عليها امتلاك حقوق امتياز البحرين حولت هذه الحقوق في سنة ١٩٢٨ إلى ستاندرد أوف كاليفورنيا التي لم تكن عضوًا في شركة الشرق الأدنى للتنمية، مقابل

٥٠,٠٠٠ دولار. وعندئذ هبت للعمـل وزارة المستعمرات البريطانيـة التـي كانـت تتولي حكم البحرين، فأفتت بـأن الشركـة التـي يسـمح لها بالحصـول عـلى الامتيـاز، ينبغي أن تكون تحت إدارة بريطانية. ودخلت الخارجية الأمريكيـة في الحلبـة، تـدافع عن سياسـة البـاب المفتـوح، وتمـت تسـوية قامـت بموجبهـا شركـة بـترول البحـرين (بابكو Bapco) وهي فرع كندي من فروع ستاندرد أوف كاليفورنيـا، بالاسـتيلاء على الامتياز في سنة ١٩٢٩. واشترط أن تـتم جميـع الاتصـالات بالشـيخ عـن طريـق المقيم السياسي المحلي، وأن يكون هناك مدير بريطاني واحد على الأقل، يحظى بقبول وزارة المستعمرات Persona grate، وأن توافق وزارة المستعمرات عـلى شـخص الممثل المحلي الرئيسي. وأن يعين في الشركة أكبر عدد ممكن من الموظفين البريطـانيين أو من أهالي البحرين. وتم توقيع الامتياز مع الشيخ، وعدل في سـنة ١٩٤٠ ليشـمل رقعة الجزيرة بأكملها مع مياهها المغمورة. وفي سنة ١٩٣٢ تم اكتشاف البترول.

ومع أن البحرين ليست مهمة في حد ذاتها كبلد منتج للبـترول، فإنتاجهـا حـوالي ١٥ مليون برميل في السنة، إلا أنها أثبتت أنها مفتـاح البـاب الـذي يـفضي إلى جزيـرة العرب وكنزها المخبوء. وتطلعت ستاندرد أوف كاليفورنيـا بأبصـارها عـبر البوغـاز الضيق وانطلقت في طريقها للحصول على امتيازها الـذهبي مـن ابـن السـعود الـذي كان في ذلك الوقت حاكمًا على العربية السعودية. ولما وقعـت شركـة بـترول الخلـيج فريسة للخداع، وسلبت منها صفقتها الخاصـة بامتيـاز البحـرين، نفضـت يـديها مـن شركة الشرق الأدنى للتنمية، وحررت نفسها مـن اتفاقيـة الخـط الأحمـر التـي شـلت حركتها.

ومن ثم اتجهت رأسًا إلى الكويت، ذلك الميناء الصغير المنسي الخامل الذي يقـع تجـاه رأس الخليج العربي، وضمت لإمبراطورية ميللون أغني كنز في مملكة البترول قاطبة.

وأصبحت شركة بترول البحرين في سنة ١٩٢٦ وحدة في اتحاد بترول كاليفورنيا – تكساس (كالتكس) عندما دخلت تكساكو شريكة مع ستاندرد أوف كاليفورنيا في عملياتها التجارية في البحرين والجزيرة العربية. ومع أن البحرين كانت تشكل جانبًا صغيرًا في مخططات كالتكس ومشروعاتها، إلا أن العائدات كانت مبعث اطمئنان الأمير ورضاه، وهو الذي كان حتى ذلك الحين مفلسًا خاوي الوفاض فإذا به يحصل في أول الأمر على ١٤ سنتًا لبرميل، ثم على ٢٩ سنتا، ثم فاز في سنة ١٩٥٢ بنموذج قسمة الأرباح مناصفة، فزدت العائدات من ٨٨٠٠ دولار في سنة ١٩٣٣ إلى ٢,٣٠٠,٠٠٠ دولار في سنة ١٩٥٠ وإلى ١٢ مليونًا في سنة ١٩٥٩.

ولا شك أن امتياز بايكو كان فيه العزاء والسلوى للماجور هولمز أيضًا، فقد استبقت شركة الشرقية والعامة لنفسها بأتاوة قدرها، شلن للطن مما حقق لها دخلًا بلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار في السنة بعد خصم الضرائب.

ولما كانت البحرين في حماية المدافع البريطانية، فقد هيأت ملاذًا آمنًا لمثل هذا الاستثمار، ومن ثم أقيم هناك معمل للتكرير طاقته ١٥٥,٠٠٠ برميلًا في اليوم، كان ينقل إليه البترول العربي بواسطة أنابيب ممتدة تحت الخليج، لأن إنتاج الجزيرة الخاص كان صغيرًا. وكانت كالتكس في هذا تحذو حذو الشركات في فنزويلا التي تفضل إقامة منشآت التكرير الثمينة المعرضة للأخطار في جزر أوروبا وكوراكاو الهولندية القريبة. وقدرت كميات الاحتياطي في البحرين بحوالي ٣٠٠ مليون برميل وهو رقم هزيل إذا قيس بمقاييس شركة الخليج، ولم يكن من المنتظر أن يتجاوز ذلك كثيرًا.

واستخدمت الشركة أهالي البحرين بقدر الإمكان، غير أنه كلما تمت تنمية مناطق بترولية أخرى في الخليج، تزايد استسلام مواطني البحرين المدربين لإغراء الأجور

المرتفعة التي تدفع لهم في أماكن أخرى. بينما كانت أماكنهم تشغل بالهنود الباكستانيين والإيرانيين. وكما هو الحال في الكويت كان الشيخ يقسم دخله إلى ثلاثة أجزاء، جزء لنفسه، وأسرته، وجزء للمشيخة والباقي يستثمره في لندن. وفي رقعة صغيرة من الأرض يزيد عدد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة قليلًا، عملت إيرادات البترول المخصصة للمطالب الاجتماعية على خلق مدينة عامرة بالمرافق من مدارس ومستشفيات وكهرباء- مما جعل «منامه» تصبح نوعًا من المنتجع كثيرًا ما ينزل به الأجانب من الجزيرة العربية وقطر، وزيادة على ذلك، كانت فروع شركة بترول العراق على طول ساحل الخليج، تحتفظ بمقار إدارتها في البحرين.

كانت بابكو لؤلؤة صغيرة في تاج ستاندرد أوف كاليفورنيا وتكساكو. وكان رأسمالها ١٠٠,٠٠٠ دولار في سنة ١٩٢٩، وفي سنة ١٩٤٧ بلغت جملة فائض أرباحها المكتسبة ٥٥ مليون دولار. وقد تحققت هذه الأرباح الفاحشة بفضل تكاليف الإنتاج التي تبلغ ٢٥ سنتًا في برميل البترول الذي كان يباع في ذلك الوقت بما يتراوح بين ٠٥,١- ١٥,١ دولار. ولما كانت بابكو مسجلة كشركة كندية، فلم تدفع ضرائب دخل للولايات المتحدة، كما أعفيت كالتكس أيضًا باعتبارها شركة مسجلة في جزر بهاما، من ضرائب المدخل.

وكان بروز الشعور القومي بالوحدة العربية الشاملة، شيئًا ملحوظًا في البحرين بصفة خاصة حيث كان العنان مرخيًا للأهالي بعض الشيء، أكثر مما هو الحال في النظم الاستبدادية الأخرى في المنطقة البرية، وفي سنة ١٩٥٤ وقع إضراب عام يطالب باتخاذ بعض إجراءات تكفل الحرية السياسية، والحد من سلطات الشيخ مع إدخال بعض الإصلاحات في مجالات الصحة العامة والتعليم. وتميز إضراب سنة ١٩٥٦ بالمطالبة بعزل المستشار البريطاني للأمير، سير تشارلز دالرميل بلجريف

الذي فرض الرقابة على الصحف الثلاث بالبحرين، وكان رد البريطانيين على ذلك سريعًا، حماية لقواعدهم البحرية والجوية في البحرين، فقاموا بنفي الزعيم الوطني من البلاد. وكان هذا الزعيم قد طالب بإصدار قانون مدني وجنائي (لم يكن له وجود حتى ذلك الحين) وبالانتخابات، وبمجلس تشريعي، وبالاستفادة من العائدات البترولية بطريقة أفضل، وبوضع حد للهجرة لإتاحة مزيد من الوظائف للبحرانيين في عقر بلادهم. فكثير منهم يعملون في الجزيرة العربية والكويت وقطر.

وانتهت الحملة الوطنية باستقالة سير تشارلز بعد تردد، وبذلك سار في أعقاب سير جون جلوب الذي أعفي من واجباته الإمبراطورية في الأردن في العام السابق. وأطلقت معركة السويس في نوفمبر شرارة المظاهرات في البحرين، مما أدى إلى سجن الزعماء الوطنيين في أواخر تلك السنة. وقطعت العربية السعودية موارد البترول عن معمل تكرير البحرين (وتبلغ ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم) لمدة أربعة شهور. وعوضت الخسارة من البترول الإيراني.

وكما أن بترول البحرين أول بترول عربي تم العثور عليه، فقد قدر له أن يكون أول بترول عربي يستنفد، ومن المنتظر ألا يدوم احتياطيه وقدره ٣٠٠ مليون برميل، أكثر من ٢٠ سنة، بصرف النظر عن الكشوف الجديدة غير المتوقعة، وبعد انقضاء هذه المدة، سيتوقف الجانب الأكبر من إيرادات البترول السنوية البالغة ١٥ مليون دولار، وقد يضطر الشيخ إلى سن ضريبة دخل وخفض المصروفات. غير أن الشيخ كان قد استثمر ٢٠ مليون دولار في لندن: تدر عليه ربحًا يبلغ نحو ٦٥٠,٠٠٠ دولار في السنة، وبذلك لن يعاني من شظف العيش في المستقبل.

وهناك سفينة حربية تسمي «غفير» من سفن صاحبة الجلالة الملكة، اتخذت مقرًا للقيادة البريطانية في الخليج العربي، وهي القيادة التي تشرف على محميات الكويت

ومسقط، وقطر، والبحرين والمشيخات المقامة على شاطئ الهدنة. ثم أن لفيلق سرب الطيران التابع لقيادة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مقر قيادة أيضًا في «غفير» صاحبة الجلالة الملكة «... وهو يمثل أخر مظهر من مظاهر دبلوماسية الزوارق الحربية في الشرق الأدني»، واستنادًا إليه أعلن الشيخ أن «... أصدقاءنا هم أصدقاء بريطانيا وأمريكا، وأعداؤنا أعداؤهم». وتكاد هذه العبارة تلخص أيضًا موقف جميع الأمراء الآخرين في الخليج الذين يستندون إلى المدافع البريطانية لمواجهة شعوبهم وموجة القومية العربية الشاملة الكاسحة. وقد دفع هذا الوضع س.ل سولزبرج إلى أن يتأمل الموقف في النيويورك تايمز فيقول: «... النتيجة أن كل عربي مفكر يعيش ما بين مسقط والكويت، ليس أمامه من مخرج إلا أن يفكر في مستقبل يتفق مع المخططات التي توضع في القاهرة. وهذا وضع لا معني له، ويعكس ما تعانيه لندن من قصر نظر بالغ الخطورة» أما عن مسألة عدم وجود أي تطور دستوري في المنطقة فإن سولزبرجر يقول مردفًا: «...لا يسع المرء إلا أن يصف هذا النقص بأنه سخف وحماقة».



الجزيرة العربية

لبثت الصحراء العربية طوال الزمن، ترفض الحدود التي توضع لها. كانت كالبحر الطليق – تمتد إلى ما وراء المطالب الشخصية التي بقيت محصورة في نطاق الموانى أو الواحات، أو آبار المياه وقد غير ذلك كله، اكتشاف البترول، فإذا بالمنازعات الحامية تدور الآن حول حافة الجزيرة العربية، وتتركز بصفة أساسية على مطامع شركتي بترول العراق البريطانية، وآرامكو الأمريكية. وقبل الحرب العالمية الأولي توصلت الإمبراطوريتان البريطانية والعثمانية إلى اتفاقيات معينة بشأن أراضي كل منهما. غير أن البقاع التي تبدأ مس قطر إلى عدن، وهي قفار مجدبة وكثبان رملية مسامية تؤلف ما يسمي بالربع الخالي، هذه البقاع تحدت جهود المساحين والمنقبين، ولم يكن لهذا الأمر أهمية كبيرة – إلى أن اشتبه في وجود البترول تحت سطح الصحراء. وفي البداية، كانت إمارات شاطئ الهدنة تتركز في مدن مؤلفة من الأكواخ المصنوعة من الطين، والمخيمات تمتد على طول الساحل، فلما بزغ فجر الحقبة الجديدة أخذ الأمراء والمشايخ الصغار يطالبون لأنفسهم بمساحات أوسع من الأراضي الداخلية.

فلما منحوا الامتيازات في سنو ت ١٩٣٠ إلى شركة بترول العراق أصبحت مسألة الحدود محل نزاع حاد؛ لأن الملك ابن السعود كان يتطلع ليصبح حاكمًا على الجزيرة العربية بأكملها، ومن ثم كان متلهفًا على توسيع رقعة أراضيه في جميع الاتجاهات مقتربًا من البحر بقدر المستطاع. وطالب ابن السعود بالمنطقة الساحلية

جنوبي قطر، وبذلك فصلها عن إمارات شاطئ الهدنة، ورفض البريطانيون ذلك بصفتهم حماة الساحل. وفي سنة ١٩٤٩ ظهرت في الأفق فرق التنقيب التابعة لآرامكو. تساندها دوريات الحراسة السعودية في منطقة أبو ظبي المتنازع عليها، فاستشاط البريطانيون غيظا. وقدم السعوديون احتجاجهم إلى لندن، يقولون فيه: بأن حدودهم تتضمن واحتي اللواء، والبرويمي اللتين تثيران اهتمام آرامكو. وفشل مؤتمر سنة ١٩٥١ المؤلف من البريطانيين والحكام أصحاب الشأن، في التوصل إلى تخطيط للحدود، وفي سنة ١٩٥٢ احتل السعوديون البوريمي وواحاتها، وأعلنوا أنهم كسبوا ولاء رؤساء القبائل، وهو الشيء الذي تحقق – بحسب رواية البريطانيين – «... بالرشاوى والكلمات المعسولة». وأرسل البريطانيون إعانات مالية إلى مناطق الهدنة بينما ألقي سلاح الطيران البريطاني منشورات معادية للسعوديين، ثم هبت الخارجية الأمريكية للعمل، وأخيرًا اتفق على تجميد الوضع.

وبناء على طلب الحكومة السعودية – وكانت في ذلك الوقت تفتقر إلى معونة الخبراء – استأجرت آرامكو أحد المحامين ليقوم بإعداد القضية السعودية، وفي سنة ١٩٥٢ نشر السعوديون كتابًا عن مشكلة عمان، والساحل الجنوبي لجزيرة العرب. وكان من أثر الغارات البريطانية أن اضطرت آرامكو إلى التخلي عن معدات ومهمات قدر ثمنها بثلث مليون دولار. وقامت شركة بترول العراق من جانبها بتمويل سلطان مسقط في غاراته المسلحة بالأسلحة البريطانية، على زعيم عمان الروحي، الأمام.

ورفض البريطانيون اقتراح العربية السعودية بإجراء استفتاء؛ لأنهم كانوا يريدون التحكيم، واتفق على أن في وسع شركة بترول العراق أن تنقب في الجزء الشمالي من إقليم البوريمي، لآرامكو أن تنقب في الجنوب والغرب. وفي مؤتمر

التحكيم المنعقد في نيس سنة ١٩٥٥ أدعي البريطانيون أن السعوديين عرضوا ٨٥ مليون دولار (وهو مبلغ أسطوري نوعًا ما) على شقيق شيخ أبو ظبي، ثم انسحبوا من الجلسة. وبعد ذلك بوقت قصير دخلت القوات البريطانية التابعة لشيخ «أبو ظبي» وسلطان مسقط، واحة البوزيمي وطردت قوة الخفر السعودية، ومن ثم استولت على عرش أمام عمان، وهو الذي كان يرفض حقوق سلطان مسقط على عمان الداخلية، وقد أدى هذا النزاع الخفي بين الحاكم الزمني لمسقط والزعيم الروحي لعمان الداخلية، إلى تجريد حملات بريطانية على المنطقة الداخلية المعادية خلف الجبل الأخضر. وفر أمام عمان إلى القاهرة وافتتح مكاتب للدعاية في الرياض عاصمة السعودية. وفي سنة ١٩٥٧ قطعت قواته الطريق الذي يمتد من البوريمي إلى مركز عمليات شركة بترول العراق في فهود، وبدأ كما لو كان على وشك الانقضاض على الساحل ومطاردة السلطان وإخراجه من قصره، وهنا انطلقت طائرات سلاح الطيران الملكي من قواعدها في كينيا. تدوي في السماء لتعيد احتلال المنطقة التي لها كل هذه الأهمية الجوهرية لشركة بترول العراق.

والوضع على ما هو عليه الآن، أن العربية السعودية تتهم شركة بترول العراق وأموالها بأنها تدفع جزءًا من ثمن احتلال عمان الداخلية، والبريطانيون يدفعون الاتهام قائلين: أن آرامكو تحرض السعوديين على الإغارة على المحميات البريطانية. ويقول السعوديون أن وضع البريطانيين في منطقة الخليج (العربي) هو وضع المغتصبين. «....أن هذا الأثر الحي للعصر الإمبراطوري، ليس بالنظام الذي ينسجم مع الاحتياجات، والتطلعات العصرية في منطقة الخليج، وأن رأي العربية السعودية الذي لا يتزعزع، هو أنه لولا وجود البريطانيين، لما كانت هناك صعوبات خطيرة تتعلق بهذه الحدود».

كان من الممكن – لولا البترول – أن تفني قطر عمرها وهي غير معروفة إلا للجغرافيين ولعدد قليل من البريطانيين. وما أن تنبهت الشركة الأنجلو – إيرانية (التي أصبحت فيما بعد شركة البترول البريطانية) لنجاح ستاندرد أوف كاليفورنيا في البحرين والعربية السعودية حتى زحفت إلى شبه جزيرة قطر لتحصل لنفسها على رخصة مطلقة، بتصريح من شركة بترول العراق. ولما كانت قطر واقعة في منطقة الخط الأحمر من الإمبراطورية التركية القديمة، فقد احتاج الأمر إلى موافقة شركة بترول العراق ومنحت هذه الموافقة فعلًا لإبعاد الأمريكيين ذوي النزعة الاقتنائية. وتدار إمارات ساحل الهدنة تحت إشراف وزارة الهند وقد رفضت الأخيرة رفضًا باتًا السماح للأمريكيين بالدخول في قطر وشاطئ القرصان كما كان يسمي سابقًا، وبذلك تساقطت الامتيازات كثمار الخوخ الناضجة في حجر شركة امتيازات البترول ليمتد وهي فرع لشركة بترول العراق التي استولت على رخصة الأنجلو في سنة ١٩٣٥ وحولتها إلى امتياز مدته ٧٥ سنة. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ العمل جديًا في إنتاج بترول خام على درجة غير عادية من الجودة وقد بلغ هذا الإنتاج ١٢ مليون برميل في سنة ١٩٥٠ ، و ٦١ مليونًا في سنة ١٩٦٠.

وعندما منح الشيخ اتفاقية المناقصة ٥٠-٥٠ صعد دخله من مليون دولار في سنة ١٩٥٠ إلى ٥٣ مليون دولار في سنة ١٩٥٨ وهو يعني لإمارة تعدادها ١٧,٠٠٠ نسمة دخلًا محترمًا حقًا. وفي سنة ١٩٥٢ حصل الشيخ على علاوة قدرها ٧٣٠,٠٠٠ دولار مقابل امتياز ساحلي منحه لرويال دتش/ شل. وعندما رفض تقسيم هذا المبلغ بين أقاربه، وقعت حرب أهلية، واضطر الشيخ إلى التنازل لصالح ابنه.

ومتوسط دخل الفرد في قطر من أعلى الدخول في البلدان المنتجة للبترول ، وهو

١٦٠ , ١ دولار. وتقدر كميات الاحتياطي بـ٥ , ٢ بليون برميل. ويخصص الشيخ ربع دخله لاستثماره في لندن، وقد ارتفع هذا المبلغ في مجموعة بحلول سنة ١٩٥٦ إلى حوالي ٢٨ مليون دولار. ومع ذلك فقد تسللت أفعى التصنيع إلى قطر فأدت إلى وقوع إضرابات في سنة ١٩٥٩ منحت العمال علاوة أخرى قدرها ٢٠ سنتًا في اليوم.

ويقع جنوبي قطر شاطئ الهدنة، وقد سمي بهذا الاسم لأن البريطانيين فرضوا هدنة بين أمراء، ومشايخ ساحل القرصان السابق وإحدى هذه الإمارات الصغرى هي إمارة أبو ظبي حيث عثرت على البترول شركتا البترول البريطانية والفرنسية للبترول وذلك على حافة القارة على بعد ٨٠ ميلًا في عرض الخليج. واستخدمت إحدى الجزر القريبة كمحطة نهائية لتصدير. أما في البر، فقد كان لشركة بترول العراق امتيازات بين الإمارات المختلفة، ووجدت الدلائل على وجود بترول في أبو ظبي، وأن كانت النتائج في المناطق الأخرى سلبية.

ثم تأتي ظفار بعد عمان، على طول الساحل الجنوبي للجزيرة العربية، والمفروض أنها تدخل ضمن ممتلكات سلطان مسقط حتى ظلت شركتا سيتيز سيرفس وفرع سيتيز. سيرفس – سنكلير وهي شركة ريتشفيلد تنقبان منذ سنة ١٩٥٤ عن البترول ولكن بلا جدوى على الرغم من وجود بعض التباشير. وحفرت أيضًا شل بالاشتراك مع شركات جولبنكيان في أجزاء من عمان دون أن تصادف حظًا حسنًا.

وكانت عدن في الطرف الغربي من جنوب جزيرة العرب، تعد منذ وقت طويل ميناء لتموين السفن المسافرة بين أوروبا والشرق. وكان من جراء إغلاق معمل تكرير عبدان في أثناء التأميم الإيراني، أن الأنجلو – إيرانية قامت ببناء معمل للتكرير تكاليفه ١٢٥ مليون دولار هناك في عدن، ليستخدم الخام الكويتي بصفة أساسية. أما عدن نفسها، وهي رقعة صغيرة من الأرض، فمستعمرة بريطانية، ولكن تمتد

شرقيها بضع إمارات بحرية وجوية لحماية هذه المحميات. وإلى الشمال تقع مملكة اليمن المستقلة المتحالفة مع الجمهورية العربية المتحدة، وتبدأ العربية السعودية من الصحراء الداخلية. والحدود غير واضحة المعالم، وتغري بالنزاع والعدوان- وفي سنة ١٩٥٥ قالت اليمن : «....... أن البريطانيين قد اشتموا رائحة البترول على حدود اليمن الجنوبية، ويعملون على خلق حالة من التوتر بين القبائل الواقعة تحت حمايتهم لكي يضعوا هذه الأقاليم تحت سلطانهم تمامًا. وفي سنة ١٩٥٦ طالب القوميون في عدن بالحكم الذاتي، وهو ما رفضه البريطانيون بشدة. وقامت الطائرات بتموين العصابات المسلحة في المناطق الخلفية. ولكي يواجه البريطانيون حالة القلق السائدة وضعوا خطة اتحاد فيدرالي بين مختلف الأمراء، والمشايخ والسلاطين المنتشرين حول عدن وهي المدينة الموبوءة بالذباب والتي وصفتها الأيكونومست بأنها »....أقل المدن الكبيرة حظًا من الجاذبية في العالم العربي... على الرغم من «الحكم البريطاني المزدهر».

وفي اليمن نفسها، حصل جورج آلن موضع ثقة الرئيسين ترومان وإيزنهاور والرئيس الشاب لمجلس إدارة المؤسسة المالية للتعمير. على امتياز مدته ٣٠ سنة يشمل ثلثي مساحة أمامه اليمن وقبل ذلك، وقعت شركة ألمانية في سنة ١٩٥٣ اتفاقية مع الأمام على أساس قسمة الأرباح بنسبة ٧٥- ٢٥ ، وبذلك سبقت بعدة سنوات اتفاقيات متشابهة أحرزتها إيران فيما بعد. غير أن أعمال المسح والكشف لم تبشر بشيء، وبذلك بطل مفعول هذه الامتيازات، وفي سنة ١٩٦٠ قام جون و. ميكوم بمعالجة المشروع. وعلى العموم، فإن منطقة البحر الأحمر جنوبي سيناء، لم تستجب لمسبار الحفار، حتى الآن.



كنوز بلاد ما بين النهرين

تخرج كالوست جولينكيان من كلية الملك في إنجلترا بمرتبة الشرف عن رسالته في «التعدين مع الإشارة إلى البترول»، وبعد ذلك أرسله أبوه - وهو تاجر في الآستانة يعمل في استيراد البترول من باكو - إلى حقول البترول الروسية الكبرى ليكتسب خبرة في تلك الصناعة الجديدة. وأثناء وجوده هناك، التقي بآل نوبل، وكتب مقالات لمجلة العالمين. وفي سنة ١٨٩١ وضع كتابًا عن تجاربه لفت إليه نظر السلطان. ومن ثم دعي الشاب ليكتب تقريرًا عن إمكانيات بلاد ما بين النهرين، وبالرغم من أنه استنكف في أول الأمر أن يعاني مشتقات ومخاطر رحلة في بقاع وعرة، إلا أن ما جاء به من أخبار كان له وقع شديد على السلطان لدرجة أنه قرر تحويل ولايتي الموصل وبغداد، إلى ممتلكات خاصة له. وبعد ذلك بدأ جولينكيان الشاب في عمل تجاري بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه قدم له هدية من والده، ثم تزوج من أرمنية وارثة، ووجه اهتمامه بصفة مؤقتة إلى أمور أخرى غير البترول الموجود في بلاد ما بين النهرين.

وكان هناك شاب آخر أشد منه إصرارًا ومثابرة ذلك هو ولهلم الثاني. ولما رأى قيصر ألمانيا أن أفضل أجزاء آسيا وإفريقيا قد اقتطعت للإمبراطوريات الأخرى، فقد اعتبر الشرق الأدنى كنزًا متروكًا لألمانيا.

ووصفت التقارير التي قدمها الخبراء والصحفيون الألمان في حوالي سنة ١٩٠١، بلاد ما بين النهرين بأنها «بحيرة حقيقية من البترول» - أرض - «مشبعة فعلًا

بالبنيومين، والنفط والمواد الكربوهيدراتية الغازية». وإنها أغني بكثير من باكو. مثل هذه التقارير أثارت رغبة القيصر في تأكيد دعواه وأحقيته بالشرق الأدنى، وذلك ببناء خط حديدي يمتد من برلين إلى بغداد، ومنها إلى بومباي. وبحث لهذا الخط عن محطة نهائية تقع على الخليج الفارسي.

فوجدها عند ميناء الكويت المجهول، غير أن البريطانيين طالبوا بحقوقهم في الخليج وهي حقوق الشفعة أو الأفضلية وفي سنة١٩٠٤ سمح لبنك دويتش الذي كان مشغولا في حقول البترول الرومانية، بأن يقوم باستعصاء إمكانيات بلاد ما بين النهرين، كجزء من خطة لكسر احتكار ستاندرد «ستاندرد القادرة على كل شيء».

ثم برز أميرال على المعاش من الولايات المتحدة اسمه كولبي ميتشل تشستر، كان يسعى للحصول على امتياز مد خط حديدي عبر الأناضول، مع حقوق البحث عن المعادن والبترول على مسافة ٢٠كيلو مترًا على جانبي الخط الحديدي، وكان هذا الأميرال، قد بات مهتمًا بإمكانيات البترول، بينما كان على ظهر إحدى السفن في القسطنطينية يتفاوض في قضايا مرفوعة ضد الأتراك؛ بسبب الأضرار التي لحقت رجال الإرساليات الدينية خلال المذابح الأرمنية المروعة التي وقعت في سنة١٨٩٦.

واستطاع تشستر بمساندة الرئيس تيودور روزفلت، والغرفة التجارية في نيويورك، أن يحصل على وعد بمنحه الامتياز، ولسوء حظه نشبت الحرب التركية الإيطالية في سنة ١٩١٢، وتأجل التصديق على الوعد فاختفى من المسرح منذ ذلك الوقت، إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وفي سنة ١٩١٢، لم يكن الأميرال تشستر بمفرده في الميدان، بل كان هناك بنك دويتش والشركة الأنجلو- فارسية ومجموعة رويال دتش/ شل- كلهم كانوا في

شغل شاغل بالتآمر على الوصول إلى البترول التركي.

وفي أوائل سنة ١٩١٤ وبعد أن فاز الفرنسيون بحقوق مد سكة حديدية في الأناضول الشمالي، توصل البريطانيون والألمان إلى اتفاق يقضي، بأن يكون جنوب الجزيرة، والجزء الأكبر من فارس، في دائرة النفوذ البريطانية، ومما عجل بإنجاز الاتفاق والشائعات التي ترددت من أن وكلاء سوكوني يحومون حول المكان وكان جولبنكيان قد نقل قاعدة نشاطه إلى باريس ولندن، ليعمل كمساعد أيمن لديتردنج في المفاوضات التي انتهت بتأسيس شركة البترول التركية التي تملك فيها الأنجلو-فارسية حصة النصف، وكل من رويدل دتش وبنك دويتش حصة الربع- وأدعى جولبنكيان أن المتفق عليه هو أن يقبض فائدة، أو عمولة قدرها ٥ , ٢ في المائة من كل من الأطراف المعنية، ثم كان أن ادعت الحكومة التركية فيما بعد، أن الامتياز لم يوقع عليه قط، بل وقع عليه بالحروف الأولى فقط، وكان لجولبنكيان نصيبه من المتاعب هو الآخر، غير أن اشتعال نيران الحرب العالمية الأولى أوقف هذه المنازعات، إلى حين.

وفي أثناء الحرب اقتنع تشرشل بأن الإمساك بزمام الإمبراطورية في المستقبل، يتطلب ضمان حرية العبور في الشرق الأدنى، ومن ثم أشرف على إعداد حملة الدردنيل التي انتهت بكارثة، وأمر باحتلال عبدان وحقول البترول الفارسية متخذًا من جزيرة البحرين في الخليج قاعدة ـه، وفي اتفاقية سايكس بيكو المبرمة في سنة ١٩١٦ اعترف لبريطانيا بحقوق السيادة في جنوب بلاد ما بين النهرين، بينما احتفظت فرنسا لنفسها بالسيادة على للوصل وتحت إلحاح من لورد كيرزون تنازل كليمنصو في سنة ١٩١٨ عن دعواه في الموصل، مقابل ضمان حصوله على بترولها وأقلقت هذه الاتفاقية بال الفرنسيين من بناة الإمبراطورية، وحدثت مشادة في سنة

١٩١٩ هددت باريس فيها بدعوة ستاندرد للدخول كحليف لها.

وفي مؤتمر سان ريمو في سنة ١٩٢٠ سويت الأمور بين الحلفاء على أساس احتفاظ بريطانيا بالموصل على أن تمنح حصة بنك دويتش في شركة البترول التركية وهي ٢٥ في المائة إلى الفرنسيين الذين تعين عليهم أن يتعهدوا بالسماح لبترول الموصل بالمرور معفيًا من الجمارك، عبر سوريا ولبنان المشمولتين بالانتداب الفرنسي.

كل هذا جعل صبر ستاندرد ووزارة الخارجية الأمريكية ينفد، فلقد حل محل «شلة»، أو «جماعة» روكفلر القديمة التي كانت تنظر إلى الدنيا كسوق فقط، لا كمصدر منتج للبترول حل محلها بعد الحرب أ.س. فورد كرئيس لمجلس الإدارة، ووالتر تيجل العضو المنتدب وكلاهما كان في وسعه أن يعرف قيمة حقل البترول أيا كانت الراية التي ترفرف عليه ولقد تساءل تيجل في سنة ١٩١٩ قائلا: «...طالما تساءلت هل ثمة طريقة تمكننا من الدخول والاشتراك في نهاية اللعبة المنتجة للبترول في بلاد ما بين النهرين؟» وكان تساؤله عاجلًا ملحًا يتطلب الرد السريع؛ لأن بلاد ما بين النهرين كانت بمثابة الثمرة الرئيسية للحرب، والسيطرة على بترول تلك البلاد، يعتبر أكبر تعويض بمفرده- عن ذلك الصراع الدامي وقالت سوكوني بلهجة مريرة في تقاريرها إلى وزارة الخارجية: إن البريطانيين يسدون الطريق في وجه فرق التنقيب وقد منع القائد البريطاني في بغداد شركة جرسي من إرسال كشافيها إلى أعالي النهرين وإلى الموصل وكركوك، وبقيت فرق كشافي سوكوني مقيدة الحركة في فلسطين وتركيا بينما كانت رويال دتش والأنجلو- فارسية منهمكين في ذرع الصحراء من أطرافها طولًا وعرضًا وانتهى تيجل إلى نتيجة تدعو إلى الاكتئاب، وهي أن خطر السيطرة البريطانية على أعمال نيوجرسي أكبر من خطر انتصار ألمانيا

فيما لو حدث.

وكان اللورد كيرزون- ذلك الرجل ذو المقام الرفيع جدًا- يقول وهو ممتلئ بالاشمئزاز «... إن نصيب أمريكا من بترول العالم كان غالبًا ما عداه من أنصبة البلاد الأخرى، وكان مركزها الاحتكاري المتفرد في الماضي واضحًا لدرجة أن الولايات المتحدة كانت تستطيع- وبلا غضاضة- أن تسمح للشركات البريطانية بالاستفادة من الوعد التركي سنة ١٩١٤» كانت وجهة نظره أن الولايات المتحدة لم تعلن الحرب على تركيا قط، ولم تساهم في امتياز البترول التركي، ولا هي ساهمت في مؤتمر سان ريمو وبعد هذا كله، فالبترول المعروف في الإمبراطورية البريطانية وبلاد فارس لا يمثل غير ٤,٥ في المائة فقط من إنتاج العالم، بينما تمتلك الولايات المتحدة ٧٠في المائة من هذا الإنتاج، أو ٨٢في المائة إذا حسبت المكسيك وكانت وجهة نظر الخارجية الأمريكية التي أبدتها في عبارات عنيفة إلى لندن، أن الولايات المتحدة التي قدمت البترول في الحرب، والمال الذي هو عصب النصر وعدته، لا يمكن أن ينكر عليها ثمرات هذا النصر، وأن امتياز شركة البترول التركية غير صحيح، وأن اتفاقية سان ريمو ميزت فريقا على فريق وانتهكت سياسة الباب المفتوح، وقال أحد موظفي شركة الخليج في شهادة له فيما بعد، أن وزارة الخارجية الأمريكية في سنة ١٩٢٠ وجهت الدعوة إلى كبريات الشركة القيادية، و«... طلبت منها أن يذهبوا ويحصلوا عليه».

وبعد ذلك بعام دعا وزير التجارة هوفر كبرى شركات الطليعة إلى مؤتمر لوضع خطة الحملة الكفيلة بفض مغاليق الباب المغلق في بلاد ما بين النهرين.

وبدت وزارة الخارجية من دلائل الجشع ما جعل جريدة نيويورك وورلد تلاحظ ذلك وتقول: «... المستر هيوز بئر للبترول، وسيريك الفوز سياسة

للبترول». وقال موظف بريطاني في وزارة الخارجية البريطانية: «... إن الموظفين في واشنطن بدأوا يفكرون ويتحدثون ويكتبون كموظفي ستاندرد أويل».

ومما يدعو إلى الدهشة الكبرى، في هذا الأمر كله، أن جولبنكيان أصبحت أمريكا وجهة نظره أن حصة الربع الخاصة برويال دتش في الامتياز التركي، هي حصته في الحقيقة وأنه عهد بها إلى الشركة لفترة معينة فقط نظرًا إلى بعض الظروف المعقدة الخاصة بجنسيته وعندما تبين أن نصيبه خفض إلى مجرد ٥ , ٢ في المائة من حصة رويال دتش، انفجر قائلا: «... هذه عملية ابتزاز واستغلال للقوة بسورة لا يقبلها العقل، إذ تسحق حصة الأقلية بدون أخذ رأي هذه الأخيرة أو استشارتها على الإطلاق» وشكا من أن يكون هذا جزاؤه على قيامه بخدمة ديتردنج بكل ذلك الإخلاص.

وأصر جولبنكيان في مذكراته على أن رويال دتش والأنجلو- فارسية شكلتا معًا جبهة متحدة ضد مطالبات ستاندرد بالدخول إلى بلاد ما بين النهرين ربما بدت المسألة، وضيعة حقيرة في نظر الشخص البعيد عن الموضوع، غير أن مؤرخ ستاندرد لاحظ أن الخارجية الأمريكية «... بإلحاحها على مطالبها التي عبرت عنها بأسمى العبارات الأخلاقية قد جعلت مركز وزارة الخارجية البريطانية ضعيفًا لا يمكن الدفاع من الناحية الأخلاقية» ونصح جولبنكيان بأن من الأفضل أن يسمح للأمريكيين بالدخول، ونصح جولبنكيان بأن من الأفضل أن يسمح للأمريكيين بالدخول، لأن امتياز شركة البترول التركية بعد- على أحسن الفروض- صفقة مزعزعة غير مأمونة الجانب ومن الجانب الأمريكي، تبين أن جعل المسألة مسألة خاصة تتعلق بستاندرد وحدها، ربما أثار الظنون «بأسمى العبارات الأخلاقية» واقترح فان هـ . مانِنج أحد المديرين السابقين لمعهد البترول الأمريكي، تشكيل

نقابة (سنديك) من الشركات الأمريكية وانتهت جرسي -بعد تردد- إلى هذا الرأي وأن لم ترغب في وجود منافسة من جانب مواطنيها الأمريكيين في العراق وما أن تكونت شركة الشرق الأدنى للتنميه بواسطة طليعة الشركات الكبرى، حتى تبنت وزارة الخارجية قضيتها وتابعتها بلهفة أكبر حتى من ذي قبل.

وكانت مياه بلاد النهرين قد عكرتها الشكوك المتعلقة بصحة امتياز شركة البترول التركية، ودعاوي فرنسا وتركيا المتنافستين، على الموصل الواقعة تحت قبضة بريطانيا، وتمرد الشعب الكردي. كل هذه الأمور زادت سوءًا وتفاقمًا بعودة الأميرال تشيستر إلى الظهور في استانبول، وحصوله على امتياز الخط الحديدي ومعه الحقوق المعتادة بالنسبة للمعادن والبترول وهذه الحقوق تتعارض مع الدعاوي الفرنسية ومع امتياز شركة البترول التركية نفسه ولكي يسلح البريطانيون أنفسهم استعدادًا لمؤتمر فوزان الذي سيتقرر فيه مصير الموصل بصفة نهائية، عرضوا في سنة ١٩٢٣ على الشركات الأمريكية حصة قدرها ١٢ في المائة في شركة البترول التركية، فرفض هذا العرض رفضا باتًا وامتعضت ستاندرد من ظهور الأميرال تشستر في استانبول، وألمحت إلى الخارجية الأمريكية بأنه ربما كان من الحكمة أن تتراجع عن موقفها من الطعن في صحة امتياز الترول التركية، لاسيما أن البريطانيين قد فتحوا الباب الآن قيد شعرة ومما أضفى على الأشكال نفحة من الفكاهة، أن ورثة السلطان عبد الحميد احتفظوا هم أيضًا بحقهم في التقدم بدعاواهم الخاصة بملكية ولايتي الموصل وبغداد، وكانت الولايتان على حد قولهم ملكًا شخصيًا للحاكم الراحل ونقلًا عن وكيلهم القانوني، صمويل إنترماير، حاولت ستاندرد شراء حقوقهم المزعومة هذه- بالثمن ثم كان هناك مطلب آخر، وهو الملك فؤاد ملك مصر، الذي ادعى أنه وريث ممتلكات السلطان، وصاحب السيادة الشرعي، على الأجزاء

العربية من الإمبراطورية التركية القديمة وفي النهاية وعن طريق مفاوضات معقدة، منحت الموصل لبريطانيا وقبضت تركيا ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مقابل التنازل عن دعاويها وعلى هذا النحو، لقي امتياز تشستر حتفه وبإضافة الموصل إلى بلاد ما بين النهرين، أصبح العراق تحت الانتداب البريطاني، وعينت لها بريطانيا ألعوبة من الصحراء ليجلس على العرش الجديد المزعزع الأركان.

وفي جميع المفاوضات التي جرت بعد الحرب، كان جولبنكيان يقف دائمًا على أهبة الاستعداد وقد عقد العزم على المحافظة على حقوقه وبعد أن ساعد الفرنسيين في الحصول على حصة الربع الألمانية في الامتياز القديم، استبقى هنري برنجر الوكيل المفوض لمنتجات البترول في أثناء الحرب، والذي أصبح فيما بعد وزيرًا للمالية، ليرفع له دعاواه وعندما كوفئ جولبنكيان بحصته التي جعلته يتمتع بشهرة وثراء غير عاديين، وأصبح بفضلها معروفًا باسم «مستر خمسة في المائة»، اشترى للوزير هدية douceu في صورة بيت عصري في باريس كامل بما فيه من التحف الأثرية الحقيقية واللوحات النادرة ولما كان من رجال الأعمال ذوي الحذق والدهاء لا تعمي باصريه النزعات الوطنية، فقد أدرك خيرًا من البريطانيين، أن الأمريكيين لا ينبغي أن يبعدوا عن العراق قال: «... أن جماعات البترول تقع دائمًا فريسة للإغراء بأن تستولى على كل ما تقع عليه أبصارها، دون أن ينظروا بعيدًا أو أن يتبعوا سياسة تعاون أوسع أفقًا». وقد تغلبت وجهة نظره هذه عندما منح نصف حصة الخمسين في المائة في الأنجلو- فارسية إلى شركة الشرق الأدنى للتنمية التي تضم طليعة شركات البترول الأمريكية وبعد أن أنشأ البريطانيون مملكة العراق بقي عليهم أن ينشئوا شركة بترول العراق خلفًا للشركة التركية القديمة كان الشركاء في الشركة الجديدة على استعداد ومعهم ٤٠,٠٠٠ جنيه لمنحها الملك ووزارته.

غير أن البريطانيين أحسوا أن ذلك عمل غير لائق، وأمروا حكام العراق بالتجاوز عن منحتهم وعندما أثبت حكام العراق أن مراسهم لا يزال صعبًا، أحيطوا علمًا بأن دستورهم الجديد لن يصدق عليه إلا بعد تسوية مسألة البترول أولًا وإزاحتها عن الطريق وقام أحد الوطنيين العراقيين وهو كامل الجادرجي- الذي قدر له أن يقضي سنوات طويلة من عمره في السجن فيما بعد- باتهام البريطانيين علنًا بأنهم هددوا بتسليم الموصل للأتراك إذا لم يصدق على الامتياز.

واحتاجت مشكلة المفاوضات المعقدة إلى سنوات لحلها ، وفي خلال ذلك، انسحبت جميع الشركات الأمريكية عدا شركتي جرسي وسوكوني من مسرح الحوادث، بينما ناضل تيجل في سبيل حقوق ستاندرد.

وقد أغضبه أن يرى جهاز التجسس الممتاز الذي تملكه رويال دتش والأنجلو يتيح لهما فرصة الإطلاع على برقياته الخصوصية التي يبعث بها إلى مكتبه في أرض الوطن في نيويورك، واقترح تيجل إنشاء شركة عاملة -بلا أرباح- ويقوم الشركاء باقتسام الكنز بأنفسهم واعترضت على ذلك حكومة العراق وجولبنكيان اللذان كانا يهتمان بالدولارات أكثر من اهتمامهما بالبترول الخام ، ويضاف إلى ذلك أن كان هناك ما يسمى باتفاقية الخط الأحمر، وهي تلزم الشركات بعدم تعدي إحداهما على الأخرى، في سعيها للحصول على مزيد من الامتيازات داخل حدود الإمبراطورية التركية القديمة.

وفي ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧، اكتشف على بعد ميل ونصف ميل من موقع النيران الخالدة، بئر بابا جرجور العظيم على عمق ١٥٢١ قدمًا، وبإنتاج قدره ٩٠,٠٠٠ برميل في اليوم مبشرًا بمقدم حقل هائل وفي السنة التالية أصبحت شركة بترول العراق شركة عاملة تملك جرسي وسوكوني فيها حصة ٢٣٣/٤ في المائة،

وتملك رويال دتش، والأنجلو، والفرنسيون حصصًا مماثلة، أما الباقي وقدره خمسة في المائة فكان من نصيب جولبكنيان وتم تنظيم الشركة الفرنسية للبترول لتأخذ نصيب الفرنسيين، على أن تحتفظ الحكومة بثلث أسهمها.

وكان امتياز سنة ١٩٢٥ الذي منح لمدة ٧٥سنة، يشمل كل أراضي العراق فيما عدا ولاية البصرة وقدر لبترول العراق أن يربح على كل طن أربعة شلنات ذهبية وأثلج المستقبل صدر دافيد لويد جورج الذي كان رئيسًا لوزراء بريطانيا خلال فترة التكوين فقال: «... أن الموصل بلد ذات إمكانيات كبيرة أنها تحتوي على مستودعات غنية للبترول» كانت ثمة فكرة بأن إيرادات البترول ستساعد على تعويض التكاليف الباهظة التي بذلك في انتزاع العراق من الأتراك غير أن التايمز اللندنية كتبت تقول: «... إننا نشك في ذلك؛ لأنه يبدو بصفة عامة، أن أرباح البترول تتخذ طريقها على نحو ما، في خط سري للأنابيب يذهب مباشرة إلى جيوب الأفراد الخصوصية» ونظر آرثر بونسومبي عضو حزب العمال، بشيء من الاحتقار إلى مزاعم الحكومة البريطانية وإدعاءاتها بأنها لا تهتم إلا بمصلحة العراقيين ورفاهيتهم فقال:

«... حرى بي أن أصاب بدهشة بالغة- على الرغم من المستنكرين الذين سمعناهم اليوم- إذا لم نسمع في خلال السنوات القليلة القادمة عن اكتشاف البترول في العراق وعن الثروات التي قد تكتسب منه، وأن يغلف ذلك كله بما سوف يقال لنا من أن رخاء شعب العراق سيزيد أيضًا نتيجة لاكتشاف البترول أن ما اعترض عليه في سياق الأحداث التي ننهض من خلالها بهذه الالتزامات الجديدة، هو عرق النفاق الذي يجري خلالها...».

لقد أثبت حق لكركوك فعلًا، أنه حقًا من أغنى وأخصب الحقول التي اكتشفت

حتى ذلك الحين- فلا يقل طوله عن ٦٠ ميلاً وفي سنة ١٩٣٥ تم إنشاء أول خط للأنابيب في الشرق الأدنى، يمتد إلى البحر الأبيض وهكذا استهلت شركة بترول العراق لنفسها مستقبلا مجزيًا لدرجة أن حصة الخمسة في المائة التي يملكها جولبنكيان جعلته من أغنى الناس في العالم.

ولكي يوفر جولبنكيان على نفسه الحاجة إلى دفع الضرائب، حول حصته البالغة ٥في المائة إلى شركة المساهمات والاستثمارات، وهي شركة كندية أصبحت المالكة الشرعية لنصيبه فقد مر بالسمسار الداهية وقت عصيب بسبب هذه الحصة عندما أراد الشركاء منه أن يأخذ نصيبه بترولًا خامًا، وأن يبيعه بنفسه، وأصر هو على أن يبيعوه هم بسعر الكارتل، وأن يعطوه إيراده نقدًا وسوى النزاع بموافقة الفرنسيين على أخذ بتروله الخام وأن يدفعوا له الثمن وعلق جولبنكيان على ذلك، وهو يروي قصة نضاله من أجل حقوقه فقال:

... كل هذه التفاصيل تبين أن جو خبيث تستطيع جماعات البترول أن تخلقه في بعض الأوقات بتضليل الحكومات وتحريف القوانين.. الخ. وبالنسبة لفيلسوف يهتم بشؤون البترول، ما أكثر التأملات التي تتاح له اليوم (١٩٤٥) عندما يرى جماعات البترول هذه نفسها، وهي تتجاهل كل تقاليدها السابقة، تتبرع بتنفيذ مبادئ ميثاق الأطلنطي، ويرى مؤتمرات البترول في واشنطن تعلن في جرأة أنها رسل رفاهية العالم. قد يكون الأمر معجزة من المعجزات غير أن رأيي الشخصي هو ما يقوله: الإسكتلندي في مثل هذا الموقف، «أن عندي شكوكي الخاصة فيه».

لم تكرر قطرة واحدة من بترول العراق المعد للتصدير في داخل أرض العراق، فقد دفع بالبترول كله في الأنابيب إلى معامل التكرير في لبنان وسوريا وفلسطين، بينما تم توفير الاحتياجات المحلية بواسطة منشأة صغيرة في الوند، أو عن طريق

الـواردات مـن عبـدان وفي سـنة ١٩٥١ اشـترت العـراق معمـل تكريـر الونـد، وتسهيلات التسـويق في الرافـدين، وشرعـت في بنـاء معمل التكريـر الـذي يتكلـف ١٠ ملايـين جنيـهٍ في الـدورة- إحـدى ضـواحي بغـداد- يمونـه خـط للأنابيـب مـن كركـوك وفي أثنـاء فـترة توقـف عبـدان، أقـيم معمـل صـغير بـالبصرة، ليتكفـل باحتياجات جنوب العراق.

واضطر العراق إلى التنحي جانبًا والوقوف المتفرج على الشركاء في ايبك IPC (شركة بترول العراق) وهم يتنازعون حول اتفاقية الخط الأحمر وتبينت ستاندرد أوف نيوجرسي وسوكوني أنا ما تعهدتا به في هذه الاتفاقية- بألا تحاولا من طرف واحد الحصول على حقوق بترولية في داخل حدود الإمبراطورية التركية القديمة- يسبب لهما مضايقات متزايدة كانتا في حاجة إلى المزيد من البترول، ولأسباب مختلفة أبـدت ستاندرد أوف كاليفورنيـا وتكسـاكو في الجزيـرة العربيـة المجـاورة استعدادًا للسماح لهما بالدخول في تلك الصحاري الذهبية وفي سنة ١٩٤٦ نقضتا اتفاقية الخط الأحمر بدعوى أنها «قيد على التجارة».

وبدأتا في التفاوض مع الأنجلو- إيرانيـة لبنـاء خـط في التفـاوض مـع الأنجلـو- إيرانية لبناء خـط مشـترك للأنابيـب يمتـد إلى البحـر المتوسـط ربـما قبـل البريطـانيون بصـفتهم الشركـاء المسـيطرون في شركـة بـترول العـراق الرضـوخ للمنـاورات الأمريكيـة، غـير أن شركـة البـترول الفرنسـية وجولبنكيـان وجـدا نفسـيهما ضـحية الخداع، واغتصاب حقهما هما أيضًا في دخـول فـردوس العربيـة الأمريكيـة، بحسـب نص اتفاقية الخـط الأحمـر فرفعـا قضـية في بريطانيـا، في سنة١٩٤٧ غـير أن الشركـاء البريطانيين لم يكونوا راغبين في عرض المسائل الخصوصية في شركـة بـترول العـراق عـلى الأنظـار. وفي سـنة ١٩٤٨ توصـلوا إلى حـل وسـط، يحـرر جـرسي وسـوكوني

فتدخلان العربية الأمريكية، مع إعادة تأكيد رسوم الـ٥ , ٧ في المائة في إنتاج العراق المستحقة للأنجلو- إيرانية (التي كانت قد تنازلت من أول الأمر عن حصة الربع في شركة بترول العراق لتسمح للأمريكيين بالدخول فيها)، بينما أكدوا للفرنسيين ولجولبنكيان تحقيق زيادة في الإنتاج عن طريق مد خطوط أنابيب إضافية.

ولما كان العراق كالغريب بالنسبة للصراع الدائر على بتروله، فقد وقف يرقب الزيادة السريعة في الإنتاج والارتفع الملحوظ في إنتاج الجزيرة العربية والكويت، واتهم العراقيون الحكومة البريطانية بمحاباة الأنجلو- إيرانية بسبب مصلحتها المالية في تلك الشركة، وشاركهم الفرنسيون في هذا الاتهام فلم يكن لهم نصيب في الإنتاج العربي (السعودي) والإيراني الذي كان يشق طريقه صاعدا إلى عنان السماء وشاهد العراقيون معامل التكرير الكبرى في الجزيرة العربية، والبحرين، وعدن وهي تعلو وترتفع، بينما اقتصر نصيبهم على العائدات الهزيلة التي يتقاضونها عن الخام دون أن يكون لهم نصيب في الأرباح ولا في عائد رأس المال والعمل المستخدمين في التكرير وكانت فنزويلا قد فازت في الأربعينات باتفاقية مناصفة الأرباح وهي الاتفاقية التي امتدت إلى العربية السعودية في سنة ١٩٥٠ وعرضت شركة بترول العراق وهي كارهة ضنينة، أن تزيد الإتاوة من أربعة إلى ستة شلنات ذهبًا على الطن غير أن عرضها جاء متأخرا عن أو نه، لأن الضغط الشعبي كان قد اشتد وارتفع في داخل البلاد مطالبا بأن تقتفي العراق أثر إيران في تأميم الصناعة وفي سنة ١٩٥٢ قبلت الشركة نموذج المناصفة بحد أدنى قدره ٧٠مليون دولار في السنة، وأن تكون هناك زيادة متفق عليها في الإنتاج، وأن يتم تزويد البلاد بالبترول الخام اللازم للتكرير المحلي بسعر ٥ , ٥شلنات لطن ونتيجة لذلك قفز الإنتاج من ٨ملايين طن سنة ١٩٥١ إلى ١٨مليونًا بعد سنة واحدة، وإلى ما يقرب من ٣٠مليونًا في سنة ١٩٥٤ وارتفعت العائدات من ٣٨مليون دولار في سنة١٩٥١ إلى ١٩١مليونًا في

سنة ١٩٥٤ ويستطيع العراقيون أن يشيروا بأصابعهم في شيء من الامتعاض إلى الملايين التي أضاعوها على أنفسهم في السنوات السالفة عندما تركت حكومتهم الخاضعة للسيطرة البريطانية، رجال حزب آكسيون ديمقراطيًا في فنزويلا، والوطنيين من أنصار مصدق في إيران، يخوضون معاركهم من أجلهم.

لم تنشر شركة بترول العراق بصفتها شركة قابضة أية أرقام عن الأرباح، كما لم تحط الحكومة العراقية علما بشيء من هذا الموضوع في أي من الأوقات والواقع أن شركة بترول العراق قد أنشئت لا لكسب الأرباح، بل لتمكن أصحابها من كسب الأرباح ويمكن الحصول على الأرقام بطريقة جانبية فقط، كما حدث عندما كشفت ستاندرد نيوجرسي في سنة ١٩٣٧ عن حصتها العادية في شركة بترول العراق وقالت أنها تتراوح بين ١٩ مليونًا و١٤٣ مليون دولار، على استثمار يقل عن ١٤ مليون دولار وفيما بين عامي ١٩٣٤ قالت جرسي: أنها حققت ربحا قدره ٥٢ سنتًا في البرميل أي: أكثر من ضعف المبلغ المدفوع للعراق من الإتاوة والضرائب مجتمعة وحتى سنة ١٩٣٨ حققت جرسي ٤ , ١٠ ملايين دولار من حصة الثمن ١/ ٨ في شركة بترول العراق وبلغ متوسط إنتاج آبار كركوك أعلى منه في أي بلد آخر من بلاد الشرق الأدنى، وهو ٣٠٠ , ١١ برميل في اليوم مقابل ٢٥٥ , ١٠ في إيران، ٤٠٠ , ١٢ في الولايات المتحدة.

ثم كانت ثورة ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ في العراق حافزًا على الاحتلال الأمريكي للبنان لمنع الثورة من الانتشار إلى الأردن التي كانت قد دخلت في نوع من الاتحاد مع العراق الملكية، وعندما أعلن أن امتياز شركة بترول العراق لن يمس بسوء نقل في واشنطن أن «... التدخل لن يمتد إلى العراق مادامت الحكومة الثورية في العراق تحترم مصالح البترول الغربية» وعلى أية حال، فإن حكومة الثروة الموزعة بين

مختلف الاتجاهات في داخل النظام الجديد الذي يتراوح ما بين القومية الإسلامية المتطرفة وبين الشيوعية، بقيت في شغل شاغل لتوحيد قوتها وتدعيمها، بما لا يدع لها مجالا لتحدي الملاك الغربيين.

وورثت الحكومة الجمهورية عن المملكة الهاشمية جهازًا بيروقراطيًا تعسًا، ونظامًا اقتصاديًا راكدًا كان هنا ك٨٥في المائة من أبناء الشعب على الأقل أميين، وكان الفنيون المدربون بينهم قلة ضئيلة، وكان التعليم العالي في بداية مولده، وتنتشر الأمراض وسوء التغذية بين الملايين الذين لا يزالون يعيشون في نظام قبلي يمت إلى العصور الوسطي، وتسود البلادة والخمول واللامبالاة في بلاد كانت تعتبر دائمًا أشد الأجزاء تخلفًا في الإمبراطورية التركية القديمة.

وكان تأميم البترول في إيران المجاورة، حافزًا قويًا للمطالبة بأن تفعل العراق نفس الشيء وطالما ألح النواب من مختلف الأحزاب على هذا المطلب، ففي سنة١٩٥٢ قال نائب، قدر له أن يصبح فيما بعد وزيرًا للاقتصاد القومي في وزارة ملكية «... سنظل دائمًا مؤمنين بأن الوسيلة الوحيدة لامتلاك موارد هذه البلاد هي التأميم، وسنواصل الضغط والإلحاح، حتى تتخذ هذه الخطوة» وعندما وقعت شركة البترول القومية الإيطالية، ومن بعدها ستاندرد أوف انديانا اتفاقيات لقسمة الأرباح بنسبة ٧٥-٢٥ مع إيران اشتد الضغط وزاد الإلحاح واضطر العهد الملكي إلى إنشاء شركة بترول قومية، وإلى أن يعلن احتكارها للسوق المحلية والاستيلاء على حقل البترول الصغير، ومعمل التكرير في خانقين والرافدين بالقرب من الحدود الإيرانية، واللذين كانا في وقت ما ملكًا للأنجلو- فارسية واشتكى نوري السعيد باشا الذي يعتبر تقريبًا رئيس الوزراء الدائم في عهد الهاشميين، أثناء وجوده في لندن لحضور اجتماع حلف بغداد المعادي للسوفييت، من أن بلاده لا تملك شيئًا

تمنحه لطلاب الامتيازات الأجانب؛ لأن شركة بترول العراق ترفض التنحي عن شبر من الأرض تحت يدها وقال: «... يثور بين العراقيين سخط شديد، عندما نرى أمثال هذه التنظيمات التي أبرمت بين الشركة اليابانية، وكل من الكويت، والعربية السعودية ينبغي على شركة بترول العراق أن تتفهم موقفها».

وكان ذلك آخر بيان ينشر للباشا عن الموضوع، إذ قتل بعده بأسابيع قليلة وهو يحاول الفرار من أيدي رجال الثورة في بغداد، متنكرا في زي امرأة، ولكن فضحته قدماه وقبل ذلك بوقت قصير، كان الباشا يستجدي شركة بترول العراق لتأذن له بأن يبيع إلى تركيا ١٠,٠٠٠ طن من الأسفلت من إنتاج معمل التكرير الحكومي كان في حاجة إلى الأذن منها لأن الشركة عندما اتفقت على بيع الخام لحكومة العراق بسعر التكلفة، اشترطت على العراق ألا يصدر شيئًا من المنتجات، وكانت العراق تحصل على هذا الخام من كركوك بسعر ٥,٥ شلنات للطن (نحو ١٠ سنتات للبرميل) بالرغم من أن نفس هذا الخام كان يباع في بانياس على ساحل البحر المتوسط بحوالي ٢,٨٠ دولار.

وفي أوائل سنة ١٩٥٨ شن محمد حديد نائب رئيس الحزب القومي الديمقراطي، والذي أصبح فيما بعد وزيرًا للمالية في وزارة الثورة، حملة على اتفاقية المناصفة في العراق وقال بأنها تتيح لشركة بترول العراق عائدًا قدره ٥٠ في المائة على رأسمالها كل عام واحتج بأن العمليات الحسابية المختلفة تهبط بنصيب العراق في الواقع إلى ٣٥ في المائة وقال حديد: أنه يحدث في أثناء حساب الأرباح أن يفرض سعر جزافي على الطن هو ٩٠ شلنا بالرغم من أن الخام يباع في نهاية خط الأنابيب على ساحل البحر بسعر ١٢٠ شلنا، بينما لا تبلغ تكاليف خط الأنابيب غير شلنات قليلة للطن وبالإضافة إلى هذا منحت شركة بترول العراق شركاءها خصمًا مقداره ١٢,٥ شلنا،

بينما لا تبلغ تكاليف خط الأنابيب غير شلنات قليلة للطن وبالإضافة إلى هذا منحت شركة بترول العراق شركاءها خصمًا مقداره ٥ , ١٢ في المائة من الـ١٢٠ شلنًا التي تتقاضاها على بترولهم الخام، ويمنح نصف هذا الخصم بدون موافقة صاحب الشأن هو العراق حسبما تقضي اتفاقية المناصفة وقال حديد: إنه إذا كانت القسمة أكثر من ذلك إنصافًا، لدفعت العراق نصف العائدات على البترول المباع، وكما حدث في إيران لم تجد الحكومة من يتقدم لشراء حصتها من البترول- وهو ثمن ٢/ ٨ مجموع الإنتاج أي ٥ ملايين طن.

وبعد الثورة ظل خبراء البترول الغربيون يعصرون أيديهم طويلًا من شدة القلق وعلق ج هـ كارميكال محرر شؤون البترول في النيويورك تايمز قائلًا: «... فيما يتعلق بحكومة العراق التي كانت تعتبر أكثر الحكومات استقرارًا وتقدمًا في العالم العربي، والحكومة الوحيدة التي طالما أحس الغرب حقا بأنه يمكنه الاعتماد عليها، فإن إزالة النظام القائم في العراق من شأنه ًن تكون له آثار اقتصادية وسياسية خطيرة في جميع أنحاء العالم الحر فقد يعني ذلك أن من المتعذر على أية حكومة صديقة للغرب في هذا القطاع من العالم، أن تبقى قائمة لفترة طويلة كما قد يزيد أيضًا من ضعف قبضة الغرب غير المحكمة، على مصادر البترول الشاسعة في الشرق الأوسط».

وألقي تعليق التايمز الأضواء الكاشفة على ما يعانيه الغرب من سوء فهم عميق للأوضاع هناك، فالحكومة العراقية التي وصفت بأنها أكثر الحكومات استقرارًا في الشرق الأدنى قد عانت في الواقع سلسلة متتالية من الانقلابات والثورات والانتفاضات، والاغتيالات منذ أن أقامها البريطانيون في سنة ١٩٢١ أما استقرارها فلم يحفظ إلا بفضل ١٨,٠٠٠ من رجال الأمن الذين يجوبون أنحاء بغداد، وبسجن مئات من المعارضين السياسيين، وبوقف نشاط جميع الأحزاب

السياسية على أثر توقيع حلف بغداد، وبتكميم الصحافة لإخماد أنفاس معارضتها للحلف المترنح المزعزع أما الديكتاتورية الملكية فلا يمكن وصفها بأنها «تقدمية» إلا ؛ لأن ٧٠ في المائة من عائدات البترول كانت تخصص لمجلس الأعمار الذي كان من مفاخره بناء سدود عظيمة على نهري الفرات ودجلة، والبدء في عدة مشروعات بناء سدود عظيمة على نهري الفرات ودجلة، والبدء في عدة مشروعات للري، وإقامة كباري ضخمة، وقصر ملكي في بغداد تكلف وحده ١٠ ملايين دولار غير أن العلاقات الاجتماعية الشبيهة بعلاقات العصور الوسطى، والتي كانت سائدة في الريف، أوقفت كل تقدم في مجال الزراعة، كما أن التحالف القائم بين الملكية وملاك الأرضي حال دون تنمية الصناعة.

وانتهى الأمر بالمبالغ الباذخة المخصصة لمجلس الأعمار، إلى بناء آثار تذكر بعهد القياصرة، وإلى إثراء المقاولين، وكبار ملاك الأراضي، والبيروقراطيين بينما كانت البلاد تعاني من الركود لقد فات المعلقين الغربيين أن جمهرة العراقيين لم يكن يعنيها الغرب أو الشرق، وإنما كان يعنيها العراق، واستمرار حالة الشلل المصابة به في وسط إمكانيات الرخاء والوفرة، التي كان من المستطاع أن تؤتي ثمارها بفضل عائدات البترول.

وانعكست مظاهر القلق الغربية في وول ستريت جورنال التي أوجست خيفة من اليوم الذي تقترب فيه اتفاقية المناصفة من نهايتها وروي عن أحد رجال البترول أنه قال في بيروت: «سوف نضطر إلى التخلي عن اتفاقية المناصفة، وليس أمامنا الآن سوى أن نرسم في مخيلتنا نوع، أو نموذج الاتفاقية التي يمكننا أن نعيش بها وعليها ، وبعد ذلك نساوم مساومة جهنمية حتى نحصل عليها» وساد الرأي القائل: بأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر في الشرق الأدنى مدة أطول من خمس سنوات

والمسألة تتوقف على الزمن الذي يستطيع فيه حكام الجزيرة العربية، والكويت مقاومة العصر الحديث وقام صديق شنشل الوزير العراقي لشؤون الدعاية بوضح الخطوط العريضة تحت الشعور السائد في العراق لشؤون الدعاية بوضع الخطوط العريضة تحت الشعور السائد في العراق «بأنه بترولنا – وليس بترولكم، وأنه لا يأتي من نيوجرسي وإنه قد ولى الوقت الذي يقرر فيه الآخرين مصالحنا، فالشعب وحده هو الذي سيقرر ما ينبغي عمله بالنسبة لبترولنا».

وبالرغم من مثل هذا الكلام الجريء، مضت الحكومة الجديدة في حذر تؤكد للجميع أن ليس في نيتها نزع الملكية، أو 'المصادرة أجل، أن الحكام الجدد ليس لديهم ما يكسبونه من نزع الملكية على المدى القصير لأن الآبار في الكويت، وإيران، والجزيرة العربية المجاورة، كفيلة في خلال شهر واحد بتعويض انقطاع إمدادات العراق بسهولة، وفي هذه الأثناء تحرم الحكومة من العائدات التي هي المصدر الأساسي لإيرادها... وأعلنت وانا جابلونسكي محررة الشئون الخارجية في مجلة بتروليم وبك والأمل يحدوها: «... أن بترول العراق في أمان– مؤقتًا» وقد رأت أن الخطر الرئيسي التي يتعرض له الغرب ليس في حرمانه من بترول العراق، وهو ما يمكن تعويضه بسهولة ولكنه يكمن في انتشار جرثومة التأميم إلى البلاد الأخرى في الشرق الأدنى «... ويمكن للمرء 'ن يأمل في عدم انتشار الحريق غير أن من الخير له ألا يعتمد على ذلك».

وكان الأمل ضئيلًا في نظر المتشائمين في سنة ١٩٥٨ عندما زحف الفنيون السوفيت إلى العراق، بمقتضى بر مج المعونة وتنبأ وولتر لاكير وهو من طليعة الخبراء في الشيوعية في الشرق الأدنى، بأن الوطنيين المحافظين سيطوح بهم بعيدًا، وبأن جماعة البعث الاشتراكية سوف تقتسم السلطة مع الديمقراطيين القوميين من

أشباه الاشتراكيين، وأن الحزب الشيوعي سوف يبرز في خلال العام كأقوى حزب في البلاد، ويبدو أن قيام اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة، أمر محتمل وأوضح أن الوقت ربما يكون قد فات لتدارك الأوضاع في الأردن حيث ينهمك الملك في تكوين مجموعة من سيارات السباق، وفي إيران حيث يفضل الشاه مضيفات الطيران، وألح مراسل وول ستريت جورنال على ضرورة الاعتراف بالنظام الثوري في وقت مبكر، لقطع الطريق على ناصر وموسكو، وقال: إن أي تغيير يحدث يحتمل أن يكون تغييرًا إلى ما هو أسوأ.

وبينما كان العام ينقضي، اختلف الخبراء الغربيون المبلبلون، فيما بينهم في تفسير الأحداث أكثر من ذي قبل، وإذا بأحد مؤسسي الحزب الشيوعي يعين مديرًا لإدارة معامل تكرير البترول الحكومية، وإذا بوول ستريت جورنال تكتشف أن العراق تنزلق انزلاقًا خطرًا نحو الشيوعية كان الظن أن الخطر هو خطر الناصرية، ولكن تبين أنه الخروشوفية، والآن رؤى من الأفضل دفع العراق نحو القاهرة لتفادي موسكو وفي أوائل سنة١٩٥٩ رأت النيويورك تايمز «فيضانًا أحمر في العراق» ورأت أن يتم غزوه لا بالسلاح ولكن بالانقلاب، بينما يقف قاسم «لا حول له ولا قوة عاجزًا عن وقف أو تغيير اتجاه الفيضان الأحمر الذي انطلق من عقاله».

كان الدرس الذي تعلمته الولايات المتحدة أن «... من الواضح أن لابدّ من اتخاذ إجراءات دفاعية جديدة.. وأن الانقلاب ينبغي مواجهته بإجراءات لا تقل عما يواجه به العدوان»، وبدأ أن المهمة المطلوبة، هي بعض واجبات وكالة المخابرات المركزية، لا وزارة الدفاع أما عن الحكومة الثورية، فقد كانت تنفق مبلغ الـ٢٣٥ مليون دولار التي قبضته من عائدات البترول في سنة ١٩٥٨، ولا تقول: إلا القليل».

وبدأت شائعات عجيبة تتداول، بأن الحكومة تنوي تأميم حصة الربع الفرنسية في شركة بترول العراق، وبات الفرنسيون يشكون في صحة هذه التقارير التي وردت كلها من مصادر بريطانية وروي عن قاسم: إنه يشكو من أن البريطانيين يرغمونه على اتخاذ إجراءات ضد الفرنسيين كما قيل: إنهم يستحثون الشركاء الأربعة بأن يتنازل كل منهم عما يكفي لتمكين العراق من الحصول على حصة الربع، وأن يصبح شريكًا مالكًا لجزء من بتروله.

وفي أثناء ذلك مضي العراق قدمًا في طريق ما سمي «إعادة البترول إلى الوضع الطبيعي»، بدلًا من التأميم ، وكان الهدف إدخال إجراءات التعريب في شركة بترول العراق عن طريق تمليك الدولة جزءًا منها، والدخول في عضوية مجلس الإدارة، واستخدام الموظفين العراقيين على نطاق أوسع في المناصب العليا، واشتراط نسبة مئوية في الأرباح أكبر من نسبة ٥٠-٥٠ وبدأ العراق في استخدام حصته العينية في تشغيل معمل تكرير الدورة بالقرب من بغداد بطاقته الكاملة، مما يعني أن شركة بترول العراق قد تنازلت عن الحجر الذي كانت تفرضه على البترول الوطني ، ومنع تصديره وتم تشغيل معمل الدورة رجميع مستخدميه من العراقيين يعاونهم خبراء سوفييت، حلوا محل الأمريكيين.

وعندما خفض الكارتل أسعار الخام في سنة ١٩٦٠، رد العراق على ذلك ردًا سريعًا وحاسمًا بأن دعا إلى عقد مؤتمر الدول الرئيسية المنتجة للبترول بما فيها إيران وفنزويلا، وتم تشكيل منظمة البلاد المصدرة للبترول ويعود الفضل لوزير البترول في فنزويلا- بيريز آلفونزو- في حمل غيران على الاشتراك، وكان ثمن اشتراكها استبعاد البحرين التي أصرت غيران على أنها أرض إيرانية، واستبعاد مصر وكان مدير البترول السعود -عبد الله الطريقي- مغتبطًا أي اغتباط بظهور «أوبك» إلى

حيز الوجود فقال: «هذه النقطة تحول في تاريخنا» وأردف قائلا أن أمام الشركات: «... خمس سنوات بالتمام لترحل عن الشرق الأدنى».

وفي خلال ذلك، تلكأت المفاوضات بين حكومة العراق وشركة بترول العراق، حول إعادة النظر في شروط الامتياز، وكانت أمثال هذه المنازعات تنشأ، حتى في ظل النظام القديم- في الغالب بسبب جو السرية الذي يخيم على أوضاع الشركة المالية كانت حكومة العهد البائد قد اعترضت بصفة خاصة على إعادة وضع تكاليف التنقيب والحفر تحت بند تكاليف التشغيل بدلًا من وضعها تحت بند المصروفات الرأسمالية وخصمها قبل عمل حساب الرسوم المستحقة هذا ولم يكن لدى العراق أي استعداد لاستساغة حيلة مخصصات النضوب السائدة في الولايات المتحدة وكان من عادة الشركة أن تضع قوائم بالهدايا والإكراميات التي تقدم للعملاء الحكوميين الصغار، والسياسيين كجزء من تكاليف التشغيل، وكان ذلك أيضًا محل اعتراض، لأنها جعلت البلاد بذلك، تساهم فعلًا مع الشركة في سخائها الخاص.

وفي سنة ١٩٦١ تلكأت المفاوضات حول هذه النقاط:

١- مطالبة العراق بنصيب كبير في أسهم شركات بترول العراق على منوال نماذج الاتفاقيات المبرمة في السنوات الأخيرة في الكويت، والجزيرة العربية.

٢- مزيد من التدريب الشديد للعراقيين لتأهيلهم للمراكز العليا.

٣- تعيين ممثلين عراقيين في مجلس إدارة شركة بترول العراق في لندن، مع الإطلاع على سر المهنة الخاص بالشركة.

٤- زيادة الدخل من البترول.

٥- التنازل عن الامتيازات التي لم تستغلها شركة بترول العراق، حتى يمكن

منحها لشركات أخرى.

٦- حرية الاطلاع على دفاتر ا شركة وتقارير الإدارة، وبخاصة ما يرجع منها إلى عهد تأسيس الشركة.

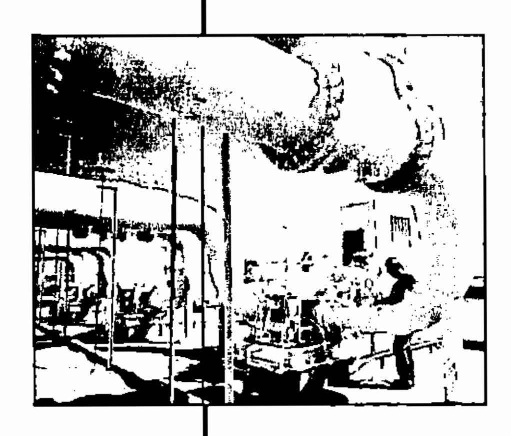
٧- وضع حد لضياع الغاز الصبيعي الذي تشعل فيه النار في أجواء العراق، بدلًا من استخدامه في المدن، بحيث يصبح أساس لصناعة بتروكيماوية.

أما عن منطقة البترول الوحيدة التي كان في وسع البلاد أن تطالب بملكيتها لها، فتقع في منطقة نفط خانة التي تنازلت عنها الشركة في سنة ١٩٥٨.

وقد أنتجت هذه المنطقة ٣٠,٠٠٠ طن في السنة، وكانت ملاصقة لإقليم البترول الإيراني نفط- ١- شاه واقترح بأن يتعاون البلدان معًا في استغلال الحقل المشترك بطريقة أكثر كفاءة وقام فريق المساحين السوفييتي بفحص منطقة نفط خانة ومعمل تكريرها الصغير، بينما وضع التشيكيون تصميمات لإقامة معمل تكرير جديد في البصرة وكان المأمول أن يقام هناك مصنع للبتروكيماويات باستعمال الغاز الذي كان يحرق من قبل، من حقل الرميلة ففي كل يوم تشعل النار في ١٥٠ بليون قدم مكعب من الغاز في العراق ولحسن الحظ أن الحكومة كانت أسعد حالًا من فنزويلا باكتسابها حق استعمال هذا لغاز مجانًا دون أن تتحمل شيئًا من تكاليف الإنتاج.



نفط العراق
لعنة الأرض
وآبار الدماء
تتدفق



الفصل الثالث

النفط والتنمية

وتوزيع الثروة العراقية



النفط والتنمية وتوزيع الثروة العراقية

إن منطقة الخليج واحدة من أكثر مناطق العالم تأزمًا واضطرابًا .. ويعود ذلك إلى تكالب الدول الاستعمارية على السيطرة عليها لما تحتله من مكانة إستراتيجية ثابتة سواء من حيث موقعها الجغرافي الذي أعطاها أهمية سوقية عسكرية، أو من حيث أهميتها الاقتصادية الموردية. لأنها مصدر النفط المتدفق والاحتياطي الأكبر في العالم فضلًا عن كونها سوقًا تجاريًا أو استهلاكية واسعة. وقد تزايدت هذه الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تضاعف استهلاك النفط عالميًا حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

بينما كان الاستهلاك العالمي يقدر بـ ١٤,٥ مليون برميل باليوم عام ١٩٥٠ فقد وصل إلى ٩٠,٥ في عام ١٩٧٩ للنفط والغاز وكانت الولايات المتحدة طيلة هذه الفترة أكبر مستهلك في العالم ٦٥٪ عام ١٩٥٠ و٣٣٪ عام ١٩٧٩.

كما تزايد استهلاك البلدان الأوروبية من ٨٪ إلى ٢١٪ للسنوات المذكورة، وكذلك الحال بالنسبة لليابان التي تزايد استهلاكها من النفط والغاز من١٪ إلى ٦,٥٪ للسنوات المذكورة أيضًا. وعلى صعيد الدول الصناعية الرأسمالية فقد كان نصيبها ٥٥٪ من الاستهلاك العالمي للنفط والغاز عام ١٩٨٥.

أمام كل ذلك جعل منطقة الخليج العربي منطقة جذب وإغراء شديدين في مستويات مختلفة.

الأول: في ظل القطبية الثنائية، أصبح الخليج العربي مرتكزًا لسياسة الاحتواء ضد العالم الشيوعي، ولتنافس القوى للنفاذ إليه.

الثاني:مثلت منطقة الخليج العربي الإقليم الذي يخول، ويزود الغرب، واليابان بالطاقة.

الثالث: ما تؤديه الآن من مهمات أمنية مباشرة وحاسمة في تكوين ميكانيكية الربط الذي برز على نحو مباشر، وواضح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بين الاستقرار الإقليمي والمصالح الدولية، فهناك ارتباط وثيق بين أمن الخليج والنظام العالمي، إذ تمتلك دول الخليج ٦٥٪ من نفط العالم وهذه الميزة مكنتها من احتلال موقع خاص في نظام شبكة المصالح الدولية.

وعلى الرغم من تبدل المستويات المشار إليها فإن منطقة الخليج العربي ظلت تحتفظ بأهميتها منطقة جذب للمصالح والمطامع الدولية، بل أن التغييرات الدولية الأخيرة بكثافة تبدلاتها عززت أهمية الخليج العربي؛ لأنه البيئة التي تحمل في نسق تكونها مصالح العالم بعامه، ومصالح الولايات المتحدة بخاصة «فهو دائرة القلب للمصالح الحيوية الأمريكية».

أولاً:ففي ظل تغيير هيكلية النظام الدولي بغياب أحد القطبين الرئيسيين، ومن ثم انفراد واشنطن بالقوة العالمية. فإن الخليج العربي مثل الإقليم الصالح لإثبات دورها العالمي في ظل آليات «ما سمي بالنظام العالمي الجديد» التي لا تتبلور بعد. وهنا آسرت أمريكا على صيانة وتطوير مصلحتها عبر تأمين ذاتها من دواعي الاضطراب وهي:

- الحيلولة دون بروز قوى إقيمية فاعلة عن طريق الاحتواء أو التصدي لها بالعنف.
- السعي الحثيث إلى ضبط وتقنين انتشار التكنولوجيا؛ لأنها أصبحت أداة تغيير مؤثرة بيد الدولة المالكة ولاسيما عندما تنجح الدولة في تطويع التكنولوجيا

عسكريًا.

ثانيًا: لقد جاء التغيير الذي أصاب طبيعة العلاقات الدولية بمكانة منفردة للولايات المتحدة على حساب اضمحلال دور العالم الثالث وكتلة عدم الانحياز وتبدلت معه طبيعة الصراع الدولي من سياسي أيديولوجي إلى اقتصادي في جوهره. بين دول الشمال والجنوب ومن أجل الاستفادة من هذا الحال، وتثبيته سعت أمريكا إلى السيطرة على الخليج لكونه الإقليم الممول للنفط «جوهر التنافس لدى الشمال وعصب حياته الاقتصادية».

ثالثًا: لقد جاءت ظروف انهيار الاتحاد السوفيتي بتوقع مرصود مفاده ظهور أعمدة جديدة في هيكلية «النظام العالمي الجديد»، ولاسيما بعد ظهور انحراف في الفاعلية التدميرية العسكرية لمصلحة الفاعلية الاقتصادية.

فالظرف المؤثر سيكون ذا اقتصاد متين شبه متكامل وتقنيات عالية. فأوروبا الموحدة واليابان لديهما فاعلية، ولكنهما لا يملكان القوة التدميرية اللازمة. وهنا بدأ الخليج العربي الساحة التي تمثل وتوفر الضاغط على تلك الأعمدة سواء في تثبيت أسس التعامل الدولي كما هو الحال مع العدوان الثلاثي على العراق وما قدمه التدخل الدولي في الصومال لمصلحة أميركا أو من خلال ما بدره هذا الإقليم من مدد للصناعة والحياة الاقتصادية في تلك البلدان.

رابعًا: لقد جاءت التغيرات الدولية الأخيرة ملوحة بضرورة ربط الأجزاء المحيطة بالمركز وجاء في مقدمة هذه الأجزاء الخليج العربي الذي ينبغي أن يكون مستقرًا وآمنًا.

إن جوهر الإدراك المتحقق مما أشير إليه يتمحور في معلمين أساسيين يحملان معهما تناقضًا محسوبًا.

الأهمية الإستراتيجية:

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي لم تتبدل بل تطورت لمصلحة انفراد قوة بها.

والدليل على ذلك أن تلك الأهمية ما تزال متمحورة في هدفين أولهما .. القيمة السوقية للخليج أرضًا وإقليمًا لأن السيطرة عليه تعني امتلاك المفتاح الجاد في العالم. فالخليج لم يعد منطقة مهمة فحسب بل أصبح قلبًا عالميًا خصوصًا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أهميته النفطية. فهو يحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي والممول الرئيسي في العالم الصناعي، فالسيطرة عليه تعني احتواء الدول الصناعية «أوربا واليابان» التي تسعى إلى الابتعاد عن الفلك الأمريكي.

وقد أضاف انهيار الاتحاد السوفيتي دافعًا جديدًا يتمثل بالفراغ الذي ينبغي شغله. لكون الخليج أصبح المنطقة التي يقاس بها حجم الدور وتأثيره بالنسبة إلى، أميركا أو الدفاع عنه.

وقد انعكس ذلك بوضوح من خلال كثافة وجودها العسكري فيه وبالقرب منه الذي أسس علاقة محسوبة لمصلحتها عن طريق الاتفاقيات الأمنية مع دوله ومسعاها الدائم إلى خلق أسباب التهديد للقسم الآخر .. فخلقت ما يسمى بالبؤر الساخنة لتبرير تدخلها العسكري الذي كان مرادفًا لكل استجابة متوقعة.

الأهمية الأمنية

لقد حدث تغيير كبير في النظرة إلى الأمن في الخليج. فالأمن بقدر ما يعني سلامة الإقليم من الأخطار الخارجية والداخلية. فإنه جاء معكوسًا في الخليج العربي بسبب التدخل المباشر لأميركا فيه .. ولم تكن الحالة المتحققة أمنًا بل هي ترتيب مستعار

للأمن «وهم الأمن». رسخ معه ضخامة التهديدات المحدقة بالخليج، ولاسيما في ظل الضعف الذي يعانيه في المناعة الأمنية على الرغم من توفر العديد من مسببات القوة ومحدداتها فضلًا عن الارتباك الذي غزا العقول، وعطل تحديد مدرك أمني مشترك .. كما رسخ هذا الوهم افتقار الخليجيين إلى حسم معين في بلورة الرؤى والحلول المحددة لمشكلة الأمن وسبب ذلك يعود إلى ميل الجميع إلى طرح رؤاهم بهلامية تبعًا لمحددات الموقف المبعثرة، أو رغبتهم في الظفر بقبول إطار يحميهم أو نتيجة لسعيهم إلى احتواء مختلف المطامع.

وفاتهم أن الأمن هو ثمرة تجمع ورابطة مشتركة لا وسيلة مبتكرة محددة. وإدراكا لوضع كهذا تقدم العراق برؤية أمنية محددة جامعة شاملة تمثل بمجملها سلوكًا قوميًا لا قطريًا، جماعيًا لا فرديا، مجتمعًا لا مجتزًا، عضويًا لا عدديًا .. فما هي مقومات تلك الرؤية ومحدداتها.

لا يخطئ من يظن أن صنع السياسة الخارجية وتنفيذها يتطلبان القدرة على الجمع بين الثوابت الإستراتيجية، والمتغيرات على وفق تطور الأوضاع، وتواتر المتغيرات، ولا تخرج مهمة صنع السياسة الخارجية العراقية ومن خلال هذا التصور للعراق .. والذي يعني تمسكه بثوابت معلومة غدت مقومات دائمة تنطلق منها تصريف فعلها ومتابعتها للمتغيرات الحاصلة في الدوائر الإستراتيجية «الوطنية .. القومية .. الإقليمية .. والدولية» دون التنازل عما التزمت به من ثوابت تدرج الفعل وترابط حلقاته. وقد اتضحت جدوى ذلك التصور بعد العدوان الأمريكي وحلفاءه على العراق حيث حركة التطور والتغيير التي أصابت الفعل السياسي الخارجي العراقي وما أفضت إليه من ضرورة لبناء منظور خاص للسياسة الخارجية العراقية من حيث أولوياتها وإمكاناتها سواء في الحركة أم المسموح الفاعلة منها أم هوامش

المناورة .. ومن حيث أسلوب الأداء أيضًا. خصوصًا أن الأرضية الواقعية والمباشرة والقريبة المدى لم تعد ذات الصفة قبل العدوان على العراق الذي أخذت بعض صفحاته تمثل قيدًا على حركة السياسة الخارجية العراقية ولاسيما تجاه الخليج العربي لتتحتم على القيمين عليها إعادة بلورتها من جديد تبعًا لما أحدثته التفاعلات المحيطة بالعراق من تأثيرات مهمة وما فرضته من أنماط تفاعل قسرية في معظمها تبعًا لعمق التأثير الغربي القريب والبعيد الذي لامس بجد ظواهر نمط الفعل العراقي بأسره. وقد بدت الساحة الخليجية برغم كل القيود ساحة تجريب للفعل. وهو التصور العراقي الجديد. وبيان المدى التأثيري الذي يملكه خصوصًا أنه يحمل توجها مجتمعي الحركة والفهم لا فعلاً خارجيًا حسب .. وبذلك أصبحت السياسة الخارجية العراقية معنية بالتعبير عن تلك العلاقة الحركية بين فعل أساسي الهدف ومتداخل العناصر. حيث تأمين الأمن الداخلي الوطني العراقي ومواجهة تحديات إستراتيجية كبيرة متداخلة التكوين لا بسبب الموقع الذي يحتم عليها الانغماس في مظاهر الأداء الإقليمي حسب. بل لأن ثقل العراق وانتماءه المصيري إلى منطقة الخليج يحتمان عليه ذلك أيضًا.

ولو حاولنا صياغة نبذة موجزة عن ماهية التوجه العراقي حيال الخليج العربي لوجدناها تنطلق، وبخاصة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج من منظور سياسي «أيديولوجي» فالعراق يرى أن الأمن الخليجي جزء لا ينفصل في تحقيقه من الأمن القومي العربي، لذا يدعو إلى:

أ- الحفاظ على عروبة الخليج عبر طرح أيديولوجي- قومي. وقد بدأت ملامح هذه الدعوى بالظهور منذ احتلال إيران الجزر الثلاث عام ١٩٧١ .. وتداعت عبر مشاريع شاملة حيث طرح الرئيس صدام حسين مشروعه الخاص بأمن الخليج

وتأكيده أن هذا الأمن هو مسؤولية جميع الدول المتشاطئة للخليج العربي. وقد توضحت هذه الدعوة أكثر وضوحًا عام ١٩٨٠ في طرح الإعلان القومي الذي جاءت مفرداته شاملة لتعزيز عروبة الخليج من خلال الدعوة إلى انسحاب جميع الأساطيل الأجنبية منه، كما أراد به أن يشيع الثقة بين أطرافه عن طريق رفض اللجوء إلى القوة في حل المنازعات.

ب-العمل على صيانة الأمن في الخليج إقليميًا بدعوته الأقطار الخليجية إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي أو بدعوته إلى إنشاء قواعد منظمة للمال والعلاقة ولاسيما في تنظيم الملاحة. استخدام النفط بوصفة ثروة قومية تكملة حلقات الانسجام الأمني بين مفردات الأمن القومي من حيث مقدمات قوته وبما يعزز الوجود العربي في الخليج. وهكذا قدم العراق حلقته الأمنية المعتمدة أساسًا على العلاقة بين التوجه الأيديولوجي- القومي والقومي- الإقليمي.

ج- العمل على التحذير من رهن مستقبل الأمن في الخليج بالأمن الدولي. ويقف وراء ذلك ما لمسه العراق من مضار جراء التدخل الأمريكي في الخليج عام ١٩٩٠ الذي جاء على حساب العمل القومي، والأمن الوطني العراقي الذي تأثر على نحو واضح إبان العدوان عليه. الذي استهدف قبل كل شيء المشروع النهضوي القومي الذي وضع الأمة العربية على مسار جديد من التقدم العلمي على طريق النهضة والتقدم للأمة العربية، وفي سبيل هذا المشروع سعت أميركا بتدخلها ووجودها العسكري في الخليج إلى:

١- محاولة تحجيم دور العراق ذات الاتجاه نحو الاستقلالية.

٢- سلب المبادرة العراقية، وإعاقة مساعيها في تأدية دورها الإقليمي المميز.

٣- سلب ما حققه العراق من إنجازات، ولاسيما التأميم.

٤- تكثيف محاولات الاختراق للأمن القومي العراقي عن طريق شبكات التجسس «طائرات الاستطلاع» فرق التفتيش، والرقابة الدائمة بالكاميرات .. وبما يجرد العراق من عناصر الدفاع عن سيادته الإقليمية، وأمنه الوطني.

٥- العمل على بث الفرقة، وتداعيات الانفصال العرقي، والتشتت الطائفي كخطوة نحو التفتيت والتقسيم.

٦- تعطيل التوازن الاستراتيجي الناشئ جراء النصر العراقي في الحرب مع إيران في آب أغسطس ١٩٨٨ لأن مهمة الحفاظ على التفوق الصهيوني أمر مهم وهدف أساسي للتدخل وبهذا الصدد تقول «غريس هالسيل»: «لقد مات الأمريكيون دفاعًا عن القضية الإسرائيلية وهي تدمر العراق» وبقدر ما كانت هذه الرؤى شمولية وتعاقبية ومتزامنة مع التحديات التي يواجهها الخليج أنظمة وشعوبًا كانت تحمل مخاطر موصوفة حيث حسبها العراق تضحيات لابدّ منها، وقد توضحت ذلك بعد العدوان عليه من قبل الولايات المتحدة وحلفاءها حيث بدأ بالخطوات التالية:

أ- وضع العراق نفسه في نقطة تصادم مع القوى التي تحدد حلقات الأمن الإقليمي والعالمي .. وقد انتبه العراق إلى ذلك وأخذ يحث الخطى لمواجهة مفاهيم الأمن السائدة في المنطقة لتخرج القيادة العراقية بضرورة:

١- إتباع الأسلوب الانفتاحي قناة وحيدة لممارسة الدور الإيجابي في الخليج كجزء من جهده في إعادة التكيف اللازم مع الحال الجديد، ولاسيما وأن العامل الجيوبولتيكي يعمل لمصلحته. وهكذا كانت الخطوات العراقية المحسوبة في العلاقة مع أقطار الخليج العربي، وفي مقدمتها قطر وعمان والإمارات العربية المتحدة.

٢- أشاعت أسلوب تأكيد الثوابت فعلًا احتوائيًا للتناقضات السياسية. وهنا

أشاع العراق حقيقة سيادة الشعوب على ثرواتها، والحفاظ على التوجهات القومية لدى الحكومات .. وإيجاد منافذ حرة للتعامل مع الأحداث المتعاقبة بتفهم وإيجابية.

٣- تأكيد المعني الوظيفي فى التعامل بما يعزز ثقل وجوده المعياري والجغرافي ولاسيما أنه يملك منافذ مرصودة عربيًا للتغلغل مؤسساتيًا وتنظيميًا مما يشجعه على مواصلة بناء تصوره فى جملة التهديدات فى سبيل تأكيد أهمية وحدة مفهومية الأمن القومي العربي لمصلحة بناء تدابير ثقة مع النظم الخليجية عبر ترتيبات ثنائية، أو جماعية.

ب- ما تعرض له العراق من محاولات إبعاد عن الخليج وبخاصة بعد تصاعد حدة العداء الغربي للدور العراقي وتزايد مظاهر الرغبة من بعض الأنظمة الخليجية في عصر الترتيب الأمني بالنظم الفرعية أو بدعوة الأطراف الدولية إليه. فضلًا عن الإصرار على ضرورة تحجيم القوى الإقليمية الكبرى التي لم تحسب مساندا بل تهديدًا، وقد دعت القيادة العراقية إلى:

- نسيان خلافات الماضي، والعمل على بناء خط مشروع جديد في التعامل البيني الخليجي.

فقد دعي الرئيس صدام حسين في خطاب له في ١٧/ ١/ ١٩٩٨ الأنظمة الخليجية إلى:

١- ضرورة تخطي نتوءات، وأشواك الطريق التي أدمت القلوب قبل الأقدام، وأحزان الماضي بعد أن يتعظ بدروسه ويبني على فيض معانيه العالية ما يتفق عليه بالحوار الصادق الأمين لتمضي الأمة العربية في مستقبلها بعد أن تكون قد حصنت حاضرها، وأمدته بالقدرة الخلاقة المؤمنة التي ترضي الله والشعب.

٢- العمل على إيداع تصور أمني للخليج يقوم على ضرورة:

أ- تنقية الوجود الاجتماعي عبر فسح المجال أمام العمالة العربية للعمل في الخليج بدلًا من العمالة الأجنبية التي يجب أن تخضع لإجراءات صارمة في الهجرة والتجنس.

«وهكذا لوح العراق بحقيقة مفادها أن الأمن فى الخليج هو أمن الشعوب مثلما هو أمن منطقة برمتها».

ب- رفض التحالفات العسكرية، والتكتلات الإقليمية الداعية إلى ربط أقطار الخليج العربي بالمسرح الأرضي لاستراتيجيات القوى الكبرى على حساب الارتباط بمظاهر الأمن القومي العربي.

ج-رفض التحالفات العسكرية مع القوى الدولية الكبرى بأشكالها المختلفة من اتفاقيات أمنية .. وجود عسكري .. معاهدات حماية؛ لأنها عامل مخل بالسيادة الوطنية فضلًا عما تشكله تلك التحالفات من اختراق للأمن القومي العربي.

د- وضع ضوابط تؤمن حرية الملاحة في الخليج.

هـ- إقامة علاقات ثقة واحترام متبادل تقوم على أساس احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

و-التخلي عن ما يسمى بتصدير الأمن أو استعارته .. كما هو الحال مع المسعى الإيراني بتصدير الثورة.

ز-تشجيع المنهج الوظيفي أسلوبًا للتعامل الإقليمي، ولاسيما في المجال الاقتصادي- الثقافي.

ح-ضرورة صياغة سياسة نفطية حديدة. فقد آن الأوان لدول الخليج العربية أن تدرك أن ضمانها الأمني يقتضي منها تقليل ضغطها على الجانب الاقتصادي في تحقيق

الأمن .. فالنفط بقدر ما هو يوفر لها أمنها، فهو مصدر تهديد .. لذا لا ينبغي الركون إليه. إلا أنه يمكن أن يكون عامل ضغط ومساومة مما يجعلها تتمتع بهيبة كبيرة. ومن هنا دعا العراق إلى ضرورة تقنين العلاقات النفطية ثنائيًا أو جماعيًا من خلال الأوابك والأوبك. كما دعا دول الخليج إلى إدراك حقيقة مهمة مفادها أن ربط أمنها بالنفط سيعطي الفرصة عاجلًا أو آجلًا لتغييب فعلها وعزله عن الأمن القومي العربي. بما يؤدي إلى تهميش الصراع العربي- الصهيوني، ولاسيما بعد أن وجد الكيان الصهيوني منافذ سهلة الاختراق في الجسد الخليجي.

ولقد ميزت العراق مجموعة من علاقاته ببلدان العالم كافة ومواقفه إزاء قضايا العالم وأحداثه .. وما اعتمده العراق من تدابير وسياسات في تفاعله مع محيطه الخارجي العربي والإسلامي والدولي، وقد حدد العراق تلك السياسة بعلاقاته بعدد من المبادئ أهمها:

١- تعزيز الاستقلال والحفاظ على سيادة العراق، وضمان مصالحه وحماية منجزاته الوطنية.

٢- التضامن والتعاون مع الأقطار العربية على المستوى الثنائي، وفي إطار الجامعة العربية، والمجالس، والحيثيات، والاتفاقيات المتصلة بها والتي تحتضن الكثير من جوانب العمل العربي المشترك.

٣- السعي إلى تحقيق أي قدر ممكن من التقارب، والتنسيق، والتعاون مع قطر عربي، أو أكثر على طريق الهدف القومي الأكبر «الوحدة العربية».

٤- إسناد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في تحرير أرضه، وتقرير مصيره، وبناء دولته المستقلة على أرضه الوطنية.

٥- مقاومة العدوان الاستعماري الصهيوني على أرض فلسطين وأراضي

الأقطار العربية الأخرى، والتصدي لنزعة الكيان الصهيوني التوسعية وتهديده الخطير والمستمر للأمن القومي العربي المشترك. وأمن الأقطار العربية منفردة.

٦- الإسهام الفاعل في نضال شعوب العالم ضد الاستعمار والصهيونية وجميع أشكال الهيمنة الامبريالية، والعنصرية، والاستغلال، والأحلاف العسكرية.

٧- عدم الانحياز إلى أي من الكتل الدولية والإسهام في تعزيز حركة عدم الانحياز ودورها الإيجابي التقدمي في العلاقات الدولية.

٨- إقامة علاقات صداقة وتعاون طبيعية مع دول العالم على اختلاف نظمها وعقائدها السياسية على أساس من التكافؤ في تبادل المصالح الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاجتماعية وسيادتها على أراضيها.

٩- السعي من أجل استتباب الأمن، وتحقيق السلام على الصعيد الدولي، وضمان تحقيق المزيد من الانفراج الدولي وإزالة شبح الحروب والتوتر والأزمات الدولية وسباقات التسلح.

١٠- تحقيق أعلى درجات المشاركة والإسهام الفاعلين في أنشطة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها ودعم القضايا العربية وقضايا حركة عدم الانحياز، وحقوق البلدان النامية ومساعيها من أجل الاستقلال، والتنمية وبناء مستقبل مشرق لأبنائها.

١١- السعي إلى إقامة علاقات حسن جوار مع الدولتين المجاورتين للعراق شمالًا «تركيا»، وشرقًا «إيران» على أساس 'لاحترام المتبادل للسيادة، وللخيارات السياسية، ولوحدة الأراضي الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وعلى وفق هذه المبادئ بنى العراق سياسته الخارجية على مدى سنوات تاريخية.

ولقد فعلت سياسة العراق الخارجية على الصعيد العربي بإنجازات وخطوات كبيرة ..

وكان من أهم العلاقات البارزة على هذا الطريق .. الدعم الثابت لحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره، وبناء دولته في أرضه الوطنية وعاصمتها «القدس» وقد جسد العراق هذا الموقف في الإسناد السياسي، والمادي والمعنوي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجميع فصائل الثورة الفلسطينية.

والتصدي على الصعيدين الرسمي، والشعبي لكل الدعوات والمشاريع التي استهدفت تصفية النضال العربي الفلسطيني.

ومع تصاعد المخاطر المحدقة بالنضال العربي ضد الاحتلال الصهيوني عام ١٩٧٨ بادر العراق إلى الدعوة لعقد قمة عربية كانت من أبرز محطات العمل العربي المشترك لخدمة الأهداف الإستراتيجية العليا للأمة العربية. فقد نجح مؤتمر القمة العربي الثامن الذي عقد في بغداد في تحديد معالم تعامل الحكومات العربية في قضية الصراع العربي- الصهيوني على مدار أكثر منه عشر سنوات.

وفي شباط ١٩٨٠ طرح العراق ميثاقًا متكاملًا للعلاقات بين الأقطار العربية، ولما ينبغي أن تكون عليه مواقفها إزاء القوى الأجنبية. وضمنت النقاط الثماني للإعلان القومي مبادئ أساسية تنظم علاقات الأقطار العربية بعضها ببعض وعلاقاتها بدول الجوار وبالقوى الأجنبية. وتدعو إلى حل أي نزاع بين الأقطار العربية في إطار العمل العربي المشترك وإلى إقامة أرضية من التعاون المستمر بين هذه الأقطار.

وفي قمة عمان عام ١٩٨٠ طرح العراق التصور الاستراتيجي للتنمية القومية. وعلى صعيد العمل الوحدوي عمل على دعم مسيرة العمل العربي المشترك في

الميادين كافة، ودعا إلى شمولها الجوانب الاقتصادية والثقافية وغيرها.

وجد ذلك على تعزيز عمل جامعة الدول العربية، وتذليل ما يواجهها من معوقات مادية على الرغم من ظروفه الصعبة كما كان العراق المبادر إلى بناء الحد الأدنى من العمل العربي المشترك بعد عودة مصر إلى جامعة الدول العربية.

وقد توج العراق توجهه الوحـوي هذا في إقامة «مجلس التعاون العربي» مع الأردن ومصر واليمن عام ١٩٨٩ لتعزيز التعاون والتقارب بين الأقطار العربية وعن طريق إنضاج الظروف اللازمة لتحقيق الهدف القومي الأسمى للأمة العربية وهو «الوحدة».

وعمل العراق من خلال حضوره مؤتمرات القمة العربية على الحث على التعاون والتضامن ورص الصفوف بين الأقطار العربية في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية، والثقافية لمواجهة متطلبات المعركة مع العدو الصهيوني من جهة ولتحقيق شروط مواجهة الظروف الدولية، وما تشهده من تكتلات وتحالفات إقليمية سياسية واقتصادية وعسكرية من جهة أخرى.

وعلى الصعيد الإسلامي سعى لعراق إلى مواصلات علاقات التعاون الطبيعية التقليدية مع البلدان الإسلامية في آسيا وأفريقيا ، وأسهم إسهامًا متميزًا في كل الأنشطة التي جرت في إطار العمل الإسلامي المشترك سواء من خلال مؤتمرات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم ومساعيه المستمرة إلى التنسيق والتعاون مع الدول الإسلامية في المحافل والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومؤتمرات حركة عدم الانحياز الرئاسية والوزارية.

أدى العراق دورًا نشيطًا وفاعلًا على مدى سنوات الثورة في مؤتمرات حركة عدم الانحياز الرئاسية والوزارية انطلاقًا من إيمانه العميق بأن الأمة العربية بما تتمتع به

من شخصية حضارية متميزة، وثقل سكاني، واقتصادي، وسياسي عظيم وموقع استراتيجي مؤثر بين قارات الأرض ينبغي أن يكون لها خطها السياسي المستقل وهويتها الواضحة البعيدة عن التكتل والأحلاف الدولية.

وعلى هذا الطريق أسهم العراق إسهامًا كبيرًا في جميع أنشطة حركة عدم الانحياز حيث قدم العراق في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز في هافانا- أيلول- ١٩٧٩. إذ قدم فيه مشروعًا لإنشاء صندوق لإعانة البلدان النامية على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

وقد وافق المؤتمر على دعوة العراق إلى احتضان المؤتمر السابع في عام ١٩٨٢ تعبيرًا عن تقدير دول حركة عدم الانحياز لمكانة العراق في الحركة بوصفه أحد الدول المؤسسة لها. واتخذ العراق استعدادات ضخمة لاستضافة المؤتمر وأنجز متطلبات ذلك لولا الحرب العراقية- الإيرانية وتهديدات إيران بقصف المؤتمر حالات دون انعقاده.

وقد واصل العراق حضور فعاليات الحركة والمساهمة في تنمية الخط التقدمي الإنساني فيها وإبعادها عن التأثيرات لنهجها الأصيل الذي رسمه اجتماع باندونغ عام ١٩٥٥ والمؤتمر التأسيسي لعام ١٩٦١.

أما على الصعيد العالمي:

عمد العراق إلى انتهاج سياسة مع دول العالم المختلفة تقوم على أساس السعي إلى إقامة علاقات تعاون وصداقة مع هذه الدول سواء الغربية منها، أم الشرقية أم غير المنحازة والمحايدة .. في إطار من التكافؤ في المصالح المتبادلة، والاحترام للسيادة والخيارات السياسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد أثمرت هذه السياسة في عام ١٩٧٢ إذ عقدت الحكومة العراقية معاهدة

الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي السابق، وعقدت اتفاقات مهمة معه ومع بولندا لمساعدته في استثمار ثرواته لنفطية والمعدنية وطنيًا كما عزز العراق علاقاته بالصين في جميع المجالات.

وأقام العراق علاقات متميزة مع فرنسا، وعقد اتفاقيات مهمة معها للتعاون العلمي والتقني والتجاري.

كما توجه العراق إلى إقامة علاقات واسعة مع عدد كبير من دول العالم. حيث أن سياسة العراق المستقلة لا تعني الانغلاق أو الانعزال ومن ضرورات سياسة العراق المستقلة أن تتبنى أوسع العلاقات مع بلدان العالم على أساس المصالح الوطنية والقومية وعلى أساس المبادئ.

وفي موضوع التوازن الدولي. رسم العراق سياسته في هذا المسار الذي ينبغي أن تتخذه علاقات العراق والدول العربية مع الدول التي لا تسلك سلوك الهيمنة بما يعزز موقع هذه الدول باتجاه خلق توازن دولي يخدم المصالح القومية للأمة العربية.

ولها دورًا متناميًا فعالًا لهذه الدول في تثبيت التعددية القطبية بما ينعكس إيجابيًا على نضال الأمة العربية وشعوب البلدان النامية عمومًا.

وعندما ظهرت علامات اختلال التوازن الدولي في الأفق مقترنة ببدء انهيار الاتحاد السوفيتي حتى بادر العراق إلى التنبيه المبكر على خطورة السلوك الذي ستسلكه الولايات المتحدة في تعامنها الدولي وقد عبر العراق عن ذلك بمؤتمر قمة عمان لمجلس التعاون العربي في شباط عام ١٩٩٠ والذي قدم تصورًا سياسيًا استراتيجيًا لما ستؤول إليه العلاقات الدولية في ظل النزوع الأميركي إلى فرض الأحادية القطبية على العالم.

وفي إطار التوجه الحازم الذي اتسمت به سياسة العراق الخارجية إزاء النزوع

العدواني الأمريكي إلى الهيمنة على العالم وقفت العراق ضد تهديدات أميركا ومؤامراتها لحجب حلقات التقدم العلمي، والتقني المتسارع عن الأمة العربية.

مرحلة حرب الخليج الثانية:

بعد الحملة الأميركية وحلفاءها ضد العراق، وبعد الحصار الاقتصادي الشامل في آب/ أغسطس عام ١٩٩٠ الذي سرعان ما اقترن بعدوان عسكري ضد العراق في كانون الثاني/ يناير/ ١٩٩١ ركزت سياسة العراق الخارجية في فضح المخطط الأميركي الصهيوني الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية بفرض الحصار الشامل على العراق منذ آب/ أغسطس عام ١٩٩٠ حتى الآن والعدوان العسكري الأميركي، وإجراءات التدخل العسكري والسياسي الأميركي، والبريطاني في الشؤون الداخلية للعراق التي تمثلت بفرض مناطق الحظر الجوي والتحليق المستمر في أجواء العراق والسعي إلى إضعاف سلطة الدولة المركزية وتغييبها فعلًا في المنطقة الشمالية، وإتاحة الظروف المناسبة للخروق والانتهاكات الاستخبارية، والسياسية والأمنية والعسكرية الأجنبية لسيادة العراق ووحدة أراضيه في تلك المناطق.

كما توجهت سياسة العراق الخارجية إلى فهم المخطط الاستعماري لتدمير قدرات العراق العسكرية، والاقتصادية، وإدامة الحصار الظالم على شعبه من خلال إدامة أعمال اللجنة الخاصة المتحيزة ضد العراق والمنفذة للسياسة الأميركية، والبريطانية المعادية للعراق.

وبذل العراق جهودًا كبيرة من أجل تبديد السحب التي تلبدت في سماء علاقاته بعدد من الأقطار العربية، وتخطي الحواجز الناجمة عن ظروف الأزمة التي وقعت في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ جراء العدوان الاقتصادي والعسكري الشامل على العراق.

وعن الضغوط السياسية والاقتصادية التي مارستها الولايات المتحدة ضد

البلدان العربية، وتهديداتها، وابتزازها لحكومات عدد من هذه الدول ناهيك عن الأدوار الخبيثة التي لعبها نظام الكويت في محاولة عزل العراق عن محيطه القومي بمختلف الوسائل التي تحمل الحقد والكراهية ضد الشعب العراقي. حيث ساهمت الكويت في استمرار إبادة الشعب العراقي بحجة معادية السلطة في العراق. مما تتحمل الكويت المسؤولية المباشرة في استمرار الحصار على الشعب العراقي، وإبادته بصورة منظمة.

وقد ابدى العراق استعداده تجاوز أجواء الماضي، ولفتح صفحة جديدة. واستطاع أن يستأنف علاقاته السياسية الطبيعية مع معظم الأقطار العربية التي تأثرت علاقاتها به إبان ظروف الأزمة بعد عام ١٩٩٠.

وشهدت علاقات العراق بجميع الأقطار العربية اتصالات متواصلة وزيارات كثيرة قام بها مسئولون عراقيون لتوضيح وجهة نظر العراق في العلاقة بمجلس الأمن وظروف الحصار المفروض على الشعب العراقي منذ عشر سنوات وتصرفات اللجنة الخاصة التي تنفذ سياسة أميركية- بريطانية تهدف إلى إدامة الحصار على الشعب العراقي لتحقيق أغراض سياسية معادية للعراق كيانًا ودولة ونظامًا سياسيًا وهي الأغراض السياسية التي لا تخفيها المصادر الرسمية الأميركية والبريطانية.

برغم حجب التضليل، والتزوير، والخداع التي تطلقها بكثافة لستر حقيقة المؤامرة الاستعمارية المستمرة على شعب العراق. وقد تمخضت الاتصالات المتواصلة بالدول العربية. فضلاً عن الموضوع المتزايد لقضية شعب العراق ولطبيعة النظام المفروض عليه عن موقف عربي شعبي شامل مساند للعراق في وجه استمرار الحصار وتهديدات أميركا وبريطانيا بالاعتداء عليه. كما تمخضت عن موقف عربي رسمي شامل «باستثناء الكويت» يعارض العدوان على العراق ويطالب برفع

الحصار عن شعبه. وتجلى ذلك في أثناء الأزمة الأخيرة التي افتعلتها أميركا وبريطانيا من خلال ممثليها في اللجنة الخاصة.

كما ركزت السياسة العراقية الخارجية في السعي إلى تجاوز الحواجز التي أقامتها أميركا وحليفاتها في وجه العراق على الصعيد الدولي من خلال ممارستها الضغوط السياسية، والاقتصادية، والابتزاز والتهديد العسكري ضد كثير من بلدان العالم.

وقد تمكن العراق بإدارة معركة ضد المخطط الأميركي المتعدد الجوانب ومثابرة أجهزته السياسية والدبلوماسية من فتح الكثير من الآفاق الرحبة المساعدة على تثبيت مشروعية المطاليب العراقية وعدم شرعية منطق الحكومتين الأميركية والبريطانية وموقفهما ضد العراق. كما تمكن العراق من إحباط المخطط الأميركي والبريطاني لشن العدوان والحرب على شعب العراق في أوائل عام ١٩٩٨. وكانت جهود الدبلوماسية بالاتفاق المهم الذي عقده نائب رئيس الوزراء العراقي مع الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨، وثبت رسميًا وجوب احترام اللجنة الخاصة لسيادة العراق وشواغله الأمنية المشروعة، وضرورة أن يقضي عملها إلى تطبيق الفقرة «٢٢» من القرار «٦٨٧» لرفع العقوبات الاقتصادية على العراق.

وقد أفلحت السياسة الخارجية العراقية على مدى السنوات الماضية وخصوصًا في أثناء الأزمة الأخيرة في تعرية السياسة الأميركية الرامية إلى تدمير قوة العراق العسكرية، وطاقاته الاقتصادية وتخريب نهضته الحضارية، وقلب نظامه باستخدام اللجنة الخاصة المتحيزة ضد العراق والمنفذة للسياسات الأميركية البريطانية المعادية للعراق أن التحرك النشط من جانب الدبلوماسية العراقية على الصعيدين العربي والدولي لدرء خطر التهديد الأنجلو-أميركي بالعدوان على العراق قد فضح المخطط الأميركي الرامي إلى إدامة الحصار عليه.

ولم يقتصر اتفاق ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨ الذي عقده العراق مع الأمين العام للأمم المتحدة على معالجة الأزمة التي افتعلتها أميركا وإنما استهدف أيضًا تعزيز التوازن الدولي المتنامي، وتطوير دور الأمم المتحدة المهيمن وذلك من خلال تعزيز دور روسيا وفرنسا، ومنح الفرص الضرورية لنجاح مبادراتها إلى حل الأزمة.

مساعدات العراق الخارجية في الحقبة النفطية ١٩٧٣- ١٩٨١:

تعد سياسة العراق في مجال المساعدات الخارجية جزء هام في سياسة العراق في البعدين العربي والدولي.

فعلى الصعيد العربي ترتكز على المبادئ الرئيسية الثلاث:

أولًا: قضية العرب المركزية فلسطين، ودعم صمود دول المواجهة ضد العدوان الصهيوني.

ثانيًا: تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ثالثًا: تقليص الفجوة بين الأقطار العربية في التنمية، والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

أما على الصعيد الدولي .. فإن مساعدات العراق للبلدان النامية تهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي لهذه البلدان، وتقليل اعتمادها في التمويل الخارجي على الدول الرأسمالية.

ومن ثم تمكين صانع القرار لسياسي في هذه البلدان، وبخاصة الأقل نموًا والأكثر فقرًا منها من اتخاذ القرار المستقل، وتهدف مساعدات العراق الخارجية إلى دعم حركة عدم الانحياز بصورة عامة ووقوف البلدان النامية إلى جانب الحق والعدل، لنصرة الأمة العربية في المحافل الدولية تجاه الأطماع الصهيونية والاستعمارية في فلسطين والثروات العربية بصورة خاصة.

حجم المساعدات العراقية وشروطها

قدم العراق مساعدات على شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات ومساهمات في مؤسسات التمويل العربية والدولية بلغ مجموعها «٤ , ٩ مليار» دولار في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ إلا أن الظروف المالية للحرب مع إيران وتدهور أسعار النفط في بداية عقد الثمانينات حالت دون استمرار العراق في تقديم مساعدات كبيرة للبلدان النامية وأعاقت تنفيذ بعض التزاماته تجاه هذه البلدان. لذلك كان مجموع المصروف الفعلي من القروض والمنح التي التزم العراق بتأديتها في عقد السبعينات بحدود «٤ , ٥ مليار» دولار، أو ما يعادل «٤ , ٥٧٪» من مجموع المساعدات الملتزم بها في الفترة المذكورة.

وتتضمن المساعدات المصروفة فعلًا قروضًا ثنائية طويلة الأمد بشروط ميسرة جدًا بحدود ط٢ , ٢ مليار« دولار ومنح وهبات بلا مقابل بحدود «٧ , ٢ مليار» دولار. أما المساعدات المتعددة الأطراف التي كانت على شكل مساهمات في رؤوس أموال ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية، فقد كانت بحدود «٥ , ٠ مليار» دولار في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١».

تتميز قروض العراق ومساعداته من غيرها بأن المقدم منها على شكل منح وهبات بلا مقابل كان بحدود «٢ , ٥٩٪» من مجموع المساعدات المصروفة، وأن جميع القروض التي قدمها العراق كانت طويلة الأمد. وأن معظمها ميسرة بلا فائدة، أو بفائدة لا تتجاوز «٥ , ٢٪» سنويًا. لذلك فإن عنصر المنحة في المساعدات

العراقية المصروفة فعلًا يتجاوز «٨٠٪» أي: أن كل دولار قدم كمساعدة للأقطار العربية والبلدان النامية لا تسترد من قيمته إلا نسبة لا تتجاوز «٢٠٪» من قيمته. أما الباقي من قوته الشرائية فتقدد كمنحة بلا مقابل.

وتتميز المساعدات العراقية من غيرها أيضًا، وبخاصة تلك التي تمنحها الدول الصناعية .. بأنها غير مشروطة بشروط سياسية أو تجارية وإنها غير مربوطة بتوريد سلع، وخدمات عراقية وأن جزءًا كبيرًا منها كان مخصصًا لدعم موازيين مدفوعات البلدان المستفيدة وغير مشروط بتنفيذ مشاريع معينة.

التوزيع الجغرافي للمساعدات العراقية:

تتميز مساعدات العراق بأنها موزعة على مساحة جغرافية واسعة جدًّا تشمل جميع قارات العالم. وإنها لا تستهدف في الحصول على امتياز اقتصادي أو سياسي ضيق خاص بالعراق. وإنها كانت قائمة على أساس دعم شعوب وحكومات بلدان العالم الثالث ومساندتها وخصوصًا مجموعة دول حركة عدم الانحياز. وكان الهدف الرئيسي من هذه المساعدات هو مساعدة هذه الدول على التحرر من هيمنة الدول الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسية، وقيودها، وتحقيق النمو الاقتصادي، والاستقلال السياسي المنشود.

لذلك نجد أن نسبة كبيرة من مساعدات العراق قدمت إلى دول معروفة بنضالها ضد الاستعمار والهيمنة الأميركية مثل فيتنام، وكوبا، وكوريا الشمالية، وموزمبيق، وزامبيا، وتنزانيا، ويوغسلافيا.

أما توزيع المساعدات بين القارات. فإن دول القارة الآسيوية احتلت الموقع الأول .

فقد بلغ المصروف من مساعدات العراق لدول هذه المجموعة في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ نحو «٢, ٣ بليون» دولار أي: ما نسبته «٢, ٦٥٪» من إجمالي المصروف الفعلي في حين جاءت مجموعة الدول الأفريقية في الموقع الثاني إذ سجل مجموع المساعدات العراقية المقدمة إليها في الفترة نفسها «٩٪ بليون» دولار بنسبة ٩, ١٨٪» واحتلت كل من مجموعتي الدول اللاتينية، والأوروبية الموقعين الثالث والرابع. إذ بلغ المصروف لدول كل منهما في الفترة نفسها موضوع البحث نحو «٣٩٨» و«٨, ٧٪» من إجمالي المساعدات العراقية المدفوعة تباعًا.

إن نسبة المنح إلى إجمالي المساعدات المقدمة إلى إجمالي المساعدات المقدمة على أساس المجموعات الدولية آنفة الذكر في الفترة موضوع البحث قد سجلت«٥, ٦٩٪» للمجموعة الآسيوية، و«٦, ٤٥٪» للمجموعة الأفريقية و«٣, ٨٪» لمجموعة الدول اللاتينية و«٢٪» لمجموعة الدول الأوربية.

أما بالنسبة إلى الموقع النسبي لمجموعة الأقطار العربية في إجمالي المساعدات المقررة والمصروفة فعلًا، فقد بلغ إجمالي المساعدات التي التزم العراق بتقديمها إلى الأقطار العربية في الفترة آنفة الذكر نحو «١, ٥ بليون» دولار منها «١, ١ بليون» دولار قروضًا و«٤, ٣ بليون» دولار منحًا، ويمثل ذلك ما نسبته «٤, ٦١٪» من إجمالي التزامات العراق من المساعدات في الفترة نفسها. وبلغ مجموع بالنسبة إلى المصروف الفعلي «٠, ٣ بليون» دولار تقريبًا منها «٥, ٠» بليون دولار على شكل قروض، و«٥, ٢ بليون» دولار على شكل منح.

وقد بلغت نسبة إلى إجمالي المساعدات المقدمة إلى الأقطار العربية على مدى سنوات الفترة ذاتها «٩, ٦٦٪» في حين بلغت نسبة التنفيذ للمساعدات المقدمة إلى الأقطار العربية «٨, ٥٩٪».

المساعدات المقدمة إلى مجموعة دول عدم الانحياز:

بلغ عدد الدول التي قدم العراق المساعدات إليها في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ سبعًا وخمسين دولة ومنظمتين شعبيتين منها «٥٤» دولة ومنظمة شعبية تنتمي إلى مجموعة الدول غير المنحازة.

وقد بلغ إجمالي القروض التي التزم العراق بتقديمها إلى الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في الفترة موضوع البحث «٢ , ٤٦٦٨» مليون دولار أي: ما يعادل ٩٢ , ٩٩٪» من إجمالي التزامات القروض المقررة. أما إجمالي المنح التي أقر العراق تقديمها إلى هذه المجموعة من الدول في الفترة نفسها فقد بلغ «٢ , ٣٦٢٦» مليون دولار أي: ما نسبته ٩٥ , ٩٩٪» من إجمالي المنح التي قرر العراق تقديمها إلى الدول النامية. وبذلك فإن حصة لدول غير المنحازة من إجمالي التزامات العراق من المساعدات بلغت «٤ , ٨٢٩٤» ميون دولار أي: ما نسبته «٩٣ , ٩٩٪» من إجمالي مساعدات العراق الخارجية.

وقد بلغت المنح نسبة إلى إجمالي المساعدات التي التزم بتقديمها إلى مجموعة الدول هذه في الفترة آنفة الذكر نفسها «٧ , ٤٣٪» أما المصروف الفعلي من المساعدات التي ذكرت من قبل، نقد سجل مجموعها في الفترة نفسها «٨ , ٤٩٤٣» مليون دولار أي: نسبة «١٠٠٪» تقريبًا من مساعدات العراق فعلًا.

كما سجل إجمالي المصروف الفعلي من القروض إلى هذه المجموعة من الدول «١ , ٤٤» مليون دولار أي: نسبة «١٠٠٪» من القروض التي قدمها العراق في حين بلغ مجموع الصرف الفعلي من المنح «٧ , ٢٦٩٩» مليون دولار أي ما نسبته «٩٧ , ٩٩٪» من إجمالي المنح المصروفة فعلًا.

وبلغت نسبة التنفيذ الفعلي لإجمالي المساعدات «قروض ميسرة ومنح» المقدمة لهذه المجموعة الدولية من إجمالي المساعدات المقررة لها في الفترة نفسها «٦ , ٥٩٪».

المساعدات إلى مجموعة الدول الأقل نمواً:

بلغ عدد الدول الأقل نموًا التي قدم العراق المساعدات إليها في الفترة من ١٩٧٣-١٩٨١ عشرين دولة هي:

أفغانستان- بنغلادش- بنين- الرأس الأخضر- أفريقيا الوسطى- تشاد- جزر القمر- غامبيا- جزر المالديف- مالي- النيجر- الصومال- السودان- تنزانيا- أوغندا- اليمن الديمقراطية- اليمن العربية- موريتانيا- وجيبوتي.

شهدت الفترة موضوع البحث ارتفاعًا كبيرًا في حجم القروض التي التزم العراق بتقديمها غلى هذه المجموعة إذ سجلت في عامي ١٩٨٠-١٩٨١ ما مقداره «٩ , ٤٢٤» و«٢٢٩٧» مليون دولار تباعًا قياسًا بـ «٠٠ , ١٢» مليون دولار التزم العراق بتقديمها عام ١٩٧٣ .. أما إجمالي القروض التي أقرت في سنوات الفترة آنفة الذكر فقد بلغ «١ , ١٣٧٧» مليون دولار أي: بنسبة «٥ , ٢٩٪» من إجمالي التزامات العراق من القروض الميسرة في الفترة نفسها.

كما ارتفع حجم المنح التي التزم بتقديمها إلى هذه المجموعة من الدول من «١ , ٠» مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى «٤ , ١٢٨» و «٤ , ٥٦» مليون دولار في عامي ١٩٨٠-١٩٨١ تباعًا.

وبلغ الحجم الكلي للمنح التي التزم بتقديمها في سنوات الفترة نفسها «١ , ٦٢٦» مليون دولار أي: بنسبة «٧ , ١٢» من إجمالي المنح التي قرر العراق تقديمها في السنوات ١٩٧٣-١٩٨١.

يتضح مما تقدم أن الحجم الكلي للمساعدات التي أقر تقديمها إلى هذه المجموعة في الفترة نفسها قد بلغ ٧ ,٢١٪» من إجمالي مساعدات العراق المقررة في سنوات هذه الفترة.

المساعدات إلى الدول الإسلامية:

بلغ عدد الدول الإسلامية المستفيدة من مساعدات العراق الخارجية على مدى هذه الفترة ثماني وعشرين دولة هي:

الأردن- أفغانستان- أندونيسيا- أوغندا- باكستان- بنجلاديش- تشاد- تونس- غامبيا- الجزائر- جزر القمر- جيبوتي- السنغال- السودان- سوريا- الصومال- غينيا- فلسطين- لبنان- مالي- ماليزيا- جزر المالديف- المغرب- موريتانيا- النيجر- اليمن العربية- اليمن الديمقراطية- مصر.

شهدت الفترة ١٩٧٣- ١٩٨١ ارتفاعًا كبيرًا في حجم القروض المقرر تقديمها إلى هذه المجموعة من الدول إذ ارتفع مجموعها من «٥ ,١٢» مليون دولار في سنة البداية إلى «٠ ,١٠٥٤» مليون دولار و«٥ ,٤٣٥» مليون دولار في عامي ١٩٨٠- ١٩٨١ تباعًا. وقد بلغ إجمالي القروض المقررة في سنوات الفترة آنفة الذكر «٨ ,٢٢٦٤» مليون دولار أي: ما نسبته «٥ ,٤٨٪» من إجمالي التزامات العراق من القروض.

كما ارتفعت مبالغ المنح المقررة من «٤ ,٧» مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى «١ ,١٣٤٩» و«٥ ,٧١٦» مليون دولار في عامي ١٩٨٠-١٩٨١ تباعًا. أما الحجم الكلي للمنح التي التزم بتقديمها في ذات الفترة فقد بلغ ٢ ,٣٤١٥» مليون دولار. ويمثل ذلك نسبة ٦ ,٩٤٪» من إجمالي المنح المقررة في ١٩٧٣-١٩٨١ .. وبذلك بلغ إجمالي المساعدات التي قررها العراق إلى مجموعة الدول الإسلامية في هذه الفترة

«٥٦٨٠,٠٠» مليون دولار مما يمثل «٦٨,٤٪» من إجمالي المساعدات الخارجية التي التزم العراق بتقديمها. وقد بلغت نسبة المنح النقدية والعينية إلى مجموع المساعدات الخارجية العراقية المقدمة لهذه المجموعة من الدول «٦٠,١٪».

المساعدات إلى مجموعة الدول الجزرية النامية:

قدم العراق مساعدات اقتصادية لست عشرة دولة من الدول الجزرية النامية وهي:

أندونيسيا- ترينداد- توباغو- جامايكا- جزر القمر- الدومنيكان- الرأس الأخضر- ساوتومي- سريلانكا- سيشل- غرينادا- الفلبين- كوبا- مالطا- مدغشقر- جزر المالديف.

بلغ مجموع القروض التي التزم العراق بتقديمها إلى مجموعة الدول الجزرية النامية آنفة الذكر في الفترة ١٩٧٦-١٩٨١ نحو «٥٤٨,٣» مليون دولار أي: ما نسبته «١٣,٥٪ من مجموع المنح المقررة في الفترة ١٩٧٥-١٩٨١.

وبهذا فقد بلغ إجمالي المساعدات «القروض الميسرة والمنح» التي التزم العراق بتقديمها إلى هذه المجموعة من الدول في الفترة ١٩٧٥-١٩٨١ حوالي «٥٩٢,٥» مليون دولار أي: ما نسبته «٧,٩٪» من إجمالي مساعدات العراق في الفترة نفسها».

كما بلغت نسبة المنح إلى إجمالي المساعدات المقدمة إلى الدول الجزرية آنفة الذكر نحو «٦,٩٪» في الفترة ١٩٧٥-١٩٨١.

المساهمات العراقية في المؤسسات العربية والدولية المتعددة الأطراف:

بلغ مساهمات العراق في المؤسسات العربية المدفوعة فعلًا في المؤسسات العربية في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ «٢٥٠,٠» مليون دولار كالآتي:

- «٧٠» مليون دولار للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- «٢» مليون دولار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- «٦ , ١١» مليون دولار للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- «١١» مليون لبنك الخليج العربي.
- «٩ , ٠» مليون لصندوق المعونة الفنية للدول العربية والأفريقية
- «٤ , ١٠» مليون للصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية.
- «٢ , ٨٢» مليون لصندوق النقد العربي.
- «١ , ٤٨» للهيئة العربية للاستثمار، والإنماء الزراعي.
- «٠ , ٩» مليون للشركة العربية للاستثمار.
- «٨ , ٤» مليون لصندوق دعم الدول العربية المتأثرة بارتفاع أسعار النفط.
- أما إجمالي التزام مساهمات العراق بالمؤسسات آنفة الذكر، فقد بلغ «٦ , ٤٨٥» مليون دولار.

التنمية في العراق:

كان محتوى ثورة ١٤ تموز/ يوليو/ ١٩٥٨ وطنيًا تحريريًا مما جعلها أكثر اقترابًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من قضايا الجماهير والتنمية وكذلك التخطيط بحدود معينة.

ولهذا كانت تدابيرها الأولى موجهة في إطار من التنمية والتخطيط قد يبدو أكثر وضوحًا من الجهود السابقة على الرغم من بعض المآخذ على التدابير التنفيذية وبروز النزعة الفردية في قيادة الحكم، والتوجهات الانعزالية، واللاقومية في السياسات الاقتصادية والتنموية.

وبقدر تعلق الأمر بالتنمية والتخطيط بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فقد ألغى مجلس الإعمار وأسس بدلًا من ذلك المجس التخطيط ووزارة التخطيط. كما استحدث وزارة متخصصة بالصناعة تأخذ على عاتقها إقامة المشاريع الصناعية وإدارتها ورعاية حركة التصنيع مما مهد السبيل إلى صياغة ثلاث «خطط» اقتصادية شملت برامج صناعية محدودة وخصصت مبالغ قدرها «٣٩٢,٧» مليون دينار لتلك الخطط التي شملت السنوات ١٩٥٩-١٩٦٩ إلا أن ما أنفق من تلك المبالغ لم يتجاوز «١٥٠» مليون دينار على مدى السنوات العشر.

وفي مجال الزراعة صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول ذو الرقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الذي ألغى النظام الإقطاعي، وحدد الملكية الزراعية، ونص على توزيع الأراضي على الفلاحين بمساحات معينة. غير أن هذا القانون تعثر في مسيرته التطبيقية واستطاعت القوى المضادة في الريف امتصاص محتواه الإيجابي، وأهدافه التحريرية.

وتحققت بعض المنجزات في ميادين الإسكان، والتشييد، ولاسيما بناء الكثير من المشاريع العمرانية وتبليط الطرق وإقامة الجسور الصغيرة، والمتوسطة فضلًا عن العمل بالخط القياسي للسكك الحديدي بين بغداد والبصرة. وبروز محاولات لتأسيس قطاع تجاري وطني وحكومي بحدود معينة.

ولم تستطع الحكومات المتعاقبة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ التعامل مع الموارد والثروات النفطية بجرأة وكفاءة تؤمنان إمكانية استثمارها تلك الثروات وطنيًا وعلى نحو مباشر، ولكن الخطوة المهمة ذات الطابع الوطني التحرري تتجلى في صدور القانون ذي رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي حددت الدولة بموجبه مناطق امتيازات الشركات الاحتكارية بما استثمرته من أراضي فقط في حين لم توضع الأراضي

المسترجعة بموجب هذا القانون موضع الاستثمار الوطني المباشر. وفي عام ١٩٦٤ صدر قانون تأسيس «شركة النفط الوطنية» التي ظلت محض هيكل إداري لا يتمتع بالفاعلية والكفاءة في ظل الموقف الحكومي غير الواضح من موضوع استثمار النفط وطنيًا وعلى نحو مباشر.

وحصرت الدولة عام ١٩٦٧ عمليات الاستثمار النفطي في هذه الشركة، واتخذت بعض التدابير لضمان فاعليتها في استغلال بعض المواقع دون أن تتحقق انجازات مهمة في هذا المجال.

وعند استجلاء طبيعة الخيار التنموي وتطور مفاهيم التنمية في التجربة العراقية الجديدة نجد أنها واجهت وهي في سبيلها إلى التصنيع ضرورة حسم الموقف تجاه عدد من الموضوعات الأساسية، وفي مقدمتها ما يلي:

- مستوى الشمول؛ إذ اكتسبت التحولات التنموية العراقية مضامينها الشاملة في ظل اعتمادها مبدأ الترابط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية. فضلًا عن معالجتها التوافقات الضرورية والتأثيرات المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد الوطني الإنتاجية والخدمية وموازنة التطورات بين المدنية والريف. مع التركيز على الطابع الجماهيري للتنمية.

- التنمية واستقلال البلاد- إذ جابه العراق منذ البداية طبيعة العلاقات الجدلية- الفكرية والتطبيقية القائمة بين التنمية ومسألة التحرر الوطني. ووجدت نفسها في هذا السياق وجهًا لوجه إزاء الشركات الاحتكارية ومرتكزاتها الداخلية والخارجية. متمثلة بالفئات والشرائح المضادة في الداخل والخارج فضلًا عن القوى الإمبريالية بثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري في الميدان الدولي. ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن تندلع الصراعت والتناقضات الحادة مع التدابير الأولى التي

اعتمدتها الحكومة العراقية.

- إن الاستنتاج الأساسي الذي انطلقت منه الحكومة العراقية أو النظام العراقي وهي ترسم آفاق المستقبل، يتجلى في أن ركيزتي الاستقلال الوطني للبلاد لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى، ومن ثم يبقى الاستقلال السياسي ناقصًا ما لم يدعم بالاستقلال الاقتصادي الذي يتحقق في الجوهر من خلال استعادة كامل الموارد، والثروات الوطنية ودمجها في التنمية القومية.

التخطيط والتنمية:

تتجسد العلاقة بين الجانبين انطلاقًا من الإيمان بوجود الكثير من القوانين التي تحكم التوازنات الإجمالية والجزئية في تركيبة الاقتصاد الوطني والمجتمع العراقي.

ومن ثم فإن معالجة هذه التوازنات في إطار التنمية لا يمكن ضمانه دون اعتماد مبدأ التخطيط وتطبيقه بمرونة عالية وبوسائل وأساليب متقدمة تنسجم مع طبيعة المراحل التاريخية التي تمر بها البلاد والتطورات التي تشهدها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

- الإنسان والتنمية- تتجلى أهمية هذه القضية في ضوء عوامل الانكفاء والعزلة التي واجهتها التجارب التنموية في مختلف بلدان العالم المعاصر عندما وضعت الحواجز بينها وبين المواطن الإنسان في سياق عمليات صياغة مقدمات التنمية والتخطيط وبرامجها وتوجيه ثمارها ونتائجها. وعند هذه النقطة اعتمد العراق على القاعدة الذهبية القائلة:

«إن الإنسان هو أداة التنمية، وهدفها الأساسي»

- البعد القومي للتنمية- ينطلق النظام العراقي من حقيقة ثابتة لديه .. «أن

العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي» وأن أحداثه وتطوراته تتأثر وتؤثر في مجريات التقدم في الأقطار العربية الأخرى. ومن ثم فإن البعد التكاملي القومي لابد أن يشكل أحد أبرز السمات الأساسية لتوجهاته التنموية. وإلا يمكن أن يؤدي الوضع بالمقابل إلى نشوء المزيد من التقاطعات والاختلالات في الواقع العربي المتخم بعوامل الفرقة والانقسام التي خلقتها القوى الامبريالية عن قصد لتكريس التجزئة، وتعميق تبعية الوطن العربي للخارج بدلًا من تلمس أقطاره الاتجاهات التكاملية في المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية.

- خصوصية التنمية: يجد هذ الواقع تعبيره في أن لكل من التجارب التنموية خصوصيات معينة تميز بعضها من عضن دون أن يدعوها ذلك إلى الانغلاق وإقامة الحواجز يوجه تفاعلها مع التجارب التنموية الأخرى في العالم. والمهم هو أن النظام العراقي وضع في حسبانه فكريًا وتطبيقيًا خطر الرأي القائل: أن هناك وصفات جاهزة لمعالجة معضلات التنمية وتطوراتها، ومن ثم فإن خصوصية التنمية الوطنية تتطابق تمامًا مع معطياتها الإنسانية. أي أن التجربة التنموية بالقدر الذي تحافظ فيه على خصوصية توجهاتها الوطنية يترجم فيها الطابع الإنساني الأكثر تفاعلًا مع تجارب الشعوب الأخرى في ميادين التنمية.

تجربة التخطيط للتنمية:

اعتمدت الحكومة العراقية مبدأ التخطيط للتنمية بهدف تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد والثروات القومية إذ أن العملية التخطيطية ترتكز أساسًا على إحصاء ما هو متوفر من إمكانيات وقدرات مادية وبشرية إحصاءً شاملًا من أجل توظيفها لإنجاز أهداف ومؤشرات محدودة في إطار تخطيطي، ومن ثم إجراء المتابعة الضرورية لمعرفة مدى ما هو متحقق من أهداف ومؤشرات.

وعلى الرغم من أن هذه العملية تبدو بسيطة في مكوناتها وعواملها الأولية، فإنها تعد من أعقد العمليات التي تواجه التجارب التنموية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

ولهذا فقد بدأت التجربة التخطيطية متواضعة في ضوء عدم توفر المستلزمات الضرورية لتشكيلها، وإعادة تشكيلها على أسس متطورة.. وبذلك فإن وزارة التخطيط العراقية تتجه نحو بلورة الأطر المناسبة للتخطيط البعيد الأمد والمتوسط والقصير منه خلال توفير المتطلبات التخطيطية في خضم العمل المباشر والممارسات المتطورة لمجلس التخطيط، وبذلك تركز الجانب التطويري في مجال إعداد الخطط في المستلزمات الآتية:

- تطوير قاعدة البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخطط التنموية الشاملة بما يساعد على استخدام الأساليب، ولمنهجيات العلمية المتقدمة وتطبيقها.
- اعتماد الأساليب المبرمجة في إعداد الخطط من خلال، وضع برامج زمنية محددة لإعداد الخطط التنموية المختلفة.
- اعتماد المؤشرات التخطيطية المبنية على التحليل الموضوعي لمواقع الاقتصاد القومي من جهة، واستهداف مسارات التحول الاقتصادي والاجتماعي على وفق إمكانيات، والطاقات البشرية والمالية المتاحة من جهة أخرى.
- استكمال الأبعاد التخطيطية كافة من حيث الترابط الزمني والترابط النوعي للخطط، وقد حقق هذا الاتجاه الصيغة التكاملية في إعداد الخطط من خلال الربط التسلسلي المتكامل بين الخطط الخمسية، والخطط السنوية والربط الموضوعي أيضًا بين التخطيط القطاعي، والتخطيط الإقليمي، وتخطيط القوى العاملة فضلًا عن تحديد مسارات التخطيط البعيد المدى بوصفه إطارًا عامًا للمراحل التنموية

المطلوبة.

- توسيع القاعدة العلمية والعملية بوضع الخطط التنموية عن طريق إجراء الدراسات والبحوث التي تتناول مختلف مجالات التخطيط والتنمية مما أدى إلى تطوير الأساليب والبرامج التخطيطية على نحو ملموس وبخاصة ما يتعلق بالجوانب التطبيقية، ومعالجة المشكلات التنموية.

- تكثيف الجهود التدريبية للملاكات التخطيطية في مختلف المجالات مما أدي إلى تطوير قابليات العاملين وقدراتهم تطويرًا واضحًا على المستويات كافة.

- توسيع وتطوير نطاق الخطط ومضمونها ومستواها، عن طريق الاشتراك الفاعل لأجهزة التخطيط المركزي كافة والدوائر التخطيطية في الوزارات وبعض المؤسسات العلمية، والمنظمات الجماهيرية، والمهنية في مناقشة القضايا، والوسائل التخطيطية.

- ترصين البنيان الداخلي لأجهزة التخطيط المركزي عن طريق توحيد ارتباط هذه الأجهزة ضمن الوزارة وتحديد مساراتها الإجرائية والتطبيقية من خلال تشريع قانون الوزارة ذي الرقم ٤٥ لسنة ١٩٨٥.

- تحقيق قفزة نوعية جادة في الصلة، والارتباط بين القيادة والأجهزة المتخصصة في ميدان العمل التخطيطي والتنموي إذ كانت هذه الأجهزة حريصة على رفد القيادة بأدق البيانات والتحليلات لواقع مسيرة التنمية وآفاقها المستقبلية مقرونة بتوصيات، ومقترحات تساعد على إغناء هذه المسيرة، وتطويرها وبخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق من جراء الحرب العراقية الإيرانية والعدوان الأمريكي في حرب الخليج الثانية.

- تحقيق نسبة عالية التوافق الإيجابي بين الأجهزة التخطيطية، والأجهزة

التنفيذية من خلال تمتين العلاقات، والاتصالات على نحو مستمر بالوزارات عن طريق الزيارات الميدانية التي تقوم بها الكوادر التخطيطية لمختلف المشاريع، مما أدى إلى تحقيق مردودات إيجابية على عمليات إعداد الخطط من حيث الكفاءة والدقة من جانب والتوصل إلى معالجات موضوعية للمشكلات التنموية مبنية على التشخيص الدقيق التي تجابه عملية التنفيذ من جانب آخر.

- توسيع نطاق استخدام الحاسبة الالكترونية في مجالات إعداد الخطط ومتابعتها بهدف تطويرها وتسريعها، وقد أدى ذلك إلى توفير الكثير من الجهد والوقت المبذول.

- وانطلاقًا من هذه الاعتبارات والمتطلبات اتجهت إلى رسم وصياغة ثلاثة مستويات من الخطط التنموية يمكن إيجازها في الآتي:

أ- الخطة البعيدة المدى «الإطار العام»

انطلاقًا من منظور الشمولية للأبعاد التخطيطية إذ وضع إطار عام للخطة البعيدة المدى ويشمل هذا الإطار ما يأتي:

- تحديد الأهداف العامة البعيدة المدى في ضوء توجيهات القيادة السياسية وإستراتيجية التنمية، وإحصاء الموارد الطبيعية، والاقتصادية، والبشرية المتوفرة، والمتوقع توفرها مستقبلًا.

- وضع المؤشرات الاقتصادية العامة للقطاعات كاملة.

- دراسة ووضع المؤشرات البعيدة المدى المؤثرة في الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية.

- تحليل المسارات التنموية التي تشكل المحاور الأساسية لعملية التحول

الاقتصادي، والاجتماعي على المدى البعيد بما يضمن الترابط بينها وبين أهداف الخطط المتوسطة، والقصيرة المدى .في ضوء هذه الأهداف أعدت وزارة التخطيط الخطة البعيدة المدى حتى عام ٢٠٠٠.

ب- خطة التنموية القومية «للمتوسطة المدى»

تهدف هذه الخطة إلى تحديد اتجاهات النمو ومساراته مدة خمس سنوات. مع إعداد برنامج شامل لتنفيذ المشاريع التي ستثبت في المدة المقررة، وتتناول هذه الخطة ما يأتي:

- تحديد اتجاهات النمو الإجمالي ونمو بنية القطاعات الاقتصادية والتغييرات المرغوبة فيها.
- تجديد الموازنات الإجمالية، المالية، والأيدي العاملة.
- تأشير حجم الاستثمارات المطلوبة في مدة الخطة تحديد المشاريع الاستثمارية التي ستنفذ في أثناء سنوات الخطة وتحديد كلفتها.

وقد أعدت الجهات المختصة خطط التنمية القومية والمتوسطة المدى منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن.

ج- الخطة الاستثمارية السنوية «القصيرة المدى»

وهي خطة بعدها الزمني سنة واحدة وتمثل إحدى شرائح الخطة الخمسية وتتضمن عددًا برنامجًا لتنفيذ المشاريع التنموية المختلفة. وتضم هذه الخطة بالدرجة الأولى ما يأتي.

- تحديد حجم التخصصات الاستثمارية للمشاريع المقرر تنفيذها.
- تحديد المؤشرات العامة الأخرى المتعلقة بمسائل تحقيق التوازن الاقتصادي

في العراق.

وقد شمل التخطيط منذ عام ١٩٨٨ مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل وضع خطة الاستيرادات السلعية لمشاريع الخطة الاستثمارية فضلًا عن الخطط النوعية، والقطاعية كالتخطيط الإقليمي، وتخطيط القوى العاملة وتخطيط الخدمات والتنمية الاجتماعية، والأنشطة السياحية، والإطار العام للسياسة السكانية المقترحة للعراق. وخطة الاتحاد العام للتعاون والمؤشرات العامة للميزانية الموحدة للدولة وتقارير عن المشاريع المنجزة وغيرها.

أهداف خطة التنمية القومية ومؤشراتها :

أعد العراق «ثلاث خطط للتنمية القومية» المتوسطة المدى. تهدف إجمالًا إلى إحداث تغييرات إيجابية تؤمن مستلزمات البناء الاشتراكي وتحقيق التعبئة القصوى للموارد، والإمكانات المتاحة. المنظورة وغير المنظورة.

وقد تركزت الخطط الثلاث في إستراتيجية واضحة تضع في حسبانها القضايا الآتية:

- تحديد معطيات الواقع الاقتصادي، ودراسته دراسة علمية موضوعية.
- تحرير موارد العراق تحريرًا ناجزًا والتخلص من قيود التبعية الأجنبية كافة.
- بناء اقتصاد متين يحقق زيادات عالية في الدخل القومي، ويرفع مستوى معيشة الفرد ويضيق الفجوة بين المدينة، والريف، وفئات المجتمع ويؤمن التوافق الضروري بين القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

وعلى صعيد بعض المؤشرات استهدفت خطة التنمية للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ تنمية الدخل القومي بمعدل ١,٧٪ سنويًا والتركيز في تطوير القطاعات السلعية

واستثمار الموارد المعدنية غير المستقلة وطنيًا ومراعاة التوزيع الجغرافي للمشاريع وزيادة الخدمات المقدمة للمواطين وتوسيع فرص التشغيل، وربط الأجر بالإنتاجية.

كما استهدفت خطة التنمية للسنو ت ١٩٧٦-١٩٨٠ تحقيق معدل نمو إجمالي في الدخل القومي قدره ١٦,٨٪ ومعدلات نمو تتراوح بين ١,٧٪ سنويًا لقطاع الزراعة و٣٢,٩٪ سنويًا لقطاع الصناعة التحويلية، وزيادة حصة القطاع الاشتراكي وجعله يحتل دورًا قياديًا موجهًا ومواصلة بناء الهياكل الاقتصادية بوصفها قاعدة أساسية لاستيعاب متطلبات عملية التطوير اللاحقة والتوسع في الخدمات الاجتماعية والاهتمام بالمشاريع الخدمية للمحافظات والمناطق الريفية.

وعلى الرغم من أن ظروف الحرب فرضت إعداد مناهج استثمارية سنوية بدءًا من عام ١٩٨١ فإن هذا الواقع لم يحل دون إعداد مشروع خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٨١-١٩٨٥ التي استهدفت تحقيق تطور شامل في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ويتطبق هدا على إعداد خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٨٦-١٩٩٠ التي أعيد النظر فيه بسبب ظروف الحرب إذا عدلت بدلًا منها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨-١٩٩١ وأعدت أيضًا خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية للسنوات ١٩٩١-١٩٩٥ ، وخطة الإعمار للفترة الزمنية نفسها لإعمار وإعادة بناء ما دمره العدوان الأمريكي وحلفاءه. فضلًا عن إعداد خطة للتنمية الاجتماعية المتوسطة المدى للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ والخطة التأشيرية للنشاط الخاص استنادًا إلى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨-١٩٩٠ ، وهي المرة الأولى في العراق لتي تعد فيها مثل هذه الخطة.

***

الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني:

بدأت الإصلاحات الاقتصادية العراقية في وقت مبكر بعيدًا عن توجهات وضغوط الجهات الأجنبية. ولاسيما صندوق النقد والبنك الدوليين، وكان هدفها بالأساس معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة الأداء وزيادة فاعلية الكوادر، ورفع كفاءة الأداء وزيادة فاعلية الكوادر العاملة وتسريع تأثر إنجاز الخطط التنموية، والبرامج الاستثمارية.

وفي وقت كانت بلدان العالم الثالث تشهد منه مرحلة انحسار النمو وتراجع اقتصادها الوطني. جاءت الوقفة الأولى مع الإصلاحات الاقتصادية متجسدة في ندوة العوامل المؤثرة في انخفاض الإنتاجية التي انعقدت في أيلول ١٩٧٦ واستمرت مدة طويلة بمشاركة مجموعة كبيرة من الوزراء والمسئولين والخبراء والقيادات النقابية الجماهيرية والمهنية وفي مقدمتها القيادة السياسية العراقية برئاسة الرئيس صدام حسين. حيث قام بدور مميز في مواجهة المشكلات والمعضلات التي تعانيها قطاعات الاقتصاد الوطني. وعلى وجه الخصوص الإنتاجية منها.

إذا كانت هناك وقفة تقويمية لواقع النشاط وتطوراته وثائر الإنجاز وسبل تطويرها. واعتمدت الكثير من التوصيات والقرارات التي جاءت بصيغة شعارات وتوجيهات مركزية فكان لابد من اعتمادها لإشاعة الوعي التنموي بين قطاعات العاملين وتعميق مساهمتهم في مسيرة التخطيط والتنمية.

وبعد عشر سنوات صاغة القيادة السياسية، حيث أسس مرتكزات الوقفة الثانية لعملية الإصلاح الإداري والاقتصادي الشامل.

ثمار التنمية:

إزاء التنفيذ الفعال لخطط التنمية الخمسية والسنوية، وإنجاز أهداف ومؤشرات

البرامج الشاملة والقطاعية؛ فقد تحقق الكثير من النتائج ذات الطبيعة المنظورة، أو غير المنظورة التي وجدت تعبيرها على الأصعدة الإجمالية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت ثمار التنمية حياة المواطنين كلها، وانعكست على نحو ملموس على قطاعات الاقتصاد الوطني وتطوراتها الشاملة.

مؤشرات إجمالية:

ارتفع الدخل القومي بالأسعار اجارية من «٥ , ٨١٢» مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى «٤ , ١٥٤٤» مليون دينار عام ١٩٨٠ وإلى «١ , ٢٠٠١٨» مليون دينار عام ١٩٩٠.

وبذلك سجل الدخل القومي معدل نمو سنوي قدره «٧ , ١٥٪» في الفترة ١٩٦٨-١٩٩٠.

أما الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية، فقد زاد من «٥ , ١٠٣٤» إلى «٣ , ١٨٥٨٣» مليون دينار لفترة من ١٩٦٨-١٩٨٧. ثم ارتفع إلى «١ , ٢٣٩٢٦» مليون دينار عام ١٩٩١ بذلك سجل هذا الناتج نسبة نمو قدرها «٣ , ١٥٪» في الفترة ١٩٦٨-١٩٩٠.

وتشكل الأنشطة السلعية «٨ , ٣٣٪» من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩١ ويشكل القطاع الاشتراكي ٥ , ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي المتحقق لهذه الأنشطة.

أما أنشطة التوزيع فتشكل ٧ , ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩١ ، ويشكل القطاع الاشتراكي ٧ , ٤٢٪ من إجمالي الناتج المحلي المتحقق لهذه الأنشطة. في حين تشكل أنشطة الخدمات ٥ , ٢٦٪ من إجمالي الناتج المحلي لسنة ١٩٩١ ، ويشكل القطاع الاشتراكي ٩ , ٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي لهذه الأنشطة.

وفي سياق هذه التطورات ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية من «١ , ٩١» إلى «٣ , ٩٣٧» دينارًا بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٧ ليصبح نحو ٩ , ١٠٨٤ دينارًا في عام ١٩٩١.

وإذا كانت السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة العراقية قد تجسدت في أحد مضامينها في ارتفاع معدلات دخول الأفراد ولاسيما محدودي الدخل فإن توجيه التدابير نحو رفع مستوى المواطنين المعشي، وإعادة تركيب الإنفاق والاستهلاكي للأسرة العراقية على نحو يضمن أعلى العوائد والمردودات الاجتماعية ظل يشكل واحدًا من هموم السلطة العراقية السياسية للبلاد. إذا استمرت الزيادات في الرواتب والأجور وتركزت الاهتمامات في توفير المواد والسلع الأساسية والضرورية مهما كانت طبيعية الظروف التي يواجهها العراق .. فضلًا عن تسعير الخدمات بما يؤمن تدفقها إلى فئات السكان التي تمثل القاعدة العريضة للشعب العراقي.

فقد ازدادت على سبيل المثال معدلات الأجور المدفوعة إلى الموظفين والعمال لاعتبارات التطبيق الاشتراكي نتيجة لارتفاع الحد الأدنى للأجر بنسبة ١٢٢٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٧٧ وتواصلت هذه الزيادة لتتضاعف مرات كثيرة كما ارتفع معدل دخل العامل الصناعي من «٢٥٠» إلى «٦٠٠» دينار عامي ١٩٦٨ و١٩٧٧ وارتفع متوسط إنفاق الفرد الشهري من ٦٥٩ , ٦ إلى ٩٢٧ , ١٢ دينار بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٦ ثم إلى ٣١٦ , ١٩ دينار عام ١٩٧٩ و٦٥٠ , ٥٤ دينار عام ١٩٨٨ أي أن نسبة الزيادات في إنفاق الأفراد ارتفعت من ٩٤٪ إلى ١٩٠٪، ثم ٧١٣٪ مقارنة بعام ١٩٧١ فضلًا عما قدمته الحكومة من خدمات مجانية في ميادين الصحة والتربية والتعليم وسن القوانين والتشريعات التي تؤمن مستقبل العائلة العراقية فيما يتعلق بالدخول، وحقوق العمل، والتقاعد، والضمانات الاجتماعية.

وشهدت مستويات الكفاية الاجتماعية زيادات مستمرة من خلال ارتفاع معدل

الإنفاق على مجاميع السلع والخدمات المختلفة إذ ارتفعت نسبة تملك الأسر العراقية للثلاجات من ٤١٪ إلى ٩١٪ بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٨ أي: بنسبة زيادة قدرها ١٢٢٪ ومن ١٦ إلى ٧٢ في المائة في الفترة نفسها فيما يتعلق بمبردات الهواء.

وهذا ينطبق على مؤشرات تملك الأسرة العراقية للغسالة الكهربائية التي زادت بنسبة ١٧٥٪ والتليفزيون ٤٣٪ والسيارات بنسبة ٢٦٧٪ وبين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٨ ولعل من المؤشرات الإجمالية الأساسية الاستثمارات، وكيفية توجيهها لمصلحة القطاعات الاقتصادية. إذ شهدت الموارد المالية المتاحة للأغراض الاستثمارية قفزات كمية هائلة في أعوم الثورة في حين تطورت نوعيًا وسائل وأساليب إدارتها وتوجيهها للأغراض الاستثمارية. ففي حين لم يصل مجموع المبالغ المخصصة لكل البرامج السنوية التي اعتمدت على مدى عشرين عامًا إلى ١٨٩٦ مليون دينار أي بمعدل سنوي قدره ٩٥ مليون دينار تقريبًا فإن إجمالي الاستثمارات المخصصة لخطة التنمية القومية الأولى ١٩٧٠-١٩٧٥ وللسنوات الثلاث المتابعة من خطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦ – ١٩٨٠ مبلغ مقداره «١٠٢٠٧» مليون دينار أي: بمعدل سنوي قدره «١١٣٤» مليون دينار «شهدت الاستثمارات المخصصة للخطة السنوية ١٩٧٨ قفزة كبيرة إذ بلغت «٢٨٠٠» مليون دينار. وتزيد تلك الاستثمارات بنسبة ٤٨٪ على مجموع ما خصص لبرامج على مدى عقدين من السنين.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية ارتفع من ١٤٣ مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى «٠ , ٦٢٢٠» مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي قدره ١٨,٧٪ وشهدت الفترة ١٩٦٨-١٩٨٠ أعلى معدل للنمو السنوي لتكوين رأس المال الثابت؛ إذ بلغ هذا المعدل ٣١,٤٪ على مدى الفترة بالأسعار الجارية أما السنوات ١٩.١٠-١٩٩٠، فقد اتضح أن الحرب أدت إلى تخفيض المنهاج الاستثماري إلا أن معدل النمو في تلك الفترة بلغ برغم ذلك ٥.٪

بالأسعار الجارية إذ بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت بحسب ما هو مشار «٦٢٢٠,٠» مليون دينار عام ١٩٩٠.

مؤشرات قطاعية:

من الطبيعي أن الزيادات المتحققة وارتفاع معدلات نمو المؤشرات الإجمالية كالدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي تنعكس، أو تشكل نتيجة للنمو والتقدم الذي شهدته قطاعات الاقتصاد الوطني، وعلى وجه الخصوص الإنتاجية.

ولهذا لابد لاستكمال صورة التطورات التنموية من إلقاء الأضواء على طبيعة وحجم التحولات في الميادين القطاعية التي قد تعبر الأرقام عن بعض جوانبها.

في حين تتخذ بقية عوامل النهوض صيغتها النوعية التي لا يمكن توضيحها رقميًا. إذ اتسعت في هذه القطاعات قاعدة التقدم النوعي، والمبادرات، والإبداعات التي استهدفها الأعداء من غيرها نظرًا إلى صلتها المباشرة بروحية المواطن العراقي وقدرته على العطاء.

ومع ذلك سنحاول من خلال المؤشرات الإحصائية إلقاء الأضواء على التطورات المتحققة قطاعيًا.

كان لابد من تطوير الصناعات القائمة، وضمان تشغيلها بكفاءة، والتعجيل في إنجاز المشروعات المباشرة بها. مما حدد طبيعة الأهداف التي اعتمدتها خطتا التنمية القومية الأولى والثانية وفي هذا الصدد يمكن تثبيت ما هدفت إليه خطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠ فيما يتعلق بالقطاع الصناعي الآتي:

أ- تكوين فائض اقتصادي لكي يؤدي القطاع الصناعي -وعلى وجه الخصوص الصناعات التحويلية- الدور التنموي الفاعل في تمويل استثمارات خطط التنمية.

ب- تلبية احتياجات التنمية الزراعية من الأدوات، والمكائن، والمبيدات والأسمدة، وتزويد مشاريع الري، بالبذل بما تحتاج إليه من مواد وسلع صناعية.

ج- تصنيع المواد الأولية، والمنتجات الزراعية، والإسهام في تنويع بنيتي الإنتاج والصادرات.

د-تحقيق التطور المتقابل بين الصناعة والزراعة على نحو تسهم فيه التنمية في تغيير البنية التكنولوجية في القطاع الزراعي بما يضمن رفع إنتاجية الأرض، وإنتاجية العمل. ومد الصناعة بما تحتاج إليه من مواد أولية.

هـ-تلبية الطلب المتزايد في السوق المحلية على السلع المصنوعة لأغراض الإنتاج والاستهلاك في القطاعات كافة والسعي إلى إحلال المنتج في الصناعة الوطنية محل السلع المستوردة من الخارج.

و-تكوين القواعد الأساسية لصناعة وطنية متقدمة قادرة على دعم وتعزيز القدرة الدفاعية للعراق في إطار البعد القومي لسياسة العراق في مجال التنسيق والتكامل العربي.

ز- امتصاص الفائض من قوة العمل في القطاعات كافة نتيجة لما ستحدثه خطط التنمية من تغيير في البنية الاقتصادية

وبالاعتماد على مؤشرات ما هو متحقق على صعيد القطاع الصناعي يمكن تسجيل الآتي:

- حقق عدد المنشآت الصناعية الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة نموًا واضحًا إذ بعد أن كان عام ١٩٦٨ لا يزيد على «٢٨٠٠٩» أصبح ٤٧٦٢٨ منشأة سنة ١٩٩٠ . وبذلك يكون عدد المنشآت الصناعية قد سجل معدلًا سنويًا للنمو مقداره ٤,٢٪ في السنوات ١٩٦٨-١٩٩٠.

وعلى مستوى عدد المشتغلين في الصناعة نجد أنه ارتفع ما بين «١٣٢-٢٨٨» ألف مشتغل في السنوات ١٩٦٨-١٩٩٠ بمعدل نمو قدره ٦ , ٣٪ سنويًا.

ومقابل الارتفاع في عدد المشتغلين يمكن ملاحظة التطور الذي شهدته معدلات الأجور والمزايا الأخرى المدفوعة إلى العاملين إذ أنها في الوقت الذي كانت لا تزيد فيه على ٢٨ مليون دينار سنة ١٩٦٨ بلغت ٥٠٦ مليون دينار سنة ١٩٩٠. وبذلك تكون قد سجلت معدلًا سنويًا للنمو مقداره ١ , ١٤٪ في الفترة نفسها.

- أما قيمة الإنتاج الصناعي فقد تطورت على نحو ملحوظ إذ ارتفعت من «١ , ٢٤٠» إلى «٣ , ٥٣٩٧» مليون دينار بين عامي ١٩٦٨-١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي قدره ١ , ١٥٪.

- وحققت مستلزمات الإنتاج من حيث القيمة تطورًا ملموسًا أيضًا بارتفاعها من «٤ , ١٢٩» إلى «٤ , ٢٩٤٥» مليون دينار للفترة ١٩٦٨-١٩٩٠ مسجلة معدلًا سنويًا للنمو مقداره ٣ , ١٥٪.

- وفي الوقت الذي كانت فيه قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت تساوي ٣٧ مليون دينار في سنة ١٩٦٨ نجد إنها بلغت ١ , ١٠١٤ مليون دينار سنة ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي مقداره ٢٥ , ١٦٪، وعند متابعة واقع القطاع الصناعي في منطقة كردستان العراق للحكم الذاتي يمكن أن نلمس مؤشرات التطور في ضوء الأرقام المعبرة الآتية:

- ارتفع عدد المنشآت الصناعية من ٢٤١٤ منشأة عام ١٩٧٠ إلى ٥٩٥٥ منشأة عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ٧ , ١٤٦٪.

- بلغ عدد العاملين في النشاط الصناعي عام ١٩٧٠ نحو ٧٠٦١ عاملًا ازداد إلى ٢٠١٢٨ عاملًا عام ١٩٩٠ نسبة زيادة قدرها ١ , ١٨٥٪ في حين ازدادت الأجور التي تقاضاها أولئك العاملون من «١٠٣٠» إلى «٢٢٣٠٩» ألف دينار في

الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ أي: بنسبة زيادة بلغت ٢٠٦٥,٩٪.

- ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي من «٨٣١٥» إلى «٣٤٠٧٣٩» ألف دينار في الفترة نفسها، وبنسبة زيادة بلغت ٣٩٩٧,٩٪.

- وازدادت الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في منطقة الحكم الذاتي في إجمالي الإنتاج على مستوى العراق من ٣,٦٪ إلى ٦,٣٪ بين عامي ١٧٩٠-١٩٩٠.

وفي الوقت لم تكن هناك عام ١٩٦٨ أي: مدينة صناعية في العراق وصل عدد هذه المدن عام ١٩٩٠ إلى ٢٥ مدينة.

ونجد فيما يتعلق بإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في العراق أن كمية الكهرباء المنتجة ارتفعت من «١,٣» إلى «٢٨,٩» مليار كيلووات/ ساعة بين عامي ١٩٦٨-١٩٨٩. وبذلك تضاعف إنتاج الكهرباء ٢٢ مرة في الفترة.

وفي الوقت الذي كانت فيه نسبة تجهيز الكهرباء للدور السكنية في المناطق الحضرية تصل إلى ٨٤٪ عام ١٩٧٢، فإنها ارتفعت إلى ١٠٠٪ عام ١٩٨٨.

وفي المناطق الريفية لم تكن نسبة تجهيز الدور السكنية بالكهرباء تزيد على ٥٪ عام ١٩٧٢ ارتفعت إلى ٩٢,٣٪ عام ١٩٨٨ وبذلك تصل خدمات الكهرباء إلى ٩٦,٢٪ من إجمالي الوحدات السكنية في العراق في حين تحققت كهربة ٩٢,٣٪ من الريف العراقي.

وعلى صعيد منطقة كردستان الحكم الذاتي بلغت كمية الطاقة الكهربائية الموزعة ٦٩,٤ مليون كيلو واط/ ساعة عام ١٩٧٠؛ فإذ زادت إلى ٦٨٤,٧ مليون كيلووات/ ساعة عام ١٩٩١ بنسبة زيادة قدرها ٨٦٦,٦٪ أما كمية الكهرباء المستهلكة على صعيد العراق، فقد ارتفعت من «٨٢٦٤» إلى «٢٥٨٢٨» مليون كيلو واط/ ساعة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩

نفط العراق
لعنة الأرض
وآبار الدماء
تتدفق



الفصل الرابع

النفط وأزمة الخليج والحرب

النفط وأزمة الخليج والحرب

«النفط»: هو الركيزة الأساسية في سياسة الهيمنة الأمريكية التي أدت إلى العدوان وفرض الحصار على العراق، وعندما نتحدث عن هذه الهيمنة الأمريكية لابد لنا من العودة إلى الحقائق الثابتة في السياسة الأمريكية.

يقول وزير الدفاع الأميركي السابق «جون براون»:

«إن من يسيطر على النفط يسيطر على العالم»

ووصفت وزارة الخارجية الأميركية في تقرير سري لها نفط السعودية في الخمسينات: «إنه مصدر هائل للقوة الإستراتيجية، وأحد أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم .. بل إنها أغنى غنيمة اقتصادية في العالم».

«النفط»: مادة أساسية في دوران الاقتصاد العالمي سواء في الدول المتقدمة، أم في الدول النامية .. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعد من أكبر منتجي النفط في العالم «تنتج الآن نحو ٦ ,٨ مليون برميل يوميًا»، فإن استهلاكها الداخلي يصل إلى «١٨ مليون برميل يوميًا» أي: إنها تستورد نحو «٥٥٪» من احتياجاتها من الخارج. وإن خط الاستيراد في تصاعد سنوي؛ لأن الإنتاج المحلي الأميركي في «نضوب» وكلفة إنتاجية في ازدياد.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تكن استيرادات الولايات المتحدة من النفط بحجمها نفسه الآن. ولكنها اهتمت منذ ذلك الحين بأن تتزعم «النظام العالمي» لكي لا تنهج أوربا واليابان نهجًا «مستقلًا» عنها. وفي عام ١٩٤٩ اقترح السياسي

الأميركي «جورج كينان» قائلًا: «إن سيطرة الولايات المتحدة على استيرادات اليابان النفطية سيسهل حصول أميركا لذلك عملت الولايات المتحدة على مساعدة اليابان على التصنيع خصوصًا بعد نشوب الحرب الكورية، وحاجة الجيوش الأميركية إلى قاعدة صناعية قريبة لإمدادها بالسلاح والعتاد. فأعادت بناء الصناعة اليابانية العسكرية التقليدية .. وفي الوقت نفسه أحكمت السيطرة على تجهيز اليابان بالنفط وعلى صناعة تكريره. ولم تستطع اليابان إلى منتصف السبعينات تطوير صناعتها النفطية المستقلة إلا بنسبة «١٠٪» أما ال «٩٠٪» الأخرى فكانت من حصة الشركات الأميركية.

وكان من أهداف مشروع مارشال لإعادة بناء أوربا الغربية صناعيًا بعد الحرب أن تعتمد أوربا على النفط الذي تجهزه لها الشركات الأنكلو-أميركية.

لقد ترسخت علاقة الولايات المتحدة الأميركية بالوطن العربي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية .. إذ التقى الرئيس الأميركي الأسبق «روزفلت» الملك عبد العزيز على ظهر باخرة قرب خليج السويس. واتفق على ربط السعودية بالمصالح الأميركية .. ثم عملت الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ على دعم إقامة الكيان الصهيوني. ودبرت عام ١٩٥٣ الانقلاب على حكومة محمد مصدق الشرعية في إيران بسبب إقدامه على تأميم النفط .. فحصلت أميركا على «٤٠٪» من امتيازات النفط الإيراني. إضافة إلى امتيازات اقتصادية، وعسكرية، وسياسية. ومشتريات إيرانية من الولايات المتحدة .. وعين «كيرميت روزفلت» ضابط CIA الذي خطط لانقلاب «زاهدي» على «مصدق» نائبًا لرئيس شركة «غولف أويل» البترولية الكبرى «وفي مايس/ مارس/ عام ١٩٧٢ عندما كانت المفاوضات بين العراق وشركات النفط في ذروة التأزم عقد اجتماع في طهران بين الرئيس الأميركي الأسبق

«ريتشارد نيكسون» و«هنري كيسنجر» وزير الخارجية الأميركية آنذاك مع شاه إيران للتنسيق فيما بينهم لضرب، أو التآمر على العراق.

وجاء تأميم النفط العراقي في حزيران/ يونيو/ ١٩٧٢ ضربة كبيرة للاحتكارات النفطية الأنكلو-أميركية .. وفي ذلك العام وضعت الإدارة الأميركية العراق على قائمة «الدول الإرهابية» بحسب زعمها وفي مطلع عام ١٩٧٣ بدأت وزارة الدفاع الأميركية تدريبات عسكرية سنوية في صحراء «موجاف» اسمها «كالي كانيون» حيث يتدرب المارينز «مشاة بحرية» على مقاتلة جنود يرتدون ملابس وتجهيزات عسكرية عراقية.

وأعلن الرئيس الأميركي نيكسون ما يسمى: بـ «مبدأ نيكسون» الذي أقر الاعتماد على قوى إقليمية «إيران- السعودية- وإسرائيل» لتكون خط الدفاع الأول ضد أي تحديات للمصالح الأميركية في المنطقة.

وفي ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٤ صرح كيسنجر: إنه «لا يستبعد قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري للاستيلاء على منابع النفط كلها في الخليج من أجل السيطرة على أسعاره».

إذ كان سعر البرميل آنذاك «٣٤» دولارًا. أما سعره في السوق الفورية فكان يتراوح بين «٤٠-٥٠» دولارًا للبرميل ومنذ ذلك الوقت أصبح السياسيون الأميركيون يناقشون علنًا احتمالات القيام بغزو عسكري لمنطقة الخليج .. وأوهمت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي في مطلع عام ١٩٧٥ «بضرورة غزو منابع النفط في الخليج».

وفي ٧/ ١١/ ١٩٧٩ ناقشت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ الأميركي الوضع في المنطقة وقدمت تقريرا إلى الرئيس «كارتر» جاء فيه «لأن أميركا

زعيمة العالم الغربي. فهي الدولة الوحيدة المؤهلة لإمداد أوروبا الغربية بالنفط.. وإن زعامتنا لدول العالم أمر يجب ألا يكون مجالًا للنقاش سواء فيما بيننا .. أم بيننا وبين دول العالم الأخرى».

أما عن الوطن العربي، فقالت الجنة في تقريرها:

١. يجب أن لا نسمح لظهور دولة عربية قوية سياسيًا واقتصاديًا قد تفرض سياسات وطنية على دول الخليج، فترفع من أسعار النفط.

٢. ويجب ألا نسمح باستقرار الأحوال السياسية والعلاقات العربية – العربية.

٣. إن استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي يؤدي إلى تعاظم شعور العرب بالوحدة، ويدفعهم إلى اتخاذ سياسات موحدة تجاه الولايات المتحدة والغرب. لذلك يجب حث الخطى في طريق تسوية هذا النزاع خصوصًا بعد أن أخرجت مصر من المعسكر المعادي لإسرائيل.

وفي أثر مناقشة هذا التقرير المهم في مجلس الأمن القومي الأميركي ... أصدر الرئيس كارتر بيانه الذي عرف فيما بعد بـ «مبدأ كارتر» الذي أعلن فيه «أن النفط ليس مادة إستراتيجية تدخل ضمن مقومات الأمن القومي الأمريكي حسب. بل أنه دم الحياة بالنسبة إلى الولايات المتحدة».

وفي مؤتمر لخبراء النفط عقد في لندن عام ١٩٩٤ عن توقعات استهلاك النفط حتى «٢٠١٠» اتضحت الصورة الآتية:

«إن حجم استهلاك العالم من النفط في عام ٢٠١٠ سيزيد على عام ١٩٩٥ بحجم يتراوح بين «١٥» إلى «٢٠» مليون برميل يوميًا. وأن أسباب هذه الزيادة ناتجة عن:

١- انخفاض إنتاجية حقول النفط في أميركا، وروسيا، والمكسيك، وبعض دول الأوبك.

٢- النمو في الطلب نتيجة التقدم الاقتصادي في جنوب شرقي آسيا، والصين ودول أميركا اللاتينية، وبعض الدول الأفريقية.

وقد أجاب المؤتمر عن السؤال الأساسي:

من أين سيعوض هذا الطلب الجديد المتنامي من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠ ، وما بعده؟

وقد كانت الإجابة حتى عام ٢٠٠٠ فإن الدول «السعودية- العراق- الإمارات- الكويت» هي التي ستتولى توريد الطلب المتنامي ولكن بعد عام ٢٠٠٠ سيتغير ترتيب هذه الدول لتصبح «العراق- السعودية- الإمارات- الكويت»، إذ سيزداد احتياطي العراق من النفط من «١٤٨» مليار برميل حاليًا إلى نحو «٣٠٠» مليار برميل مقارنة باحتياطي السعودية الحالي «٢٧» مليار برميل. وسيظل النفط العراقي أقل كلفة في إنتاجه من أي نفط آخر في العالم بسبب غزارة حقوله العملاقة.

أما الرؤية العراقية- القومية للنفط ..

فتتلخص في أن النفط مادة حيوية في الاقتصاد العراقي والعربي والعالمي لأن فيه منافع للمنتجين «العرب»، وللمستهلكين «الدول الصناعية والدول النامية»، ويجب أن يباع بأسعار عادلة. لا تغمط حقوق المنتجين العرب، ولا ترهق المستهلكين «الدول الأخرى».

وهذا شعار رفعه العراق منذ أكثر من خمس وعشرين سنة في مؤتمرات الأوبك وفي الأوساط الدولية.

ولأن النفط هو مادة عراقية وعربية، وليس نفطًا أميركيًا أو بريطانيًا. فإن عوائده يجب أن تستخدم لأغراض التنمية القطرية والقومية. وليس لخدمة المصالح غير المشروعة لأميركا وبريطانيا.

لذلك سعى العراق في قمة عمان عام ١٩٨٠ إلى إنشاء الصندوق العربي للتنمية برأسمال قدره «٥٠٠» مليون دولار.

إن هذا المشروع الذي لم تكتب له الحياة لتنصل دول الخليج منه، فكان مقدرًا له أن يعزز التضامن العربي والتنمية القومية.

ثم أرسلت الإدارة الأميركية في كانون الثاني/ يناير/ ١٩٨١ بعثة خاصة إلى السعودية برئاسة عضو مجلس الشيوخ «برادلي» مكثت هناك يومًا وجمعت معلومات سياسية، واقتصادية، وعسكرية عن تأثير الحرب العراقية- الإيرانية في نفط الخليج .. وأعدت دراسة إلى البيت الأبيض وكان أهم توصياتها:

١- مادام الصراع بين العراق وإيران قد وقع فعلًا. فمن الضروري العمل على استمراره بما يحقق التكافؤ بين الطرفين. كما أن استمراره يجعل الدول الخليجية وثيقة الصلة بنا وبحلفائنا في الغرب للعمل على حمايتها.

٢- إن السيطرة على نفط الخليج ستمكننا من فرض وجهة نظرنا في السياسة النفطية على جميع الدول المستهلكة للنفط .. وفي هذه الحالة لن تكون بنا حاجة على عقد اتفاقات معها. بل إن هذه الدول هي التي ستسعيّ إلينا لعقد اتفاقات معنا.

واختتمت اللجنة تقريرها بالتوصية الآتية:

«لذلك بات من الضروري تحجيم قوى العراق وإمكاناته»، وهكذا وضعت هيئة الأركان الأميركية في عام ١٩٨٠ خطة الحرب المسماة «warplaiv-1002» التي تضمنت الإجراءات اللازمة لنقل قوات أميركية بسرعة إلى الخليج تحت غطاء احتمال «الرد على تهديدات سوفيتية للخليج»، وهي تهديدات لا وجود لها. إلا أن العسكريين الأمريكان أرادوا إمرار الخطة في الكونغرس تحت هذا الغطاء من أجل الحصول على تخصيصات مالية دفاعية. وبموجب هذه الخطة شكلت «القيادة

العسكرية الأميركية المركزية» التي ترأس عام ١٩٨٧ الجنرال «نورمان شوارزكوف» الذي عاش منذ طفولته في الشرق الأوسط مع والده وآخرين ممن أسهموا في عام ١٩٥٣ في قلب حكومة مصدق.

وفي العام ١٩٨١ نفسه أقرت لجنة الاستماع الخاصة في الكونغرس التابعة للجنة العلاقات الخارجية «إن من الضروري جدًا عرقلة القيادة السياسية العراقية عن تنفيذ أي من أهدافها وضرورة تحجيم نفوذها السياسي والاقتصادي .. ومنع امتداد النفوذ العراقي داخل الأوبيك».

تنظر الرؤية الأميركية إلى مستقبل العرب من خلال خطوط حمر وضعتها أمام الأمة العربية والأنظمة العربية نفسها وتمنعها «أي: الأنظمة» من تجاوزها، أو العمل من أجلها .. وهي:

١- ممنوع على العرب إقامة أي كيان وحدوي، أو اتحاد حقيقي، أو عمل عربي مشترك ومتواصل، لأن مثل هذه الخطوة تخل في ميزان القوى تجاه «إسرائيل» .. وتشجع العرب على مزيد من التقارب والتوحد. بل إن على العرب أن يمنعوا الأقليات القومية وحتى المذاهب الدينية حق الانفصال بحجة «الديمقراطية وحقوق الإنسان». إلا أن الهدف الحقيقي هو مزيد من التجزئة والتناحر في الوطن العربي لأجل القضاء على شعار الوحدة.

٢- محظور على العرب التقدم الصناعي والتكنولوجي المستقل، وعلى الدول العربية أن تكون مفتوحة للاستثمارات والسلع الأميركية. وإن تسهل استثمار ثروة العرب النفطية والمواد الإستراتيجية الأخرى وفق الشروط الأميركية. وإن تكون الأنظمة العربية حارسة للمصالح الأميركية. ومثال على ذلك فقد أصبح مجموع الأموال الخليجية المسجلة دفتريًا بأعلى شكل استثمارات في أميركا، وبريطانيا، ولا

يمكن سحبها أو استعادتها نحو «٧٥٠» مليار دولار حتى عام ١٩٩٠ في حين كانت تبلغ المديونية الخارجية لكل العرب بما فيهم دول النفط «٢٥٠» مليار دولار.

في شباط/ فبراير/ ١٩٩٠ بدأت لعبة تخفيض أسعار النفط .. لقد كانت أسعار النفط في كانون الأول/ ديسمبر، عام ١٩٨٩ تصل إلى «٢١» دولار للبرميل. وكان سوق النفط رائجًا. ولكن الذي حدث أن الكويت بدأت في زيادة إنتاجها من النفط إلى «٥ , ٢» مليون برميل في اليوم في حين أن حصتها كانت بموجب نظام الحصص في الأوبيك هي «٠٩٥ , ١» مليون برميل. إضافة إلى سرقتها نفط الرميلة الجنوبي ورفض إعطاء الأوبيك معلومات عن إنتاجها ونوعيته. لأن نوعية النفط العراقي من الرميلة معروفة .. كما زادت دولة الإمارات العربية إنتاجها أيضًا. وأدى ذلك إلى هبوط الأسعار إلى «١١» دولار في نيسان ١٩٩٠ وإلحاق خسائر بإيرادات العراق تقدر «بمليار» دولار يطرح من سعر البرميل الواحد. وفي هذا الوقت بالذات بدأت الأجهزة للإعلام الأمريكي ومن بعدها أجهزة الإعلام الغربية حملاتها على العراق وتصويره، وكأنه خطر على الخليج. بل وعلى العالم كله.

وبعد أشهر قليلة اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا في ٢٨ شباط/ فبراير/ ١٩٩٠ بإيقاف التسهيلات المصرفية الممنوحة للعراق لاستيراد الرز والقمح الأميركي .. وبذلك بدأت الإدارة الأمريكية الحصار الغذائي على العراق بعد فرضها الحصار العلني عليه. وفي ٣١ آذار ١٩٩٠ تصاعدت حدة التهديدات الأميركية والإسرائيلية للعراق. فصرح نائب رئيس الأركان الإسرائيلي بأن «إسرائيل» تستعد لضرب المفاصل الصناعية الرئيسية في العراق .. وقد رد عليهم الرئيس صدام حسين في خطابه في ٢ نيسان ١٩٩٠ بأن العراق «سيحرق نصف الكيان الصهيوني إذا استخدم ضد العراق السلاح النووي»، وهذه التصريحات التي

هدد بها الرئيس العراقي إسرائيل وضعتها أمام القرار السياسي، والعسكري، وخاصة أن العراق بدأ يصنع ويطور بعض الأسلحة صار غيرها الكيان الصهيوني تهديدًا مباشر إليها، وكذلك الولايات المتحدة التي شعرت بخطورة هذه التصريحات وجديتها وهذا ما حصل بعد حرب الخليج الثانية عندما قام العراق بضرب إسرائيل بصواريخ سام.

انخفاض أسعار النفط :

استمرت أسعار العراق في النفط بالهبوط وأصبح العراق في وضع يهدده بالعجز عن تسديد ديونه البالغة حوالي «٤٠» مليار دولار عدا الفوائد. ومن ثم تعلن البنوك عجزه .. وتتوقف عن منحه تسهيلات مصرفية للشراء بالأجل .. وهذا معناه أن العراق يسدد الديون فقط، ولا يستطيع شراء الغذاء والموارد الأساسية للشعب العراقي وهكذا يكمل الحصار الغذائي والعلمي على العراق .. وتشل قدرة العراق على الاستمرار في بناء قوته واقتصاده.

وفشلت كل مساعي العراق مع الكويت لمعالجة هذا الموضوع. وبرغم اتصالاته المستمرة مع السعودية، والإمارات، وغيرها من دول الخليج استمرت الأسعار في التدهور، وتصرفت الكويت بأسلوب «فظ» تجاه مساعي العراق لإجراء حوار بناء.

وفي ٢٩ مايس ١٩٩٠ انعقدت القمة العربية في بغداد لبحث التهديدات الإسرائيلية الأمريكية.

وبعد انتهاء أعمال القمة بنجاح تحدث الرئيس صدام حسين عن الموضوع بأسلوب موضوعي وأخوي. وقال: «إن الذي هو يحدث حرب على العراق .. وإن الذي ينوي شن الحرب على العراق عليه أن يتوقف عن الأذى»، وفي خطاب له يوم ١٧ تموز/ يوليو/ ١٩٩٠ تحدث عن نفس الموضوع محذرًا من أن «قطع الأعناق ولا

قطع الأرزاق»، ولكن دون جدوى ووسط التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لافتعال معركة مع العراق. لقد كان العراق يتوقع الضربات التي تستهدف مواقعه الإستراتيجية في أي وقت.

العراق يشكو للجامعة العربية الكويت:

اشتكى العراق لدى الجامعة العربية والتقى في جدة وزراء النفط للسعودية والكويت، وقطر، والإمارات .. واتفقوا على الالتزام بحصص الأوبيك .. ولكن لم تمض فترة قصيرة حتى أعلن وزير النفط الكويتي: «أن الكويت لا تلتزم بمقررات اجتماع جدة..»

لقد تعددت المعارك .. إذ فتحت الامبريالية الأميركية والصهيونية وعملاؤها في المنطقة كل صفحات الصراع مع العراق في وقت واحد .. المعركة السياسية .. والمعركة الإعلامية .. والمعركة الاقتصادية وبعد ٢ آب/ أغسطس/ ١٩٩٠ تعددت الأساليب، والأشكال الإعلامية التي اتبعتها الإدارة الأميركية في تهيئة الرأي العام الأميركي، وتعبئته ليكون جاهزًا لشن العدوان العسكري على العراق كأمر حتمي.

ركزت أجهزة الإعلام الأميركية وردت معها أجهزة الإعلام الأوربية أن هناك خطرًا محدقًا بالسعودية نتيجة دخول العراق الكويت. بل إن منطقة الخليج كلها مهددة وهذا يعني أن المصالح الأمريكية والعالمية أصبحت في خطر كبير. ويشكل هذا الخطر تهديدًا للأمن والسلام العالمي.

إرسال قوات أمريكية للسعودية:

وهكذا تم إرسال قوات أميركية إلى السعودية بذريعة أن ذلك تلبية لنداء من السعودية. وبناء على طلبها ورغبتها في الدفاع عن أراضيها .. وعلى مدى الأربع

والعشرين ساعة من دخول القوات العراقية الكويت أذاعت شبكات التليفزيون الأميركي الرئيسية «٤٠» تقريرًا عن «الاجتياح العراقي»، وعن «جيش عراقي يواصل التحرك جنوبًا باتجاه السعودية» ثم أذاعت «١٠» تقارير عن القوات العراقية وتسليحها وإعداد الفرق والحرس الجمهوري، ومستوياتها القتالية .. ثم أفاضت في تقاريرها لتثير الرعب قائلة «إن اجتياح العراق للسعودية سوف يبدأ بالتركيز في المرافق المطارات القريبة من الظهران، والتي تبعد عن الحدود الكويتية ثلاث كيلومترات .. بينما الحقيقة إنها تبعد أكثر من «٤٥٠» كيلومترًا ولكن لتضليل الرأي العام بذلك.

أما الخطوة التالية «فستكون احتلال الرياض عاصمة السعودية .. وتتركز في منطقة الظهران جميع الأهداف الاقتصادية الحيوية التي يؤدي الاستيلاء عليها إلى إغلاق الخليج على السعوديين، وإلى إعاقة الإمدادات العسكرية إلى السعودية».

ومعنى هذا التضليل وهذه الرسالة الإعلامية أن التدخل السريع جدًا أصبح ضرورة حتمية، ولكي يتعاطف الرأي العام الأميركي مع إرسال القطعان .. عرضت أجهزة الإعلام الأميركية صور الدبابات الكويتية المغروسة في رمال الصحراء قرب حدود الكويت مع السعودية على إنها دبابات عراقية في طريقها إلى اجتياح الأراضي السعودية.

وفي خطب الرئيس بوش وتصريحاته في الشهور الثلاثة الأولى وردت كلمة «الدفاع عن السعودية، ٣٩ مرة .. وفي عشرين برنامجًا من الحوار والمناقشات مع وزير الدفاع الأميركي «ديك تشيني» وعدد من المسئولين الأمريكان تردد وصف مهمة القوات الأميركية «١٣٠» مرة على إنها مهمة دفاعية عن السعودية ضد هجوم عراقي محتمل عليها.

وكان الرئيس بوش .. يعلن من حين إلى آخر أن العراق سيخنق الغرب اقتصاديًا إذ سيصبح مالكًا لـ «٢٠٪» من احتياطي النفط في العالم «احتياطي العراق واحتياطي الكويت» أما وزير الخارجية جيمس بيكر، فكان يحذر مما أسماه بالآثار الاقتصادية الوخيمة التي سيو جهها المواطن الأميركي فيقول في تصريح له في جريدة «واشنطن بوست» أن النمو الاقتصادي في أميركا سينخفض إلى النصف ثم يتوقف .. ويعود بوش إلى الظهور في التليفزيون محذرًا بقوله «إن الخزين النفطي الأميركي لا يكفي أكثر من ٨٠ يومًا».

وفي مقابلة له مع شبكة «CBS» التليفزيونية الأميركية يقول بيكر: «إن الخطر الذي سيواجهه المواطن الأميركي هو البطالة. إذ ستضطر الشركات إلى الاستغناء عن خدمات الموظفين والعمال، وتتلاقف أجهزة الإعلام الأميركية هذه «الفرية» وتشبعها بحثًا وتحليلًا .. ثم تتحذ إذاعة صوت أميركا أن البطالة في الولايات المتحدة قد بدأت فعلًا بالارتفاع ومن أجل تسويق الحرب على العراق .. تحدث بوش وخبراؤه عن قرب امتلاك العراق السلاح النووي، فخفضت التقديرات السابقة لفترة امتلاك هذا السلاح من خمس سنوات إلى ستة أشهر، لقد أبدى العراق رغبته في إيجاد حل عربي للقضية. ،تجاوب مع كل الدعوات التي دعت إلى ذلك وإيجاد حل سلمي عادل ومتوازن لحل النزاع وكما يأتي من وجهة النظر العراقية:

العراق يعلن استعداده للانسحاب من الكويت:

١- في إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم «٦٦٠» في مساء الخميس ٢/ ٨/ ١٩٩٠ الذي يدعو في الفقرة «٣» منه «العراق، والكويت إلى البدء بمفاوضات مكثفة لحل خلافاتها. ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. وبوجه خاص جهود الجامعة العربية. أعلن العراق في يوم السبت ٤/ ٨/ ١٩٩٠

استعداده للانسحاب من الكويت .. وبدأ فعلًا بسحب قواته يوم الأحد ٥/ ٨/ ١٩٩٠ .. وأعلن أن الوجبة الأخرى ستسحب في يوم الثلاثاء ٧/ ٨/ ١٩٩٠ وتهيأت فعلًا للانسحاب، وقبل ذلك تم الاتفاق على عقد مؤتمر في جدة لمعالجة الموضوع يضم العراق- مصر- الأردن- السعودية- اليمن .. ولكن المؤتمر لم يعقد ودخلت القوات الأميريكية الأراضي السعودية في نفس الموعد المقرر – للمؤتمر.

٢- ولما فشل الحل الأول .. أعلن العراق في ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ مبادرة ذات طبيعة شاملة تضمنت:

- إعداد ترتيبات انسحاب وفق مبادئ واحدة لانسحاب «إسرائيل» فورًا وبلا شروط من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، وسوريا، ولبنان .. وانسحاب سوريا من لبنان والانسحاب بين العراق وإيران. ووضع ترتيبات لحالة الكويت.
- تنسحب فورًا من السعودية القوات الأميركية، والقوات الأخرى التي استجابت لمؤامرتها وأن تحل محلها قوات عربية يحدد حجمها وجنسيتها وواجباتها وأماكن تواجدها مجلس الأمن يعاونه الأمين العام للأمم المتحدة.
- أن تتجمد فورًا كل قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق وتعود الأمور إلى مجراها الطبيعي في التعامل الاقتصادي والسياسي والعلمي بين العراق ودول العالم.

٣- في لقاءات الرئيس صدام حسين مع الشخصيات العالمية مثل: كورت فالدهايم/ رئيس النمسا الذي التقاه في ٢٦/ ٨/ ١٩٩٠، وجيمي جاكسون/ مرشح الحزب الديمقراطي الأمريكي للرئاسة في ٢٨/ ٨/ ١٩٩٠ .. أبدى العراق استعداده لإجراء تسوية للأزمة بالمفاوضات.

٤- في أيلول/ سبتمبر/ ١٩٩٠ أعلن الرئيس ميتران في الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرة فرنسية قال فيها : «أن كل شيء ممكن على أن يعلن العراق أولًا

نية الانسحاب» .

وعندما استطلع العراق من فرنسا عما تقصده بهذا التصريح لم يجب الفرنسيون عن ذلك.

٥- في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٠ صرح إدوارد هيث/ رئيس وزراء بريطانيا الأسبق أن الرئيس صدام حسين على استعد د لتحقيق تسوية سلمية.

٦- في ٢/ ١١/ ١٩٩٠ أدلى بتصريح مماثل السيد ناكسوني/ رئيس وزراء اليابان الأسبق وقال أن الرئيس صدام حسين أبدى التزامًا جادًا وصادقًا للوصول إلى حل سلمي.

٧- في ٥/ ١١/ ١٩٩٠ أكد المرقف نفسه المستشار الألماني الأسبق «فيلبي براندت»؛ إذ التقى بالرئيس صدام حسين مرتين.

٨- في ١١ و١٢/ ١١/ ١٩٩٠ أكد وزير خارجية الصين استعداد الرئيس صدام حسين لممارسة جهود كبيرة لتحقيق حل سلمي، وأن الصين تؤيد عقد قمة عربية للوصول إلى هذا الحل.

٩- في ١/ ١٢/ ١٩٩٠ قام الرئيس الجزائري الأسبق «بن جديد» بمحاولة جديدة، فطلب زيارة الرياض وواشطن، وقد رفضت السعودية وأميركا استقباله.

الولايات المتحدة تفشل كل المبادرات:

من خلال كل هذه المبادرات يتضح من ذلك أن الولايات المتحدة قد أفشلت كل المبادرات والمحاولات العربية، والمحاولات الأخرى لإيجاد حل سياسي متوازن للوضع. لأن قرار الحرب الأميركية ضد العراق كان قد اتخذ من البداية وقبل ٢/ ٨/ ١٩٩٠ لم تقتصر عملية التضلبل الإعلامي على التزوير والكذب. بل نشطت

في إخفاء الحقائق. وبعد أن سمحت السلطات الأميركية في السعودية بدخول «١٧٢٦» مراسلًا الرياض والظهران .. ولم تسمح لهم بأية زيارات إعلامية لجبهات القتال. وكان لزامًا عليهم أن يحضروا الإيجاز اليومي الذي يقدمه للصحفيين الجنرال شوارزكوف قائد الحملة العسكرية، أو أحد مساعديه في المركز الإعلامي العسكري في كل من الرياض والظهران .. ولا يجوز لهم أن يرسلوا أفلامًا أو تقارير صحفية إلا بعد تراجعها اللجنة العليا للإعلام الحربي .. ولا ترسل إلا عن طريقها .. وعندما بدأت الحرب البرية فرضت القيادة الأميركية تعتيمًا إعلاميًا كاملًا. ولم تكتف بذلك بل احتجزت عشرات من الصحفيين من بينهم «فريد تايلر» مراسل الاسوشتيدبريس و«ويزلي بوكس» مصور مجلة التايم الذي عصبت عيناه واحتجز .. وكان البوليس الحربي يغطي عدسات الكاميرات التليفزيونية لكي لا تلتقط أفلامًا للقتلى الأمريكان الذين أصاب ثكنتهم في الظهران أحد صواريخ الحسين .. كما تسترت على أنباء عودة القتلى والجرحى إلى قاعدة دوفر في ولاية ديلاوير .. وصلت تهديدات إلى داعية السلام المعروف «رامزي كلارك» وروقبت تحركاته وكذبت تصريحاته .. كما صدرت الأوامر إلى شبكات التليفزيون الأميركية بمنع عرض الأفلام التي صورها في العراق عما نجم من آثار قصف المدنيين .. كما طرد المنتج التليفزيوني «جون ألبرت» من شبكة «NBC» على الرغم من أنه خدمها ١٢ سنة؛ لأنه ساعد كلارك في تصوير هذه الأفلام .. واستدعى مكتب التحقيق الفيدرالي الكاتب الصحفي «ستالي ماثيوس» من بنسلفانيا لتقديمه افتتاحية إلى إحدى الصحف في ولايته تدعو إلى إيقاف المجزرة ضد العراق.

وتضايقت الإدارة الأميركية كثيرًا من لقاءات الرئيس صدام حسين مع شبكات التليفزيون الأوربية .. وكان من المقرر أن يذاع لقاء معه مع القناة الإيطالية يوم

٢٤/ ١٢/ ١٩٩٠ إلا أن وزارة الخارجية الإيطالية، أوعزت بعدم إذاعته. فما كان من رئيس قسم الأخبار وزملائه في القناة الإيطالية إلا أن يقدموا استقالتهم .. وقامت ضجة في البرلمان الإيطالي وفي الصحافة. اضطر معها التليفزيون إلى إذاعة اللقاء بعد أسبوعين في ٩/ ١/ ١٩٩١ وقد أصدرت القيادة الأميركية توجهات محددة إلى محرري الصحافة والتليفزيون في إتباع الضوابط الآتية:

١- إعادة تحرير الأخبار بما يخدم أهداف الحملة العسكرية.

٢- الحديث عن قصة «الحاضنات» المختلقة، وتركيزها في الأذهان.

٣- مهاجمة نوايا العراق، وسياسته.

٤- تحريض العراقيين على السلطة، وإثارتهم.

٥- السخرية من المبادرات السلمية العراقية.

٦- إظهار «إسرائيل» بأنها ضحية الصواريخ العراقية.

٧- إظهار الأسرى الأمريكان والإنجليز بأنهم ضحايا صدام حسين.

أما الإذاعات التي كانت تعمل بتوجيه من الإدارة الأميركية، أو بالتعاون مع أهدافها فكانت تبث في اليوم الواحد «٤١٣» ساعة من الأخبار والتلفيقات والدعاية والحرب النفسية الموجهة ضد العراقيين وضد أبناء الأمة العربية.

من خلال هذا العرض تبقى القضية الأساسية مفتوحة دائمًا حتى نجد لها الحلول التي تناسب الجميع. إن البداية هي تلك الحملة التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية ضد العراق من خلال بعض الدول الخليجية وتعني بذلك تلك السياسة النفطية التي يتبعها منذ حين بعض الحكام في دول الخليج تعمدًا في تخفيض أسعار النفط بدون أي مسوغ اقتصادي. وعلى الضد من إرادة غالبية المنتجين في الأوبك ..

وعلى الضد من مصلحة الأمة العربية. وعلى سبيل المثال فإن انخفاض دولار واحد في سعر برميل النفط من جراء هذه السياسة يؤدي إلى انخفاض «ألف مليون دولار» من عائدات العراق سنويًا. وإن تخفيض سعر النفط عن السعر الذي كان سائدًا قبل وقت ليس ببعيد وهو ٢٧ – ٢٨ دولارًا إلى الأسعار المتدهورة التي وصل إليها سعر النفط حاليًا أدى إلى خسارة العراق «أربعة عشر مليار دولار سنويًا» في الوقت الذي تحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل في حياة العراقيين.

هذه هي البداية للأحداث التي جرت بكل وقائعها، وما جرى حولها هي الحقيقة الغائبة عن الكثير من المتبعين لقضايانا القومية وجرت الأحداث، والوقائع من الآخر وليس من البداية وهذه هي البداية.

الحرب العراقية الإيرانية- الخسائر والأرباح:

وقبل هذه الأحداث لابد لنا للعودة إلى الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمانية سنوات أرهقت الدولتين بتحريض من الولايات المتحدة من أجل ضياع قوة البلدين الاقتصادية والعسكرية، وفي الوقت الذي حدثت الحرب العراقية الإيرانية في وقت بلغت فيه دورة السوق حدها الأدنى. وكانت الثورة الإيرانية هي المسئولة عن هذا الوضع. ففي يناير ١٩٧٩ عندما عاد الخميني إلى طهران وتسلم الحكم، هبط الإنتاج إلى ٤٤٥ ألف برميل في اليوم بعد أن كانت قد وصل إلى ٢,٣ مليون برميل في ديسمبر ١٩٧٨ كانت الثورة الإيرانية قد أثارت الذعر في السوق النفطية، فاتجه الجميع إلى شراء النفط، مما أدى إلى مضاعفة الأسعار عام ١٩٧٩. وعندما نشبت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ كان سعر برميل النفط قد وصل إلى ٣١,٧٤ دولارًا للبرميل الواحد.

وفي يناير ١٩٨٠ كان الطلب العالمي على النفط قد وصل إلى أوجه وظل ينخفض بشكل منظم إلى حين اندلاع الحرب .. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨٠ هبط الإنتاج من ٦٤,٩ مليون برميل في اليوم إلى ٦١,٣ مليون برميل في اليوم، وقد عوضت بعض الدول من خارج الأوبيك هذا النقص .. ولكن هذا التعويض زاد من متاعب السوق.

وعندما لجأت السعودية إلى إنتاج ما يزيد عن السقف المحدد لها وهو ٨,٥ ملايين برميل في اليوم حدث إشباع في السوق. وعندما نشبت الحرب كان مخزون العالم غير الشيوعي أصبح ما يوازي ٤-٥ مليارات برميل .. ومن هذه الكمية ١,١ مليار برميل احتياطي للطوارئ .. والباقي حد أدنى لمخزون تشغيل .. وغيره .. وعلى أي حال فقد كانت هذه الكمية الكبيرة تمثل نموذجًا حيًا لإشباع سوق النفط.

نتيجة لهذه المجموعة من العوامل، أدت خسارة المليارات الأربعة من براميل النفط التي تنتجها العراق وإيران إلى ارتفاع أسعار النفط في الأوبك من ٣١,٧٤ دولارًا للبرميل الواحد إلى ٣٠,٦٣ دولارًا للبرميل عام ١٩٨١ .. كما أن هذه الحرب أجلت التأثير الكامل الذي كان من المفروض أن تحدثه التخمة النفطية إلى ما يقرب من سنة!.

خسائر الإنتاج:

كانت الأضرار التي لحقت بالطرفين المتحاربين كبيرة جدًا، ومع ذلك فإن الوقائع تشير إلى أن التقديرات الأولية للأضرار التي أصابت المنشآت النفطية مبالغ فيها. بل إن الأضرار التي حدثت في آبار النفط في حقل نورند في الخليج في أوائل عام ١٩٨٣، وأدى إلى تسرب النفط في الخليج هددت البيئة في هذه المنطقة من الخليج أكثر مما أدى إلى حدوث متاعب فنية، أو زيادة في الأعباء المالية لكلا

الدولتين كتكاليف تنظيف .. يضاف إلى ذلك أن وحدات فصل النفط عن الغاز خرجت بأضرار طفيفة، كما أن الغارات الجوية التي قام بها الطرفان أثبتت أنها غير مؤثرة نسبيًا، في حين أن أكثر الأضرار أهمية حدثت أثناء الحرب حول عبادان، أو نتيجة لغارات الكوماندوز الإيرانيون على ميناء البكر وخور العمايا، وعلى خط النفط العراقي الذي يمر عبر تركيا.

وهكذا فإن الأضرار الحقيقية التي سببتها الحرب تتمثل بالدرجة الأولى في الخسارة التي منيت بها العراق وإيران من عائدات النفط. فهذه الخسائر ذات أهمية بالغة بسبب تصاعد تكاليف الاستمرار في الحرب لدى الجانبين. ومن الصعب تقدير خسائر الطرفين في هذا السبيل، ولكنها على أي حال تصل إلى مئات المليارات من الدولارات. وتأثير الحرب على قطاع النفط في إيران أقل خطورة من تأثيرها على العراق.

ومع ذلك فإن تدمير مصفاة عبادان كان ضربة ساحقة لإيران. بل إن تدمير مصافي النفط في البلدين أحالها إلى مستوردين للنفط المكرر، وبالرغم من أن تدمير مصفاة عبادان أدى إلى توقف تصدير النفط المكرر، فإنه لم يؤثر على صادرات إيران من النفط الخام، ومنشآت تصدير النفط في ميناء خرج التي تعرضت للتدمير أقل مما كان متوقعًا .. فالغارات الجوية لم تكن مؤثرة نسبيًا أن تبعد جزيرة خرج عن الساحل العراقي بشكل يحد من فاعلية الغارات الجوية، كذلك فإن الإيرانيين قد تمكنوا من تجاوز الأضرار التي أصابت المنشآت في الجزيرة (طاقة المنشآت في خرج تعادل ستة ملايين برميل في اليوم).

وبعد توقف الإنتاج فترة بسيطة، عاد الإنتاج الإيراني إلى سابق عهده قبل الحرب ووصل إلى ٥ ,١ مليون برميل في اليوم .. وفي أواخر عام ١٩٨١ وأوائل عام

١٩٨٢ عاد الإنتاج وهبط من جديد، وبدأت إيران تعاني من صعوبات بالغة في تصدير نفطها (خسارة السوق الياباني).

وفي الوقت نفسه عاد الإنتاج الإيراني يرتفع، ولكن بشكل بطيء جدًا .. وفي سبتمبر ١٩٨١ وصل إلى مليون برميل في اليوم، ثم وصل تدريجيًا إلى ١,٢ مليون برميل في اليوم مارس ١٩٨٢. وقد تأثر الإنتاج العراقي بسبب الدمار الذي حدث في مباني تصدير النفط في الخليج. لأن المنشآت أصيبت في خور العمايا التي تعادل طاقتها التصديرية ١,٨ مليون برميل في اليوم، وميناء البكر الذي تعادل طاقته التصديرية ٢,٥ مليون برميل في اليوم. في الأيام الأولى للحرب بغارات الكوماندوز التي نفذها الإيرانيون .. أما الأنابيب التي تزود الميناء بالنفط، فإنها لم تتعرض للتدمير. وطالما أن الحرب مستمرة، فإن العراقيين لا يستطيعون البدء بإصلاح هذه المنشآت.

وإلى جانب الأضرار التي حدثت في الموانى على الخليج، أدت عمليات قصف الناقلات في الخليج إلى إثارة الرعب بين أوساط أصحاب السفن فامتنعوا عن إرسال سفنهم إلى الأقسام الشمالية في الخليج. وكان استيلاء إيران على إحدى البواخر الدانمركية عام ١٩٨١ وغاراتها على الناقلات التي تعبر الخليج، والغارات العراقية على خرج قد أدى إلى ازدياد المخاوف .. فأعلن الطرفان ضمانها لحرية الملاحة في الخليج وقد أفاد هذا الضمان إيران أكثر مما يفيد العراق، لأن إيران هي التي تملك مواني قادرة على التصدير إلى الخليج، وإذا أصلحت العراق منشآتها، فإن مشكلة المخاطر التي تتعرض لها السفن التي تستخدم المواني العراقية تظل قائمة.

اضطر إغلاق مواني العراق على لخليج إلى الاعتماد كليًا على خط النفط الذي يصلها بالبحر الأبيض المتوسط. وقد أصلحت العراق خط النفط الذي يمر عبر

تركيا بطاقة تعادل ٧٠٠ ألف برميل في اليوم. أما الخط الآخر الذي يمر عبر سوريا بطاقة قدرها ١,٤ مليون برميل في اليوم فقد توقف. فمعمل التكرير الخاص بهذا الخط في طرابلس لبنان توقف بسبب الحرب اللبنانية عامي ١٩٧٥- ١٩٧٦ بينما بقى صالحًا للعمل. ولكن تردي العلاقات بين العراق وسوريا أدى إلى إغلاق الخط، وبالرغم من كل هذه المشاكل ظل إنتاج النفط في العراق يتصاعد ووصل إلى ١,٤ مليون برميل في اليوم في فبراير ١٩٨٢.

وفي هذه الفترة وجهت السياسة ضربة جديدة للعراق، فقد وصلت العلاقات العراقية السورية إلى قمة التوتر واتخذ الرئيس حافظ الأسد خطوة لا سابق لها فخرج عن الاجتماع العربي، وأعلن وقوفه إلى جانب إيران في الحرب .. وقام وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام بزيارة لطهران خلال الفترة من ١٣-١٧ مارس ١٩٨٢ وقع خلالها اتفاقية تجارية مع حكومة طهران وبعد ذلك بشهر واحد أغلقت سوريا حدودها مع العراق، كما أغلقت خط النفط ولم يتبقى للعراق سوى خط النفط الذي يصلها بدور ببترول تركيا.

ومن الجدير بالملاحظة أن الإنتاج العراقي هبط هبوطًا ملحوظًا في إبريل ومايو ١٩٨٢ بينما زاد الإنتاج الإيراني .. وهذا يقلل من أهمية الاعتبارات الاقتصادية البحتة في إنتاج النفط في العراق وإيران، من حيث تأثره بالحرب. ففي الوقت الذي استعادت إيران فيه معدلاتها السابقة في الإنتاج، فإنها بحاجة إلى الدخل النفطي لحماية اقتصادها وتغذية آلتها الحربية، بينما العراق يعتمد على المساعدات التي يتلقاها من الأشقاء العرب. وحاجة إيران إلى العملة الصعبة دفعها إلى تسويق نفطها بأية وسيلة ممكنة. وقد نجحت هذه الإستراتيجية إلى حد ما واستعادت حكومة الخميني النقود التي وقعتها مع اليابان بمعدل ١٨٠ ألف برميل يوميًا في

منتصف عام ١٩٨٢. كما حاول الإيرانيون الاستيلاء على زبائن العراق في السوق العالمي، خصوصًا بعد توقف خط نفط العراق الذي يمر عبر سوريا عن العمل .. وكانت النتيجة أن العراق حاول شراء النفط السعودي لإعادة بيعه إلى عملائه، وفي الوقت الذي لن يحقق فيه العراق أية أرباح من وراء هذه العملية، فإنه لن يخسر عملائه.

الكارثة الاقتصادية:

وتمكن العراق من تجنب الكارثة لاقتصادية كما استمر في تمويل لجهوده الحرب عن طريق الأموال التي تصله من دول الخليج والتي زادت في مجموعها عن ٢٥ مليار دولار لغاية نهاية عام ١٩٨٢. وأدت هذه المساعدات التي تقدمها دول الخليج للعراق إلى إثارة حقد إيران، وانتشار المخاوف من احتمال حدوث هجوم على منشآت دول الخليج النفطية. وبالرغم من أن إيران تنفي ذلك إلا أنها هاجمت منشآت غير نفطية في الكويت في أكتوبر ١٩٨١.

وهكذا فإن علاقات إيران مع جيرانها في الخليج سياسيًا وداخل الأوبك ستظل متوترة طالما أن الحرب مستمرة!!

أرباح وخسائر:

الأضرار الإجمالية التي أصابت قتصاد البلدين بسبب الحرب بلغت أرقامًا خيالية .. فهي تشمل خسارة العائدات، ودمار المنشآت النفطية وغير النفطية، وتمويل المجهود الحربي .. وكل ذلك يصل إلى عشرات المليارات من الدولارات.

وحتى الآن لم تنته الحرب العراقية الإيرانية .. كذلك لم تنقشع أزمة التخمة النفطية .. وليس هناك ما يشير إلى نهاية لهذين المأزقين قريبًا .. ولأن النفط الإيراني

والعراقي بقى خارج السوق خلال فترة التخمة يمكن القول أن الحرب أدخلت عنصرًا من الاستقرار في السوق العالمي (!!) وإذا استمرت الحرب إلى ما بعد انتهاء التخمة النفطية فإن هذا الوضع سيتغير .. ذلك لأن انتعاش الاقتصاد العالمي، وازدياد الطلب على النفط، وسط غياب النفطيين العراقي والإيراني عن السوق، سيحدثان نقصًا في الإمدادات النفطية، بما يرافق ذلك من ارتفاع في الأسعار بشكل يتعدى طاقة السوق، وتعدد دوره النقص والتخمة في السوق إلى العمل من جديد.

وفي الجانب الآخر فإن استمرار الحرب أدى إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار داخل الأوبك .. فحاجة إيران إلى رفع إيراداتها دفعتها إلى تجاهل المعدلات التي فرضتها الأوبك .. لزيادة حصتها في السوق على حساب شركائها في الأوبك. وهذا الأمر أدى إلى حدوث ضغوط على الأسعار كاد يدفعها إلى الهبوط. وأدى إقدام السعودية على تخفيض إنتاجها من ٥ , ١٠ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨١ إلى ما يقل عن أربعة ملايين من البراميل يوميًا عام ١٩٨٣، إلى إيقاف هذا الاتجاه.

وعندما أعلن السعوديون أنهم لن يخفظوا الإنتاج إلى ما دون ذلك طالبوا الأوبك بتخفيض الأسعار، كان تعنت إيران في المطالبة بحصة أكبر من السوق هو الذي حال دون توصل الأوبك إلى اتفاق، وتم التوصل إلى اتفاق بتخفيض السعر بمعدل ٥ دولارات للبرميل الواحد، في مارس ١٩٨٣، ولكن هذا الاتفاق معرض للنسف لأكثر من سبب، ليس أقلها أن إيران لن توافق على تحديد الأسعار وفقًا للاتفاقية.

والمبالغ التي تدفعها الدول العربية للعراق عامل من العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في السوق النفطي. لأن انخفاض عائدات النفط سيجعل من الصعب الاستمرار في دفع هذه المساعدات، التي ستظل من وجهة النظر العربية ضرورية

للغاية في الناحيتين السياسية، والإستراتيجية لصمود العراق. والدول الخليجية في وضع مالي جيد بالنسبة لباقي دول الأوبك، ولكن إذا استمر الانخفاض في العائدات بسبب التخمة النفطية، فإن المساعدات التي تقدمها الدول الخليجية للعراق ستصبح عاملًا مهمًا في سياستها النفطية.

وليس هناك شك في أن انتهاء الحرب سيؤدي إلى إنعاش العراق وإيران والمنطقة ككل .. والمفاوضات التي تمت في إبريل ١٩٨٣ لتحقيق تعادل بين دول الخليج للحد من انتشار بقعة الزيت يمكن أن تكون خطوة في هذا السبيل .. وبالرغم من البوادر التي صدرت عن العراق بأنه يرحب بمثل هذه الخطوة، رفضت إيران الربط بين مساعي الحد من انتشار بقعة الزيت ووقف إطلاق النار.

شبكات احتياطية:

والخط الاستراتيجي الذي يصل نفط الجنوب العراقي بالمصبات الشمالية والعكس تحسبًا للطوارئ، من أهم الاتجاهات التي اتخذتها العراق أخيرًا، إذ لولا ذلك الخط الاستراتيجي، لكان النفط لعراقي قد انقطع نهائيًا عن الأسواق بفعل الحصار السوري.

والاعتبارات التي دفعت العراق إلى هذا الاتجاه الاحتياطي هو نفس الاعتبار الذي يدعوها إلى اتجاه آخر بتشغيل خط جديد عبر الأردن إلى ميناء العقبة الأردني بشكل يسمح باستغلال جزء من الخط القديم المتجه إلى حيفا في فلسطين. وهو الجزء الذي يمر في الأراضي العراقية حتى بلدة «حديثة»، بمعنى أن الخط الجديد سوف يمتد من «حديثة» إلى العقبة موصولًا بخط كركوك الشمالي وبخط البصرة الجنوبي، فيكون امتداد للخط الاستراتيجي. وإذا اعتمد خط «حديثة»، فإن طاقته سوف تكون بحدود ٦٠٠ ألف برميل في اليوم، أما إذا تقرر بناء خط جديد قطر ٤٨

بوصة من كركوك إلى العقبة مباشرة، فإن طاقة الخط يمكن أن ترتفع إلى مليون برميل في اليوم.

ويتخذ الاتجاه الثالث خط من البصرة إلى البحر الأحمر عبر الأراضي السعودية. وكانت المملكة السعودية قد وافقت على المشروع وقيل: أن شركات غربية كانت ستتولى إنجازه، وستكون طاقة هذا الخط في حدود ١,٥ مليون برميل يوميًا.

وتقول الأنباء «أن اكتمال هذه الشبكة يعيد العراق إلى مرتبته السابقة في سوق النفط بحيث تبلغ صادراته ٣,٥ مليون برميل في اليوم. إلا أن الشواهد توحي بأن العراق لن ينتظر اكتمال هذه الخطوط لاستعادة أسواقه، لكنه يباشر من الآن إجراء ترتيبات لمد زبائنه التقليديين في أوربا، وبالخصوص فرنسا، وإيطاليا، واسبانيا بكميات من «القروض النفطية» التي تعطيها له السعودية، والكويت، وبقية دول الخليج .. وهي قروض تعرف بأنها للتخفيف من أعباء الحرب التي أحدثت ضائقة في المدفوعات العراقية والتزاماته الخارجية.

وتبلغ الكميات التي تقدم للعراق على هذا السبيل حوالي ٣٠٠ ألف برميل في اليوم منها ٢٥٠ ألف من السعودية و٥٠ ألفًا من الكويت. وتقول الأنباء ان اتفاق بين العراقيين والخليجيين يقضي بزيادة هذا القرض النفطي إلى ٥٠٠ ألف برميل في اليوم من السعودية ١٥٠ ألفًا من بقية دول الخليج. ويتوقف رفع هذه الكميات من السعودية على موافقة المشترين التقليديين للنفط العراقي على شحن الكميات الإضافية من الموانى السعودية في رأس تنوره «والجبيل» على أن تستمر هذه القروض النفطية الخليجية للعراق إلى عام ١٩٨٦، أي: إلى ما بعد اكتمال من الشبكات الجديدة عبر السعودية، والأردن، وتركيا بحيث يتسنى للعراقيين استعادة أسواقه وتسديد ديونها.

وفيما يتعلق بالخط الأول عبر تركيا حصل العراق على قرض قيمته ١٢٠ مليون دولار عن طريق الشركة المصرفية اعربية في البحرين، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لتمويل الجزء المار في الأراضي العراقية من المشروع.

أما الجزء الثاني من الخط عبر الأراضي الأردنية، فتقوم بدراسته لجنة أردنية- عراقية مشتركة ينتظر أن تنتهي من وضع تقريرها مطلع هذا الشهر. وهناك اتجاه تتبناه الأردن بإمكانية إنشاء مصفاة كبرى لتكرير البترول في العقبة تستمد ما تحتاج إليه من النفط عبر الخط المقترح لتلبية 'حتياجات الاستهلاك المحلي في الأردن بعد الخلافات المزمنة مع «التابلاين» التي ستقفل خطها من السعودية على مصفاة «الزرقا» في الأردن، وإلى مصفاة «الزهراني» في لبنان.

إنتاج العراق، وإيران، والأوبك، و لعالم ما بين عامي ١٩٧٨/ ١٩٨٢

السنة	الشهر	إيران	العراق	أوبك	العالم
١٩٧٨	يوليو	٥,٨٤٨	٢,٤٠٠	٢٩,٤٠١	٦٣,٣٠١
	أغسطس	٥,٨٤٧	٢,٦٥٠	٢٩,٩٤٥	٦٣,١٣١
	سبتمبر	٦,٠٩٣	٢,٩٠٠	٣٢,٠٤٨	٦٥,٢٦٦
	أكتوبر	٥,٥٤٠	٣,٠٠٠	٣١,٩٦٠	٦٥,٢٧٥
	نوفمبر	٣,٤٩٣	٣,١٠٠	٣١,٧٧٥	٦٥,٧٢٢
	ديسمبر	٣,٣٧١	٣,٠٩٧	٣٠,٥٣٦	٦٤,٥٨٠
١٩٨٢	يناير	١,١٠٠	١,٣٠٠	٢٠,٩١٦	٥٦,٩٠٣
	فبراير	١,٠٠٠	١,٤٠٠	١٩,٨٥٤	٥٦,٣٥٧
	مارس	١,١٠٠	١,٢٠٠	١٧,٨٧٧	٥٣,٧١٠

الحصار على العراق والأمن القومي العربي

ولم يتوقف العدوان الأمريكي الصهيوني على العراق.. إذ اتخذ شكلًا آخر فبدلًا من سياسة القتل بالقنابل والصواريخ تحولت سياسته إلى القتل بالتجويع والحصار الذي لم يقتصر على الاقتصاد والنشاط التنموي. بل شمل الغذاء والدواء .. انطلاقًا مما قاله جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق.

حيث حدد بيكر خطة حكومته التي التزمت بها إدارة كلينتون فيما بعد، وذلك في تصريح له في جنيف في ٩/ ١/ ١٩٩١ وهي:

١- لم يكن الهدف للعدوان مقتصرًا على الكويت .. وإنما الإطاحة بالنظام الحالي.

٢- إننا سندمر من خلال الحرب على كل شيء واضح في العراق من أجل بنائه.

٣- ستتحول العراق إلى دولة ضعيفة جدًا ومتخلفة.

٤- سنرجعكم يقصد العراق .. إلى عصر ما قبل الصناعة.

إن الحرب هي تعبير بلغة السلاح عن حالة وجود أزمات اقتصادية واجتماعية مستعصية الحل تمر بها الدول والشعوب في العالم. وبذلك تكون البواعث الأساسية للحروب التي وقعت في العالم اقتصادية .. فالحرب العالمية الثانية على سبيل المثال.

كانت فيها ألمانيا في وضع اقتصادي وصلها إلى أعلى درجات التطور الصناعي .. وكانت في الوقت نفسه تعاني نقصًا في المواد الأولية لصناعتها وفي الطاقة أيضًا. فضلًا عن الأهداف التوسعية الأخرى أهمها البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها. وهكذا جاءت الحرب العالمية الثانية ووقعت على أساس اقتصادي .. وإذا أخذنا حرب الخليج الثانية .. وحللنا الباعث الحقيقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية من تجميع ثلاثين دولة وجيشًا من أجل الهجوم على بلد من دول العالم الثالث صغير بمساحته، وبعدد سكانه مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، ودول التحالف لابد إذن من وجود شيء أعظم بكثير من خراج الجيش العراقي من الكويت.

وفي تقدير كل الباحثين والمحللين السياسيين أن الحرب بدأت ببواعث اقتصادية. وهي مستمرة بوسائل اقتصادية وستنتهي هكذا.

إن القلق الأمريكي من بروز أوروبا واليابان كقوتين اقتصاديتين سياسيتين هو القلق المبرر بالنسبة إلى مصالح أمريكا العليا وأمنها الاقتصادي فضلًا عن قلقها الأكثر خطورة، والمتمثل بتدهور اقتصادها، وزيادة مديونيتها الداخلية والخارجية بحيث أخذ يهدد تهديدًا خطيرًا اقتصادها القومي، وأمنها ووجودها والسؤال الذي طرح نفسه هو: أليس ما ذكرناه يعطي أمريكا تبريرات كافية بأن تصدر أزمتها إلى خارج حدودها ويعطيها مبررات بأن تخوض عددًا من الحروب، لا حربًا واحدة من أجل تحقيق أهدافها الامبريالية البغيضة؟

إن العوامل الاقتصادية آنفة الذكر .. هي التي دفعت أمريكا بفلسفتها العدوانية إلى أن تجند كل الجيوش لتغزو البلاد العربية التي تحتوي على أعلى احتياطي نفطي في العالم. إذ يمثل الاحتياطي النفطي لدول الخليج، ومن ضمنها العراق ٨١٪ من الاحتياطي العالمي.

وتسعى الولايات المتحدة من خلال سيطرتها على منابع النفط إلى التحكم باقتصاديات العالم وبالأخص أوروبا واليابان اللتين تعتمدان على أكثر من ٨٥٪ من مصادر الطاقة من نفط الخليج الذي يعد بمثابة عصب الحياة وسر ديمومتها للاقتصاد الأوروبي والياباني . من هنا تتضح الأهداف الحقيقية لمجيء الولايات المتحدة إلى المنطقة فهي ليست كما أعلن «لتحرير الكويت»، وإنما للسيطرة على منابع النفط، وهذا يعني السيطرة والتحكم في الاقتصاد العالمي»

أخذت حرب الخليج الثانية ثلاث مراحل .. هذه المراحل الثلاث مترابطة جميعًا .. وحدد لكل مرحلة هدف اقتصادي يخدم المرحلة التي تليها .. لذلك نرى أن المعركة قد صممت أساسًا باتجاه تحطيم الاقتصاد العراقي .. ومن ثم انهيار المجتمع والسلطة السياسية بدلًا من إعطاء خسائر بشرية جسيمة إذا ما استخدم الأسلوب العسكري لإسقاط النظام .. علمًا بأن أمريكا عندما تقدم على عمل ما .. تأخذ بالحسبان خسارتها وربحها وتتخذ القرار الذي يناسبها وعلى وفق هذا المنطق – لذا فإن الاعتبار الاقتصادي كان العامل الحاسم لقرار الرئيس الأمريكي بوقف إطلاق النار– فضلًا عن الاعتبارات السياسية والنفسية، وحساب الربح، والخسارة البشرية التي سيتكبدها إذا ما استمرت المعارك .. إذ اقترح على القيادة الأمريكية أن تحاصر العراق اقتصاديًا بعد تدميره بناه الارتكازية. وإذ ذاك سينهار الاقتصاد العراقي وتسهل مهامه إسقاط السلطة في العراق. ويحفظ الأمريكيون دماءهم التي ستهدر في حالة دخولها معارك عسكرية برية .. فجاء القرار مستندًا إلى عوامله الاقتصادية.

ونلاحظ أن الضربة العسكرية الأولى التي استخدم فيها المعتدون الصواريخ البعيدة المدى والطائرات استهدفت .. إضافة إلى ضرب القطاعات العسكرية .. والبنية التحتية في المجتمع بشقيه الاجتماعي والتقني. فقد دمرت بحدود ٨٥٪ من

البنية التحتية، والمتمثلة بطرق المواصلات، والجسور، والقناطر، والسدود، ومصادر الطاقة والماء والمعامل والمزارع والمستشفيات والمدارس وغيرها .. مما أدى على تعطيل الحياة على نحو كامل، وأثر تأثيرًا كبيرًا في جانب آخر وضرب أحد عناصره الأساسية والمتمثل بالإنتاج الوطني بشقيه للصناعي والزراعي.

إن الحصار الاقتصادي الذي خططت له أمريكا لتحطيم الاقتصاد العراقي قد سد جميع المنافذ التجارية بين العراق والعالم الخارجي أي: أن العلاقات التجارية الدولية بين العراق والعالم الخارجي قد أغلقت تمامًا بشكل مطلق ولا نظير له في تاريخ العالم. وكما هو معروف إن لاستيرادات الخارجية تمثل أحد أركان عناصر العرض الكلي.

إن الحصار الشامل استهدف تدمير البنية الارتكازية المادية، والخدمية، ولتعطيل العملية الإنتاجية أولًا .. وإصابة النشاط الاقتصادي للعراق بالشلل التام. ومن ثم انهيار نظامه الاقتصادي ثانيًا .. مترامنًا مع العدوان والحصار وصولًا إلى:

أولاً: خلق تدهور خطير ونقص حاد في مجال الإنتاج الصناعي والزراعي. وتعطيل الخدمات العامة بأشكالها المختلفة على نحو يصبح نسبة العرض الكلي من السلع والخدمات قاصرًا تمامًا عن مواجهة مستويات الطلب من السلع والخدمات بحيث تشكل كهذه الفجوة بين الجانبين أساسًا لتنامي حدة الضغوط وبآثارها الاقتصادية، والاجتماعية فضلًا عن الضغط الذي تولده الحرب النفسية، والإعلامية، والسياسية لخلق مستوى من التوقعات التشاؤمية لدى الأفراد.

ثانيًا: حرمان العراق ومنعه من الحصول على إيراداته بالعملة الأجنبية من صادراته النفطية والتصرف بأرصدته بالعملات الأجنبية في الخارج .. وتضييق منافذ الاقتراض الخارجي لتعطيل قدرته التمويلية على الاستيراد من الخارج

وقدرته على تمويل إنفاقه في الداخل دون الاعتماد على موارد حقيقية لتمويل هذا الإنفاق.

ثالثًا: المراهنة على حصيلة التدمير الشامل للبنية الارتكازية والمشاريع والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وعلى الآثار التي يخلفها الحصار الشامل ويخلفها التضخم وتدهور سعر الصرف للعملة الوطنية، ومن ثم العجز عن تلبية الاحتياجات الضرورية والأساسية لإدامة الحياة مما يحقق الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة والصهيونية وحلفاؤهما .. حيث كانت المراهنة على إيصال المجتمع العراقي إلى حافة المجاعة الشاملة التي تقود للحرب الأهلية التي لا يحمد عقباها.

وأمام هذه الحالة المتدهورة للاقتصاد العراقي .. كان المراقبون السياسيون والاقتصاديون، والمعنيون بشؤون الدراسات الإستراتيجية الدولية، والإقليمية يتتبعون بدقة الوضع الاقتصادي الخطير الذي وضع شعب العراق في اختبار لم تعهده المجتمعات الأخرى حتى كان الكثير من المراقبين يعتقد أن الانهيار قادم لا محالة وواقع فعلًا.

إن الخطير في الآثار السلبية للحصار هو طابعها التراكمي، وامتداد تأثيرها على كل القطاعات الأخرى، وأدى ذلك إلى خلل كبير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

إن العراق كما وصفه بعض المراقبين أشبه بمعسكر احتجاز واسع منسي من العالم ومحروم من وسائل الحياة على المدى المنظور، وذلك بسبب العقوبات الإجرامية التي تعد الأكثر شمولًا ولم يسبق لها مثيل في تاريخ العقوبات اتخذتها الولايات المتحدة منذ ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ ثم قوتها بقرار مجلس الأمن رقم

٦٦١ في ٦ آب/ أغسطس الذي تضمن إعلان المقاطعة التجارية والمالية والاقتصادية والعسكرية الشاملة، وفرضت الإجراءات العقابية حظرًا شاملًا على كل صادرات العراق ومستورداته من البضائع والخدمات. وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية تبنى مجلس الأمن في ٢٥ آب/ أغسطس القرار ٦٦٥ وأنشأ حصارًا بحريًا لتقوية فاعلية نظام العقوبات حيث إجازة استخدام القوة لفرض احترام الحظر على العراق طبقًا للقرار ٦٦١ وبعد شهر شدد من الحظر وقرر تطبيق القرار ٦٦١ ليشمل كل وسائط النقل بما فيها الطائرات؛ وحيث أن الحظر في هذه الحالة يعد إجراء حرب ويتطلب تحويلًا محددًا بمقتضى المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أجهز الحصار الذي هو شكل آخر للحرب غير المسلحة والصامتة والمضنية على العراق بشكل مروع فالذين توفوا نتيجته من الشعب العراقي أكثر من الذين قتلوا بسبب العمليات الحربية. إن الحصار على الشعب العراقي تجاوز كل الخطوط الحمراء وأثبت هذا الحصار فشله في إحداث تغيير في النظام بل أسفر عن تقويته وعدم إضعاف قدرته وقدرته البنية الإنسانية والسياسية. وأن العقوبات الاقتصادية دمرت الهيكل الاجتماعي للطبقة المدنية في العراق.

كذلك ربط العقوبات بتحقيق نزع السلاح سياسة ليست فقط لا إنسانية، وإنما هي أيضًا أداة في ازدواجية سياسات الآخرين.

وإن استخدام العقوبات الشاملة أداة من أدوات العزل، والاحتواء بدون إطار زمني محدد لتحقيق أهداف ضد النظام أدى إلى تحويل شعب العراق إلى قنبلة زمنية موقوتة قد تنفجر نقمة على المنطقة مستقبلًا وتهدد استقرارها في الصميم.

وإن استمرارية العمليات العسكرية الأمريكية والبريطانية المستمرة، وفرض حظر الطيران في جنوب، وشمال العراق بقرار أمريكي بريطاني وبدون صلاحية

دولية من مجلس الأمن .. تغذى العداء للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

إن الحصار الاقتصادي والعقوبات ستظل قائمة وشعب العراق وحده يدفع ثمن الجوع ونقص الدواء وشح الغذاء والموت لأطفاله.

إن خطورة استمرار الحصار على العراق طيلة هذه السنوات والاستنزاف البشري والاقتصادي للعراق، هو خطر يهدد الأمن القومي العربي. حيث للعراق قوته الاقتصادية والبشرية والعسكرية معادلة ثابتة في الإستراتيجية العربية وأن خروج العراق من هذه المعادلة تهديد للأمن القومي العربي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بخروج العراق من المعادلة العربية والتوازن الاستراتيجي. لفسح وفرض الإرادة الإسرائيلية والهيمنة على المنطقة العربية، وأن العربدة الإسرائيلية مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية هي دليل على فقدان التوازن الاستراتيجي بخروج العراق بعد تدمير قوته العسكرية والاقتصادية بقرارات أمريكية واستمرار العدوان عليه.

لقد خسر العراق طيلة سنوات الحصار ١٤٠ مليار دولار من صادراته من البترول .. هذا المبلغ جزء من الخسائر الأخرى التي فقدها العراق بسبب منع صادراته للدول الأخرى والعالم.

إن استمرار هذا الحصار الجائر على العراق هو استمرارية التهديد للأمن القومي العربي، ومهما يكن فالعراق قوة إقليمية هامة لها دورها في استقرار المنطقة والدفاع عن الوطن العربي. وإن أراد بعض الحكام العرب إحجام هذه القوة العراقية بمحاولات الاستعانة بالقوات الأجنبية للدفاع عن مصالحهم. فيبقى العراق القوة الدائمة التي لها وجودها وقوتها وسيطرتها على قرارها الوطني وعلى المنطقة. إن

محاولة إخراج العراق من المعادلة الإستراتيجية لبعض الأنظمة العربية ذات المصالح المشتركة مع المخطط الأمريكي الصهيوني هو تكريس للوجود الأمريكي في المنطقة وتهديد دائم للمصالح وللثروة العربية.

النفط وبداية أزمة حرب الخليج الثانية:

تتجسد السياسة النفطية العراقية جوانب مواجهة الهيمنة الاحتكارية الأجنبية وضمان الاستثمار الأمثل للموارد والثروات القومية؛ إذ يمكن تأثير ثلاث حلقات مترابطة في إطار إستراتيجية العراق في المجال النفطي تهدف جميعها إلى إدماج النفط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بعد أن كانت جهود الشركات الاحتكارية موجهة إلى عزل القطاع النفطي عن مجريات التطور في العراق في المرحلة السابقة.

وتتجلى هذه الحلقات الثلاث فيما يأتي:

- الاستثمار الوطني المباشر للنفط، وقد أثير في الوثائق الأولى للثورة ويضفي بيان إعلانها إلى المفهوم الاستثماري للنفط وطنيًا وعلى نحو مباشر .. ولهذا بادرت الحكومة منذ عام ١٩٦٩ إلى توقيع اتفاقية التعاون مع الاتحاد السوفييتي السابق لاستثمار حقل الرميلة الشمالي وطنيًا وعلى نحو مباشر، وكانت بداية الصادرات النفطية من حقل الرميلة عام ١٩٧٢ . في حين اتجهت الكوادر الوطنية إلى استثمار حقول أخرى.

واعتمدت الحكومة العراقية مبدأ تأميم النفط بهدف تخليصه من السيطرة الأجنبية التأميم في الأول من حزيرن عام ١٩٧٢ في حين استكملت في السنوات اللاحقة لتضع كامل الثروة النفطية في خدمة التطور الناجز للعراق.

- تنمية الصناعة النفطية .. وتركزت الجهود في سنوات الثروة في تحقيق قفزة

نوعية في مجال صناعة النفط الاستخراجية والتمويلية .. إذ تتابعت عمليات استكشاف الحقول النفطية الجديدة والتنقيب عن النفط في عدد متزايد من الآبار وإنجاز العمليات اللاحقة كافة اعتمادًا على الكوادر الوطنية في حين تزايد عدد المصافي النفطية ومعامل إنتاج الدهون فضلًا عن المنشآت المنتجة للغاز السائل وبقية المشتقات الهيدروكاربونية.

واستطاعت الكوادر الوطنية أن تكشف الكثير من المكامن الغازية المستقلة بهدف تأمين كفاية الغاز السائل لاحتياجات العراق الآن، وفي المستقبل مع إدخال الغاز الطبيعي ميدان التصدير .. وعلى صعيد بعض المؤشرات التي قد تفيد في معرفة كميات إنتاج النفط وصادراته تجد أن العراق أنتج عام ١٩٨٠ من النفط كمية قدرها «٢٦٤٦» ألف برميل يوميًا ارتفعت إلى «٢٧٤٠» ألف برميل في اليوم في عام ١٩٨٨.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن كمية وقيمة الصادرات النفطية انخفضت بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨ من جراء الظروف التي عاشها العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية فضلًا عن انخفاض قيمة البرميل الواحد من النفط في الأسواق الدولية .. ولعل من المنجزات المهمة في القطاع النفطي إقامة الكثير من خطوط النقل والتسويق بهدف إعطاء العراق المرونة العالية في تصدير نفطه إلى أنحاء العالم شتى .. إذ أنجز الخط الاستراتيجي الذي يؤمن ربط الحقول الشمالية بالجنوبية وبمنافذ التصدير على وفق قواعد مرنة فضلًا عن إنجاز الخط العراقي عبر السعودية .. ففي عام ١٩٧٥ استكمل الخط الاستراتيجي في حين أنجزت المرحلة الأولى من الخط العراقي- التركي عام ١٩٧٧ وأكملت مرحلته الثانية عام ١٩٨٧ لتبلغ طاقته التصديرية ١,٢ مليون برميل يوميًا.

وفي النصف الثاني من الثمانينيات تم إنجاز الخط العراقي عبر السعودية بطاقة تصديرية تزيد على مليون برميل يوميًا، وعلى صعيد الاحتياطات النفطية ارتفعت مؤشراتها المثبتة من ٣٢ إلى ١١٢ مليار برميل بين عامي ١٩٧٠ – ١٩٩٢ في حين بلغت الاحتياجات شبه المثبتة ٤٦ مليار برميل. إذ تحققت هذه الإنجازات نتيجة لزيادة فاعلية عمليات الاستكشاف والتنقيب التي مارستها الكوادر والأجهزة الفنية والوطنية.

ويمتاز النفط المنتج من الحقول العراقية بالجودة والتنوع المرغوبين في صناعة النفط العالمية .. إذ تتراوح كثافة معظم النفط العراقي المنتج بين ٣٤-٣٦ درجة بمقاييس معهد البترول الأمريكي.

كما أن هناك نفطًا خفيفًا في بعض الحقول ترتفع درجة كثافته إلى ٤٢ درجة فضلًا عن الاحتياجات الكبرى في النفط المتوسط والثقيل الذي تصل كثافته إلى ٢٣ درجة أو أقل من ذلك.

ويزخر العراق بثروات ضخمة من الغاز الطبيعي .. وقد اتجهت الجهود لاستثمار كامل الغاز الطبيعي المصاحب لنفط الخام إضافة إلى التوجه نحو استكشاف المكامن الغازية المستقلة لاستخدام الغاز في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وإنتاج الأسمنت والطابوق ومشاريع التصفية ومحطات ضخ النفط في خطوط الأنابيب ومشاريع البتروكيماويات والأسمدة فضلًا عن الاستخدامات المنزلية على نطاق واسع.

وتتكون احتياجات الغاز في العراق من ثلاث مصادر هي:

١- الغاز المصاحب للنفط لخام المنتج .. وتقدر احتياطياته الثابتة بحدود ٧٥٠ مليار متر مكعب.

٢- القبب الغازية التي تعلو المكامن النفطية في معظم الحقول العراقية، وتقدر احتياطيات هذا النوع من الغاز بنحو ٢٥٠ مليار متر مكعب.

٣- الغاز من المكامن المستقلة التي تحتوي على الغاز الطبيعي فقط واكتشف الكثير منها حتى الآن، وتؤكد المؤشرات وجود كميات هائلة من الغاز الطبيعي وتشير التقديرات الأولية إلى أن حجم الاحتياطيات في هذه المكامن يصل إلى ٣٠٠ مليار متر مكعب .. وتجدر الإشارة إلى أن طاقة التصفية في العراق تضاعف خمس مرات في حين تنتج المصافي العراقية في الوقت الحاضر بنزين السيارات والنفط الأبيض ووقود الطائرات، وزيت الغاز، وزيت الديزل، والزيوت الأساسية والجاهزة، والنفط الأسود، والغاز الجاف، والشموع، والشحوم والأسفلت والكبريت.

حرب الخليج الثانية .. ليست حربًا وقعت أو حصارًا فرض بسبب دخول العراق الكويت .. إنما هي ذروة صراع طويل بين موقفين لكل منهما أهدافه .. موقف إمبريالي عدواني وموقف حضاري إنساني وموقف يسعى إلى الهيمنة والاستعباد وموقف يؤمن بالاستقلال والعدالة.

الرؤية العراقية القومية للنفط:

فتتلخص في أن النفط مادة حيوية في الاقتصاد العراقي والغربي والعالمي، لأن فيه منافع للمنتجين «العرب»، وللمستهلكين «الدول الصناعية والدول النامية» ويجب أن يباع بأسعار عادلة لا تعط حقوق المنتجين العرب، ولا ترهق المستهلكين «الدول الأخرى» وهذا الشعار رفعة العراق منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا في كل مؤتمرات الأوبيك والأوساط الدولية؛ ولأن النفط هو مادة عراقية وعربية وليس نفطًا أمريكيًا أو بريطانيًا، فإن عوائده يجب أن تستخدم لأغراض التنمية القطرية

والقومية، وليس لخدمة المصالح غير المشروعة لأمريكا وبريطانيا.

لذلك سعى العراق في قمة عمان عام ١٩٨٠ إلى إنشاء الصندوق العربي للتنمية برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار .. وأسهم فيه بالرغم من استمرار الحرب العراقية الإيرانية أن هذا المشروع الذي لم تكتب له الحياة لتنصل دول الخليج منه .. كان مقدرا له أن يعزز التضامن العربي والتنمية القومية، ثم أرسلت الإدارة الأمريكية في ٢ كانون الثاني ١٩٨١ بعثة خاصة إلى السعودية برئاسة عضو مجلس الشيوخ "برادلي" مكثت هناك يوما وجمعت معلومات سياسية، واقتصادية، وعسكرية عن تأثير الحرب العراقية الإيرانية في نفط الخليج، وأعدت دراسة إلى البيت الأبيض من أهم توصياتها:

١- ما دام الصراع بين العراق وإيران قد وقع فعلا، فمن الضروري العمل على استثماره واستمراره بما يحقق التكافؤ بين الطرفين .. كما أن استمراره يجعل الدول الخليجية وثيقة الصلة بنا وبحلفائنا في الغرب لنعمل على حمايتها.

٢- أن السيطرة على نفط الخليج، ستمكننا من فرض وجهة نظرنا في السياسة النفطية على جميع الدول المستهلكة للنفط .. وفي هذه الحالة لن تكون بنا حاجة إلى عقد اتفاقات معها .. بل إن هذه الدول هي التي ستسعى إلينا لعقد اتفاقات معنا.

تحجيم قوى العراق وإمكاناته:

واختتمت اللجنة تقريرها بالتوصية الآتية:

«لذلك بات من الضروري تحجيم قوى العراق وإمكاناته».

وهكذا وضعت هيئة الأركان الأمريكية في عام ١٩٨١ خطة الحرب المسماة (WAR PLAIN- 1202) التي تضمنت الإجراءات اللازمة لنقل قوات

أمريكية بسرعة إلى الخليج تحت غطاء احتمال «الرد على تمديدات سوفيتية للخليج وهي تهديدات، ولكنها في الخفاء كانت خلاف ذلك.

- إن العقيد «أوليفر نورث» المسئول عن ترتيب التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران إبان الحرب العراقية الإيرانية، حيث أخبر الإيرانيين .. إن الولايات المتحدة ستعمل على تقديم الدعم لتغيير نظام الحكم في العراق.

ثانيًا: مستقبل العرب:

تنظر الرؤية الأمريكية إلى مستقبل العرب من خلال خطوط وضعتها أمام الأمة العربية والأنظمة العربية نفسها وتمنعها من تجاوزها أو العمل من أجلها .. وهي:

١- ممنوع على العرب إقامة أي: كيان وحدوي .. أو اتحاد حقيقي .. أو عمل عربي مشترك ومتواصل لأن مثل هذه الخطوة تخل بميزان القوى تجاه «إسرائيل» وتشجع العرب على مزيد من التقارب والتوحد .. بل إن على العرب أن يمنحوا الأقليات القومية وحتى المذاهب الدينية حق الانفصال بحجة «الديمقراطية وحقوق الإنسان .. إلا أن الهدف الحقيقي هو مزيد من التجزئة والتناحر في الوطن العربي، لأجل القضاء على شعار الوحدة العربية.

٢- محظور على العرب التقدم الصناعي والتكنولوجي المستقل، وعلى الدول العربية أن تكون مفتوحة للاستثمارات والسلع الأمريكية. وأن تجعل استثمارات ثروة العرب النفطية والمواد الإستراتيجية الأخرى وفق الشروط الأمريكية، وأن تكون الأنظمة العربية حارسة للمصالح الأمريكية.

ومثال على ذلك، فقد أصبح مجموع الأموال الخليجية المسجلة دفتريًا على شكل استثمارات في أمريكا، وبريطانيا، ولا يمكن سحبها، أو استعادتها «نحو ٧٥٠ مليار دولار حتى عام ١٩٩٠م».

في حين كانت تبلغ المديونية الخارجية لكل العرب بما فيهم دول النفط ٣٥٠ دولار.

أما رؤية العراق القومية لمستقبل العرب، فهي متناقضة مع الرؤية الأمريكية.

العراق يسعى إلى زج إمكانيات العرب من أجل مشروع نهضوي متكامل في جوانبه العلمية، والاقتصادية، واسياسية، والحضارية، دون أن تعتدي على أحد، أو تغتصب حقوق أحد، وأن تتعامل مع العالم على أسس متكافئة، ومصالح مشروعة وعادلة.

وإن من حق العرب جميعًا أن يحققوا وحدتهم القومية.

هذا هو التناقض في الإستراتيجية في مجال النفط وفي مستقبل العرب.

ليس خلافًا في الرأي، بل هو صراع شامل حول النفط من إنتاجها ونوعيته، لأن نوعية النفط العراقي من الرميلة معروفة، كما زادت دولة الإمارات العربية إنتاجها أيضًا، وأدى ذلك إلى هبوط الأسعار إلى ١١ دولارًا في شهر نيسان عام ١٩٩٠م، وإلحاق خسائر بإيرادات العراق، تقدر بمليار دولار لكل دولار يطرح من سعر البرميل الواحد.

في هذا الوقت بالذات بدأت أجهزة الإعلام الأمريكية، ومن بعدها الغربية حملاتها على العراق باتجاه تصوير العراق، وكأنه خطر على الخليج، بل على العالم كله.

وقبل ذلك كانت معالم التآمر لأمريكي على العراق تظهر هنا وهناك، في تشرين الأول عام ١٩٨٩م التقى السيد طارق عزيز- نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك- في واشنطن بالوزير الأمريكي جيمس بيكر، وأبلغه أن العراق لديه معلومات مؤكدة أن إدارة الرئيس بوش تتآمر على شخص الرئيس صدام حسين، وقال له: لماذا تفعلون ذلك، ثم تدعون أنكم حريصون على إقامة علاقات طيبة مع

العراق؟!

وبعد أشهر قليلة اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا في يوم ٢٨ شباط عام ١٩٩٠م بإيقاف التسهيلات المصرفية الممنوحة للعراق لاستيراد الأرز والقمح الأمريكي، وبذلك بدأت المؤشرات بفرض الحصار الاقتصادي، وخصوصًا الغذاء على العراق، بعد فرض الحصار العلمي عليه.

وفي ٣١ آذار عام ١٩٩٠م تصاعدت حدة التهديدات الأمريكية، والإسرائيلية للعراق، فصرح نائب رئيس الأركان الإسرائيلي بأن إسرائيل تستعد لضرب المفاصل الصناعية الرئيسية في العراق، وقد رد عليهم الرئيس صدام حسين في خطاب له في ٢ نيسان عام ١٩٩٠م بأن العراق سيحرق نصف الكيان الصهيوني إذا استخدم ضد العراق السلاح النووي.

واستمرت أسعار النفط في الهبوط، وأصبح العراق في وضع يهدده عن تسديد ديونه البالغة حوالي ٤٠ مليار دولار، عدا الفوائد، ومن ثم تعلن البنوك عجزها .. وتتوقف عن منحه تسهيلات مصرفية للشراء بالأجل ، وهذا معناه أن العراق يسدد ديونه فقط، ولا يستطيع شراء الغذاء والمواد الأساسية للشعب العراقي، وهكذا يكمل الحصار الاقتصادي الغذائي والعلمي على العراق، وتشل قدرته على الاستمرار في بناء قوته واقتصاده.

وفشلت كل المساعي التي قام بها العراق للحد من الانخفاض المستمر لسعر النفط.

ولكن لم تمض فترة قصيرة حتى أعلن وزير النفط الكويتي بقوله: إن الكويت لا تلتزم بقرارات اجتماع جدة.

لقد تعددت المعارك ضد العراق، إذ فتحت الأبواق الأمريكية، والصهيونية

وعملاؤها في المنطقة كل صفحات الصراع مع العراق في وقت واحد .. المعركة السياسية، والمعركة الاقتصادية، والمعركة الإعلامية.

حدث في أغسطس ما يفسر الإطار في هذه الخلفية للأحداث، وبعد هذا التاريخ تعددت الأساليب، والأشكال الإعلامية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية في تهيئة الرأي العام الأمريكي ليكون جاهزًا لشن العدوان العسكري على العراق، كأمر حتمي بذلك.

ركزت أجندة الإعلام الأوروبية أن هناك خطرًا محدقًا بالسعودية نتيجة دخول العراق الكويت، بل إن منطقة الخليج كلها مهددة، وهذا يعني أن المصالح الأمريكية، والعالمية أصبحت في خطر كبير، ويشكل هذا الخطر تهديدًا للأمن والسلام العالمي.

وهكذا تم إرسال قوات أمريكية إلى لسعودية بذريعة أن ذلك تلبية لنداء من السعودية، وبناء على طلبها ورغبتها في الدفاع عن أراضيها، وعلى مدى الأربع والعشرين ساعة من دخول القوات العراقية الكويت أذاعت شبكات التليفزيون الأمريكية الرئيسية ٤٠ تقريرًا عن الاجتياح العراقي، ثم أذاعت ١٠ تقارير عن القوات العراقية وتسليحها وورد تأكيد من القوات الأمريكية ١٣٠ مرة على أنها مهمة دفاعية عن السعودية ضد هجوم عراقي محتمل عليها.

وكان الرئيس بوش يعلن من حين إلى آخر أن العراق سيخنق الغرب اقتصاديًا إذ سيصبح مالكًا لـ٢٠٪ من احتياطي النفط في العالم، أي احتياطي العراق واحتياطي الكويت.

أما وزير الخارجية جيمس بيكر، فكان يحذر مما أسماه بـ«الآثار الاقتصادية الوخيمة التي سيواجهها المواطن الأمريكي»، فيقول في تصريح له في جريدة

"واشنطن بوست": إن النمو الاقتصادي في أمريكا سينخفض إلى النصف، ثم يتوقف.

ويعود بوش إلى الظهور في التليفزيون محذرًا بقوله: إن الخزين النفطي الأمريكي لا يكفي أكثر من ٨٠ يومًا، وفي مقابلة له مع شبكة C.B.S التليفزيونية الأمريكية يقول بيكر: إن الخطر الذي سيواجهه المواطنون الأمريكيون هو البطالة، إذ ستضطر الشركات إلى الاستغناء عن خدمات الموظفين والعمال.

وهنا يأتي دور الإعلام، حيث تتلاقف أجهزة الإعلام الأمريكية هذه الفرية وتشبعها بحثًا وتحليلًا، ثم تتحدث إذاعة صوت أمريكا عن أن البطالة في الولايات المتحدة قد بدأت فعلًا في الارتفاع.

لقد تمت تهيئة كل الأجواء، وشحنها لتعداء على العراق، حيث أخذ الرأي العام الأمريكي يشعر بالخطر على حياته من الآثار التي سوف تحدث له، وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تهيئة المواطن الأمريكي للحرب، وما يحدث فيها من خسائر بشرية، واقتصادية أن يتقبل ذلك من أجل وجوده وعمله.

لقد رغب العراق منذ البداية إلى إيجاد حل عربي، وقد تجاوب مع كل الدعوات والمبادرات التي دعت إلى ذلك، وكان منفتحًا على المبادرات الدولية لإيجاد حل سلمي عادل ومتوازن لحل النزاع.

وأمام كل هذه المحاولات التي أيدها العراق لتجنب الحرب والدمار للمنطقة وحيث يتضح من ذلك أن الولايات المتحدة قد أفشلت كل المبادرات والمحاولات العربية والمحاولات الأخرى لإيجاد حل سياسي متوازن للوضع. لأن قرار الحرب الأمريكية ضد العراق كان قد اتخذ منذ البداية وقبل ٢/ ٨/ ١٩٩٠.

لقد هيأت الولايات المتحدة الأمريكية كل الأجواء لخوض الحرب ضد العراق.

وبالرغم من كل المحاولات السلمية والتدخلات لإيقاف هذه الحرب إلا أن أمريكا كانت تفشل كل شيء قد أعد تبل آب ١٩٩٠م، فبعد يوم ٨/ ٨/ ١٩٨٨م بعد انتصار العراق على إيران في ربه، بدأت تتوارد الأسئلة عن معنى خروج العراق من حرب الأعوام الثمانية في العواصم المعنية، وخصوصًا الغربية عمومًا، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا.

كانت الهواجس قد طفت على السطح، وعلى عجل في العاصمة الأمريكية واشنطن.

استدعى الجنرال شوارتزكوف إلى اجتماع طارئ مع وزير الدفاع ورئيس أركان القوات الأمريكية المشتركة، وما أن التأم الاجتماع حتى وجه للجنرال شوارتزكوف السؤال التالي:

- من في تقديرك سيمثل خطرًا على منطقة الشرق الأوسط والخليج؟
- ومن دون عناء، أو تفكير بادر الجنرال قائلًا:
- العراق هو مصدر ذلك الخطر.
- فيسأل وزير الدفاع: وبرأيك ماذا يتوجب علينا فعله إزاء ذلك؟
- يجيب الجنرال شوارتزكوف:
- إنني أعتقد بضرورة الاهتمام بالجبروت العسكري العراقي، إن وقف إطلاق النار الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة بين العراق وإيران قد ترك الجيش من مليون جندي، واقتصاد أضعف من أن يستوعب عودة هؤلاء إلى الحياة المدنية.
- وبعد فترة صمت تبادل خلالها المجتمعون النظرات قال وزير الدفاع:
- أعتقد بالشيء نفسه.

قبل ذلك التاريخ بنحو أكثر من عامين تابع الجنرال الأمريكي لانغ القوة العسكرية في أثناء القتال مع إيران، ليكتب في تقريره ما مفاده:

«إن العراق عسكريًا قد انعطف بزاوية كبرى .. إن ١٨ مليون شخص على مساحة هذا الوطن بات يمثل أعظم تهديد للعالم؟»

ويمضي كولون إلى القول:

«علينا الاعتراف بأن الإعلام لم يكن قادرًا على التحليل الجاد لمثل هذه الأسئلة، إلا أننا نعجز عن الاقتناع بعجز مهنة الصحافة كلها، فهل كانت حملة مسمومة مقصودة؟ وإلا كيف يمكن تفسير حملة دامت ستة أشهر من الإلحاح اليومي».

ويصل كولون إلى النتيجة المتوخاة، ويكشف «اللغز»، أو ما يبدو لغزًا .. حيث يقول: «الهدف هو تسويغ وحشية العقاب الذين أرادوا إيقاعه بالعراق، لأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن إخراج القوات العراقية من الكويت .. فالحرب لم تكن ضرورية للتوصل إلى هذا الهدف .. بل أرادت أمريكا تدمير العراق .. وإلحاق أقصى ضرر ممكن به، ولكي يتم هذا للإرادة الأمريكية، فكان لابد من تقديم الصورة المضخمة جدًا للعراق».

قال الجنرال الفرنسي «دوخور» لصحيفة «داليبراسيون» في ٧ شباط عام ١٩٩٠م أي قبل الثاني من آب ١٩٩٠م بأكثر من خمسة أشهر:

«كانت الأجهزة الاستخبارية الأمريكية تعرف الحقيقة طبعًا، إلا أن كون الحرب تقع بين الولايات المتحدة الأمريكية- الدولة العظمى- والعراق- الدولة الصغرى- ولكي تصبح أمرًا مقبولًا للرأي العام العالمي، كان لابد من تصوير جيش العراق على الصورة التي صوروه بها، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة القيام بحملة دعائية مضللة، لكي تظهر العراقيين أكثر مما هم

عليه، والغريب أن هذه المناورة نجحت مع الأغلبية باستثناء عدد قليل من المراقبين».

ماذا كان في اللعبة الأمريكية سوى الإعداد المسبق المدبر - لشن الحرب على العراق ؟ ووضع الخطط العسكرية للقيام بالحرب على العراق.

وكانت الخطة «warplain-1002» التي تضمنت الإجراءات اللازمة لنقل قوات أميركية بسرعة إلى الخليج تحت غطاء احتمال «الرد على تهديدات سوفيتية للخليج» وهي تهديدات لا وجود لها. إلا أن العسكريين الأمريكان أرادوا إمرار الخطة في الكونغرس تحت هذا الغطاء من أجل الحصول على تخصيصات مالية دفاعية. وبموجب هذه الخطة شكلت «القيادة العسكرية الأميركية المركزية» التي ترأس عام ١٩٨٧ الجنرال «نورمان شوارزكوف» الذي عاش منذ طفولته في الشرق الأوسط مع والده وآخرين ممن أسهموا في عام ١٩٥٣ في قلب حكومة مصدق في إيران، وفي العام نفسه أقرت لجنة الاستماع الخاصة في الكونجرس التابعة للجنة العلاقات الخارجية .. «إن من الضروري جدًا عرقلة القيادة السياسية العراقية عن تنفيذ أي من أهدافها .. وضرورة تحجيم نفوذها السياسي والاقتصادي .. ومنع امتداد النفوذ العراقي داخل الأوبيك».

وقد بدأت الإدارة الأمريكية بتزويد إيران بالأسلحة، والعتاد، والمعلومات عن العراق، والتي انكشفت فيما بعد على شكل فضيحة سميث «إيران- جيت» .. وعندما سئل الرئيس الأمريكي ريجان فيما بعد عن أسباب دعمه لإيران في نزاعها مع العراق قال: «إن أسباب تزويدنا إيران بالسلاح لم تكن نتيجة صفقة انتخابية .. وإنما لضرورات متعلقة بالسياسة العليا للدولة».

أما تقرير لجنة الكونجرس الخاص بالتحقيق في قضية إيران جيت فكانت

واضحة المقاصد حيث جاء فيه:

- إن السياسة الأمريكية المعلنة .. كانت تستند إلى تحسين العلاقات مع العراق .. هذا هو التناقض في الإستراتيجية في مجال النفط وفي مستقبل العرب.

ليس خلافًا في الرأي، بل هو صراع شامل .. صراع فكري اقتصادي سياسي .. البداية.

ففي عام ١٩٨٨م قرر العراق المباشرة بمناقشة الحدود مع الكويت، وذلك بتوجيهات من الرئيس العراقي صدام حسين خصوصًا بعد تحرير الفاو في نيسان عام ١٩٨٨م.

وتم إبلاغ هذا القرار من قبل وزير خارجية العراق إلى وزير خارجية الكويت أثناء لقائهما في القمة العربية في الجزائر عام ١٩٨٨م، وكان اقتراح العراق أن يناقش الوزيران هذا الموضوع من دون إعلان وضوضاء، وأن يقدما مقترحات مبلورة إلى كل من الرئيس صدام حسين وأمير الكويت، لأن المحادثات السابقة التي جرت في ظل صخب إعلامي لم تؤد إلى نتيجة.

غير أن الحكومة الكويتية ماطلت بتعمد في متابعة هذا الموضوع طيلة عام ١٩٨٨م، وعام ١٩٨٩م، وفي شباط عام ١٩٩٠م الذي توقفت فيه المحادثات علميًا.

وبعد شباط عام ١٩٩٠م بدأت لعبة تخفيض أسعار النفط، لقد كانت أسعار النفط في كانون الأول عام ١٩٨٩م تصل إلى ٢١ دولار للبرميل، وكان سوق النفط رائجًا، ولكن الذي حدث أن الكويت بدأت في زيادة إنتاجها من النفط إلى ٥ , ٢ مليون برميل في اليوم، في حين أن حصتها كانت بموجب نظام الحصص في الأوبك هي ٩٥ , ١ مليون برميل، إضافة إلى سرقتها نفط الرميلة الجنوبي، ورفض إعطاء

الأوبك معلومات، وتشل قدرته على الاستمرار في بناء قوته واقتصاده.

وفشلت كل المساعي التي قام بها العراق مع الكويت لمعالجة هذا الموضوع، وبالرغم من اتصالاته المستمرة مع السعودية والإمارات وغيرها من دول الخليج استمرت الأسعار في التدهور، وتصرفت الكويت بأسلوب فظ تجاه مساعي العراق لإجراء حوار بناء بين الطرفين لتسوية الأمور بينهما، وكلها اصطدمت بالتعنت الكويتي، وبأسلوب استعلائي يرفضه العراق، ولن يسمح به احترامًا لكرامة الشعب العراقي.

وفي ٢٩ مارس عام ١٩٩٠م انعقدت القمة العربية في بغداد لبحث التهديدات الإسرائيلية- الأمريكية، وبعد إنهاء أعمال القمة بنجاح نوه الرئيس صدام حسين عن الموضوع بأسلوب عملي، وأخوي، وقال:

إن الذي يجري هو حرب على العراق، وإن الذي ينوي شن الحرب على العراق عليه أن يتوقف عن الأذى.

وفي خطاب له في يوم ١٧ تموز عام ١٩٩٠ م تحدث عن الموضوع نفسه مرة أخرى، محذرًا من أن «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق» .. ولكن دون جدوى: حيث استمرت الكويت بتحدياتها للعراق، وسط التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لافتعال معركة معه، وقد توقع العراق الضربات العدوانية، وتوقع أن تستهدف مواقعه الإستراتيجية في أي وقت.

ثم قدم العراق شكوى للجامعة العربية، والتقى في جدة وزراء النفط السعودية والكويت، وقطر، والإمارات، واتفقوا على الالتزام بحصص الأوبك.

أذاعت شبكات التليفزيون الأمريكي الرئيسية «٤٠» تقريرًا عن «الاجتياح العراقي» وعن «جيش عراقي يواصل التحرك جنوبًا باتجاه السعودية» ثم أذاعت

«١٠» تقارير عن القوات العراقية وتسليحها، وإعداد الفرق والحرس الجمهوري ومستوياتها القتالية .. ثم أفاضت في تقاريرها لتثير الرعب قائلة «إن اجتياح العراق للسعودية سوف يبدأ بالتركيز في المرافق المطارات القريبة من الظهران، والتي تبعد عن الحدود الكويتية ثلاث كيلومترات.

هنا نلاحظ التضليل في المسافة؛ حيث تبعد الظهران عن الحدود أكثر من ٤٥٠ كيلومترًا.

أما الخطوة التالية- حسب بيانات التضليل الأمريكية التي نشرتها وتلاقفتها وسائل الإعلام الأوروبية والعالمية- حيث ذكرت أن الخطوة القادمة ستكون احتلال الرياض- عاصمة السعودية- تتركز في منطقة الظهران جميع الأهداف الاقتصادية الحيوية التي يؤدي الاستيلاء عليها إلى إغلاق الخليج السعودي، وإلى إعاقة الإمدادات العسكرية للسعودية، ومعنى هذه الرسالة الإعلامية الأمريكية أن التدخل السريع جدًا أصبح ضرورة حتمية.

ولكي يتعاطف الرأي العام الأمريكي مع إرسال القطعان العسكرية عرضت أجهزة الإعلام الأمريكية صور الدبابات الكويتية المغروسة في رمال الصحراء قرب حدود الكويت مع السعودية على أنها دبابات عراقية في طريقها إلى اجتياح الأراضي السعودية، وفي خطب الرئيس بوش وتصريحاته في الشهور الثلاثة الأولى وردت كلمة «الدفاع عن السعودية ٣٩ مرة» وفي عشرين برنامجًا من الحوار والمناقشات مع وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني وعدد من المسؤولين الأمريكان تردد وصف الغزو بأنه مهمة .

١- في إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم «٦٦٠» في مساء الخميس ٢/ ٨/ ١٩٩٠ الذي يدعو في الفقرة «٣» منه «العراق والكويت إلى البدء

بمفاوضات مكثفة لحل خلافاتها. ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. وبوجه خاص جهود الجامعة العربية. أعلن العراق في يوم السبت ٤/ ٨/ ١٩٩٠ استعداده للانسحاب من الكويت .. وبدأ فعلًا بسحب قواته يوم الأحد ٥/ ٨/ ١٩٩٠ .. وأعلن أن الدفعة الأخرى ستسحب في يوم الثلاثاء ٧/ ٨/ ١٩٩٠ وتهيأت فعلًا للانسحاب وقبل ذلك تم الاتفاق على عقد مؤتمر في جدة لمعالجة الموضوع يضم العراق- مصر - الأردن- السعودية- اليمن .. ولكن المؤتمر لم يعقد ودخلت القوات الأميركية الأراضي السعودية في نفس الموعد المقرر – للمؤتمر.

أما الإذاعات التي كانت تعمل بتوجيه من الإدارة الأميركية، أو بالتعاون مع أهدافها فكانت تبث في اليوم الواحد «٤١٣» ساعة من الأخبار والتلفيقات والدعاية والحرب النفسية الموجهة صد العراقيين، كانت الحملة الإعلامية الواسعة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها لتهيئة الرأي العام العالمي، وخصوصًا العربي عن مخاطر القوة العراقية وتهديدها للمنطقة، وعلى الدول العربية وخصوصًا الخليجية منها، وليتقبل الرأي العام العربي تدمير العراق أرضًا وشعبًا وقوة عسكرية إستراتيجية متوازنة ي المنطقة، وتجاه إسرائيل التي شعرت بالقوة العراقية.

وما أكثر الاعترافات الأمريكية اتي تؤكد بمجملها أن مخطط العدوان العراقي في خطوطه العامة وفي كثير من تفاصيله . إن ١٨ مليون شخص على مساحة أكبر من ولاية كاليفورنيا، ولم يعد قوة عسكرية من دول العالم الثالث، لأن جيش العراق المكون من مليون رجل هو رابع أضخم جيش في العالم، وإن العراق الآن قوة تقليدية كبيرة».

وبعد عام من هذا الكلام- أي في عام ١٩٨٧- قال لانغ:

«إن العراق استطاع أن يخوض معركة شديدة التعقيد، ويقتل ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف عسكري إيراني في هجوم واحد، والعراق الذي استطاع- في المعارك البرية الأخيرة- قتل ٦٥ ألف عسكري إيراني يستطيع أن يحرك جيشه إلى أي مكان في إيران».

جاء هذا في معرض دفاع لانغ عن وجهة النظر القائلة: «إن العراق أصبح يمتلك رابع قوة عسكرية في العالم».

أما والتر لانغ هذا فهو – كما يقول بوب ودورد في كتاب «القادة»: والتر لانغ عسكري متقاعد كان في تلك المرحلة- في الخمسينيات من عمره- وقد تعاقدت معه الاستخبارات الوطنية في الاستخبارات الدفاعية المختصة بجنوب آسيا والشرق الأوسط. إنه أعلى مسئول استخبارات مدني في البنتاجون .. مختص بهذه المنطقة .. وكان يرسل تقاريره مباشرة إلى رئيس وكالة الاستخبارات الدفاعية، وهذا يشرف على خمسة آلاف موظف عسكري ومدني، ومهمته تنظيم عمل الاستخبارات في الجيش والبحرية، وسلاح الجو والمارينز».

إذا كان ثمة تحرك- إعلاميًا- ومن يتحرك عسكريًا من اتجاهين نحو الهدف، أحدهما: الحديث عن قوة مبالغ في تقديرها إلى درجة التهويل، والثاني: عن وسائل ضرب هذه القوة .. كيف؟

في مذكراته، يقول شوارتزكوف:

«في تموز عام ١٩٨٩م سألت نفسي: ما هي أسوأ الحالات، فكان الجواب: إن العراق- غازيًا- هو رابع أكبر جيش في العالم يتمركز على الحافة الشمالية لحقول النفط التي يمثل ما تنتجه مادة أساسية للعالم، وحسمت رأيي، إن القلق بصدد العراق هو المنهج الصائب».

كان الهدف من تصميم حكاية أن الجيش العراقي هو رابع أكبر جيش في العالم التمهيد الطبيعي والضروري لتبرير لقوة التي استخدمت ضد العراق من جهة، وبث الرعب عن العراق من جهة أخرى، بحيث يجد المرعوبون في عملية تحجيم، أو تدمير الجبروت العسكري العراقي ما يريحهم ويهدئ من روعهم، بل إن أحد الأهداف كان السعي إلى ضمهم للعدوان على العراق، إذ كان معه منذ فترة طويلة، وهذا بيير سالنجر وإريك، يؤكدان الحقيقة في كتابهما «حرب الخليج الملف السري»، حيث جاء فيه ما يلي: «منذ عشر سنوات لم يغب التدخل العسكري في الخليج عن الاحتمالات الواردة في ذهن الإدارة الأمريكية، وإثر سقوط شاه إيران عام ١٩٧٩م، أنشأ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر قوة تدخل سريعة لحماية حقول النفط في المنطقة».

ولكي نبين خلفيات تصميم المقولة- الجيش- العراقي قد أصبح رابع أقوى قوة عسكرية في العالم- نستشهد بما قاله الباحث البلجيكي ميشيل كولون في كتابه «احذروا الإعلام»، إذ يقول: «أعلن ديك تشيني- وزير الدفاع الأمريكي- أن الجيش العراقي هو رابع جيش في العالم، وكرر هذا القول الجنرال شوارتزكوف، وهذه أكذوبة تعرفها المخابرات الأمريكية، ويعرفها المسئولون في الولايات المتحدة الأمريكية، إنها كذبة كررها الإعلام لغربي على مدى شهور، حتى أصبح السؤال: من هو رابع جيش في العالم « أبسط ما يطرح من أسئلة في أية مسابقة تليفزيونية».

السؤال: لماذا بالغوا بإلحاح على هذه الكذبة؟

يقول ميشيل كولون: «إن هذه الملاحظة تدفعنا إلى سؤال هو هل خدع التضليل الدعائي الأمريكي الصحفيين أنفسهم؟ وهذه الفرضية بحد ذاتها إهانة لشرف المهنة، فكيف يمكن لجيش من العالم الثالث، وهو يقف في مواجهة تسع وعشرين

دولة، بينها أعظمى القوى في العالم؟ كيف يمكن تصوير

ماذا كان في اللعبة الأمريكية سوى الإعداد المسبق المدبر- لشن الحرب على العراق ؟

يعترف الجنرال شوارتزكوف في مذكراته: «إنه في حلول ربيع عام ١٩٨٩م كان قد أنهى مع وزير الدفاع- ثلاث رحلات إلى الشرق الأوسط ودهشت- أي شوارتزكوف- من بعض الأشياء التي اطلعت عليها، وفي تشرين الأول من هذا العام رافقته في جولة للاطلاع على المنشآت العسكرية الكويتية، فقال لي رئيس الأركان للجيش الكويتي:

إن العراق هو الخطر رقم واحد على الكويت.

هنا لابد للمراقبين أن يسألوا:

كيف يكون العراق الخطر رقم واحد على الكويت بعد أن خاض حرب ثماني سنوات دفع خلالها الدمار والأموال؟

جاء الجواب من شوارتزكوف نفسه، حين قال:

«قدمت قائمة وعرضًا تفصيليًا كنا قد وضعناه حول هجمات جوية وبحرية يمكن أن نشنها على العراق، وقدمت قائمة بما يسمى الأهداف الثمينة- قوات القيادة العسكرية- محطات توليد الطاقة- المصانع التي يمكن أن ندمرها بسرعة».

يقول كتاب «القادة»: في الساعة الثامنة من صباح يوم ٢ آب عام ١٩٩٠م اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي بكامل أعضائه، وكان هناك: ديك تشيني- وباول- وشوارتزكوف- وولفنر، وحضر كيميت نائبًا عن بيكر، الذي كان مجتمعًا مع نظيره السوفيتي شيفرنادزة، وقبل أن يبدأ الاجتماع طلب من شوارتزكوف أن يضع الخرائط السرية جانبًا، وذلك لأن جورج بوش كان يرد على بعض أسئلة الصحافة

.. وفي هذا الاجتماع تحدث عن خطة «٩٠/ ١٠٠٢» المعدة سلفًا، وأنها أراضيها وقواعدها لحلم».

ومن هنا نشعر أن خطة معدة، وخرائط، وتفاصيل، وأهدافا مؤثرة في العراق لضربها، وكانت هذه الخطة موضوعة وجاهزة للتنفيذ، ولكنها في انتظار التوقيت المناسب.

بل إن الاعترافات الواردة على لسان شوارتزكوف أكدت أن أدق التفاصيل كانت جاهزة، وأنها فقط وضعت موضع التنفيذ بدءًا من الساعة الثامنة من صباح يوم الثاني من آب- أغسطس عام ١٩٩٠م.

ومعنى ذلك أن الإدارة الأمريكية لم تنتظر قرارات مجلس الأمن الدولي التي كانت مستعدة لاستصدارها، ولم تنتظر حل المسألة عربيًا أو بوسائل أخرى غير استخدام القوة العسكرية.

وفي لقاء تم ببغداد في تاريخ ٤/ ٨/ ١٩٩٠م بين الرئيس صدام حسين، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وحضره علي سالم البيض- نائب رئيس الجمهورية اليمنية في ذلك الوقت- واستعرض في الاجتماع جملة من المواقف التي قامت بها الحكومة الكويتية، وحكامها، وبعض حكام الخليج، ومن هذه المواقف:

١- طرح العراق على حكام الكويت توقيع اتفاقية عدم التدخل في الشئون الداخلية، وعدم استخدام القوة، ولكنهم رفضوا ذلك.

٢- لقد أرادوا تدمير الاقتصاد العراقي، وأن يهبطوا بالعراق إلى مستوى ما يفعلون مع بعض الدول العربية.

٣- وجود تسجيلات بأصوات هؤلاء الحكام يسخرون فيها من العراق،

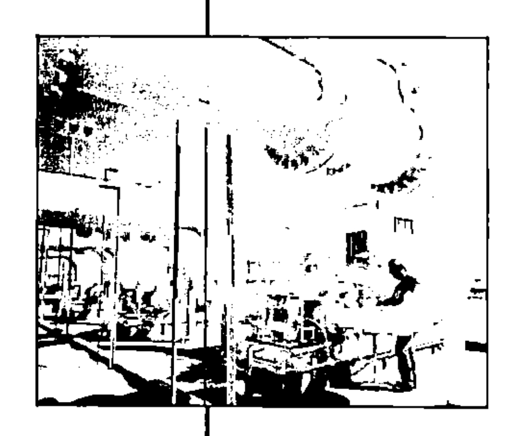
ويذمون قياداته، وعثرنا على تسجيل المكالمة الهاتفية بين حاكمين من حكام الخليج، يقول أحدهما للآخر، هل تذكر يا فلان كيف حلبنا العراق في قمة ١٩٧٨م.

٤- اقتطاع مساحات من الأراضي العراقية، ونهب النفط العراقي من خلال استخراج النفط من باطن الأرض المقتطعة .. وكانت عملية اقتطاع الأرض العراقية قد تمت من قبل حكام الكويت إبان انشغال العراق في حربه مع إيران للدفاع عن الدول الخليجية عمومًا. وعن الكويت بشكل خاص.

وظل الدينار العراقي ينخفض إلى أن وصل سعره إلى ٥٤ فلسًا قبل ٢/ ٨/ ١٩٩٠م أي ١ من ١٩ من قيمته، ولم يبق في العراق شيء ثمين إلا واشتروه، حتى المسبحات، حيث أن القوانين العراقية تسمح للعربي بالتملك مثله مثل العراقي.



نفط العراق
لعنة الأرض
وآبار الدماء
تتدفق



الفصل الخامس

نفط العراق

وأطماع الدول الكبرى

نفط العراق وأطماع الدول الكبرى

وقد استخدمت حضارات بلاد ما بين النهرين القديمة القار النفطي في مجالات متعددة.

ومنذ سبعة آلاف سنة كان النفط يتسرب على سطح الأرض على شكل مواد أسفلتية لزجة، واكتشف القدماء مميزات هذه المادة ، فاستغلوها في بناء الحصون والقلاع والقصور ، والبيوت ورصف الطرق وأقنية المياه.

ودلت الحفريات الأثرية في بلاد ما بين النهرين أن السومريين ، والسامريين والآشوريين ، والكلدانيين استغلوا هذه المادة في شكل واسع. وتضمنت إحدى المخطوطات الحجرية المكتشفة في بابل وصفًا لطريق تؤدي إلى قصر الملك مردوخ رصفت بالأجر ، والغاز فوق طبقة مرصوصة من الرمال، وفي نينوي دلت الحفريات الأثرية أنهم كانوا يغلفون أقنية المياه بطبقة من القار لمنع تسرب الميه.

كما أن المصريين استخدموا هذه المادة في تحنيط موتاهم من العظماء، اما الصينيون فاعتمدوا طريقة للحفر واستخراج النفط بواسطة أغصان البامبو ، ثم أنابيب النحاس لبلوغ مكامن النفط، أي : أنهم سبقوا الكابتن دريك أول من حفر بئرًا في العصر الحديث بواسطة الأنابيب بآلاف السنين من دون أن يدري أن طريقته كانت مسبوقة.

وفي مطلع القرن الماضي رفع كالوست غولبنكيان المقرب من الحكومة التركية

تقريرًا إلى السلطان عبد الحميد الثاني أعرب فيه عن اعتقاده بوجود مكامن نفطية في بلاد ما بين النهرين، فبادر السلطان إلى اعتبار هذه المكامن ضمن ممتلكاته الشخصية، لكنه ما لبث أن تراجع عن هذ، القرار.

على أن اكتشاف النفط بكميات تجارية لم يتحقق إلا أواخر سنة ١٩٢٧. فبعد منتصف ليل ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) من تلك السنة، شعر الفنيون والعمال من شركة النفط التركية بالأرض تهتز تحت أقدامهم ليتفجر النفط من بئر غرغور (كركوك) بغزارة تطلبت جهود مئات الفنيين والعمال للسيطرة عليه.

هذا الاكتشاف المذهل كان بداية مرحلة مهمة في حياة العراق اقتصاديًا واجتماعيًا.

ومنذ مطلع القرن العشرين سعت الدول الكبرى للحصول على امتياز التنقيب عن النفط إلا أن خلافاتها أخرت اكتشافه حتى عام ١٩٢٧.

وإن كان الفشل حليف هذه الدول لاسيما بريطانيا، فإن ألمانيا هي التي فازت بأول امتياز في العراق، نظرًا إلى ارتباط السلطنة العثمانية بألمانيا القيصرية. وتعززت العلاقات وتوثقت لدى زيارة القيصر لأسطنبول سنة ١٨٩٨. يضاف إلى ذلك أن حكومة الآستانة كانت تستعين بالضباط الألمان لتدريب قواتها المسلحة. وكان بعض كبار الضباط الألمان يتولون قيادة بعض الجيوش التركية. وكان امتياز «دويتش بنك» يشمل الأراضي الواقعة على جانبي خط سكك حديد برلين- بغداد بمسافة عشرين كيلومترًا من كل جانب.

قابلت بريطانيا بامتعاض فوز الألمان بالامتياز واعتبرت أنه يقطع الطريق أمام طموحاتها النفطية؛ لذلك سارعت إلى إيفاد السير ارنست كاسل برًا إلى إسطنبول، يرافقه المستشار الألماني لدى السلطنة كالوست غولبنكيان، لتطوير علاقاتها

بالحكومة التركية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ ولعب غولبنكيان في ما بعد دورًا بارزًا في التوفيق بين مصالح ألمانيا وبريطانيا وبقية الفرقاء الذين برزوا بعد الحرب العالمية الثانية كأصحاب حق في نفط العراق، ونجح السير كاسيل ورفيقه في الحصول على موافقة إسطنبول لإنشاء البنك الوطني التركي، وعين غولبنكيان عضوًا في مجلس الإدارة ، ولم يكن أمام الحكومة التركية مناصًا من مسايرة بريطانيا ؛لأنها كانت تتحكم بمستوى الرسوم الجمركية وفقًا لنظام الامتيازات الأجنبية، وحصلت الحكومة التركية على حق زيادة الرسوم الجمركية في مقابل موافقتها على إنشاء البنك الوطني التركي.

وتفرعت عن البنك شركة النفط التركية برأس مال قدره ٤٠ ألف جنيه إسترليني ، والتي منحت امتيازًا للتنقيب عن النفط في أراضي السلطنة العثمانية.

وكانت شركة النفط الأنكلو-إيرانية العاملة في إيران والتي اكتشفت النفط قرب الحدود العراقية سنة ١٩٠٨، تطالب بالحصول على امتياز نفطي من الحكومة التركية.

ووجد الألمان والبريطانيون أنفسهم أمام منازعات انتهت آخر الأمر بعقد اتفاقين عامي ١٩١٢ و١٩١٤ ووحدوا جهودهم لدعم شركة النفط التركية التي توزعت أسهمها بعد مضاعفة رأس مالها على الشكل الآتي: ٢٥ في المئة للبنك الألماني، و٢٥ في المئة لشركة «شل» الهولندية (حليفة غولبنكيان) و١٠ في المئة لشركة النفط الأنكلو-إيرانية ، و٤٠ في المئة لكالوست غولبنكيان، وكانت المفاجأة في تخلي غولبنكيان عن ٣٥ في المئة من حصته لمصلحة الشركة الهولندية ،و«شل» عندما سئل عن ذلك أجاب: «أفضل الحصول على جزء صغير من قرص حلوى كبير بدلًا من الحصول على جزء كبير من قرص حلوى صغير».

ولعل غولبنكيان كان يدرك أنه لن يستطيع مجابهة الكبار، فاختار التحالف مع شركة كبيرة لتدعمه في المستقبل.

وتعزز موقف شركة النفط التركية برسالتين وجههما الصدر الأعظم سعيد باشا في ٢٨ حزيران يونيو ١٩١٤ إلى سفيري ألمانيا وبريطانيا في اسطنبول تتضمنان موافقة الحكومة التركية على منح الشركة امتيازًا حصريًا يشمل كامل أراضي السلطة العثمانية.

ومع اختلاف موازين القوى كان لابد من إعادة النظر في الاتفاقات السابقة. وكانت الشركة الأنكلو-إيرانية أول من بادر إلى نقض هذه الاتفاقات بتشجيع من وزير البحرية ونستون تشرشل وأميرال البحرية اللورد فيشر، إذ ادعت الحكومة البريطانية أنها وحدها صاحبة الحق في استغلال نفط العراق استنادًا إلى رسالة الصدر الأعظم سعيد باشا إلى سفيرها في إسطنبول، ما أثار غضب الشركة الهولندية و«شل» وغولبنكيان.

وكان رأي الشركة الهولندية أنه إذا كان لابد من إعادة النظر بالاتفاقات السابقة فلابد من إدخال فرقاء أقوياء يمنعون استفراد الشركة الأنكلو-إيرانية، فأوعزت لغولبنكيان بأن يستدرج فرنسا للاهتمام بنفط العراق، وبالفعل قابل غولبنكيان جورج كليمنصو وأقنعه بوجهة نظره، وبادرت فرنسا إلى المطالبة بإدخال ولاية الموصل ضمن منطقة انتدابها.

إلا أن بريطانيا رفضت الطلب الفرنسي بشدة معتبرة أن ولاية الموصل تقع على طريق الهند، ولا يمكن التفريق بها، لكنها وعدت فرنسا بحصة من نفط العراق.

ثم أتى دور الولايات المتحدة التي طالبت بحصتها من نفط العراق استنادًا إلى وعود قطعتها حكومة الآستانة للأميرال شستر وبعض المسئولين الأمريكيين خلال

زيارتهم لتركيا قبل الحرب. واعتبر الأمريكيون أن وعود تركيا لهم توازي وعودها لبريطانيا.

وهكذا بدت ملامح التسوية الشاملة التي ترضي الجميع. إلا أن شركة النفط التركية كانت في حاجة إلى المال للمباشرة في التنقيب عن النفط ومرة أخرى برزت عبقرية غولبنكيان في تأمين هذا المال ليضمن حصته وحصة حليفته الشركة الهولندية ؛ إذ كان على علاقة وثيقة مع مصارف عالمية التي أقرضته مبلغًا من المال استخدمه في عمليات البورصة وحقق أرباحًا طائلة وضعها في تصرف الشركة.

ولدى قيام عصبة الأمم بترسيم الحدود بين تركيا والعراق قبلت الحكومة التركية التنازل عن ولاية الموصل وضمها إلى أراضي العراق في مقابل حصولها على ١٠ في المئة من ربع مبيعات النفط لمدة ٢٥ سنة، وإثر اكتشاف النفط في حقول كركوك قرر الشركاء إبدال اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (IPC) واستقرت الحصص على الوجه الآتي:

- شركة «شل» الهولندية ٢٣,٧٥٠ في المئة.
- شركة البترول الفرنسية ٢٣,٧٥٠ CFP في المئة.
- شركة «ستاندرد أويل» الأمريكية ١١,٨٧٥ في المئة.
- شركة «Hسو ستاندرد» الأميريكية ١١,٨٧٥ في المئة.
- غولبنكيان خمسة في المئة.

وفي عام ١٩٢٨ عقدت الشركات اتفاقًا عُرف باتفاق «الخط الأحمر» يشمل جميع أراضي تركيا والبلدان العربية باستثناء الكويت المتحالفة مع بريطانيا منذ العام ١٩١٣، وكانت جزءًا من ولاية البصرة واستقلت إداريًا عن السلطنة العثمانية. وقضى الاتفاق بعدم تفرد أي شركة بالتنقيب عن النفط من دون مشاركة الآخرين.

واستمرت «شركة نفط العراق» تستثمر حقول نفط العراق حتى مطلع حزيران (يونيو) ١٩٧٢ عندما أصدر مجلس قيادة الثورة العراقية قرارًا بتأميمها. وتبعتها سورية في اليوم التالي فأممت منشآت الشركة فيها. أما لبنان فتملك منشآت الشركة في ٥/ ٣/ ١٩٧٣ بموجب اتفاق سنة ١٩٣١، معتبرًا أن إلغاء امتيازها في العراق يستوجب إلغاء هذا الاتفاق وامتيازها في لبنان من دون أي تعويض.

وبعد الحرب الأخيرة، استعاد الأميركيون والبريطانيون، من دون غيرهم من الشركاء السابقين، حق استثمار الثرؤة النفطية العراقية علمًا بأن الاكتشافات التي تمت منذ سنة ١٩٧٢ حتى الآن جعلت من العراق ثاني أكبر دولة، بعد السعودية، يملك احتياطيًا كبيرًا للنفط.

تنشغل فروع الاقتصاد الأميركي كافة بمستقبل الثروة النفطية في العراق، وفي غياب المنافسة الدولية يتوقع أن تستأثر الشركات الأميركية بإدارة هذه الثروة في عملية يتداخل فيها السياسي بالاقتصادي والأمني بالانتخابي.

يحتاج استبدال الإدارة الأميركية خبير الإرهاب بول بريمر بالعسكري جاي غارنر إلى بعض التعليق، فتغيير الأفراد يأتي بحسب الثقافة والعقلية الأمريكيتين لسببين، الأول : هو الفشل في تنفيذ خطة ما أو جدول زمني معين، والثاني : هو حدوث تغيير في الإستراتيجية والفلسفة. فنمط عمل السياسة الأميركية مشابه لعمل الشركة الأميركية، إذ أنها تتعمل مع المهمات والمبادرات بالنفس الذي تتعامل به مع إدارة المشاريع، ونعتقد بأن التعليل الأول هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن فشل المسئول في تنفيذ الخطة ، أو في إد رة الأزمات يدعوه إلى الاستقالة ، وإلا تجري إزاحته. لكن السؤال الحقيقي هو: لماذا لم يستبدل بغارنر عسكري آخر؟ نعتقد بأن السبب داخلي محض، وهو تذكير المواطن الأميركي بالإرهاب وإعادة هذا الخطر إلى

الصدارة وصرف انتباهه عن الأداء السيئ للاقتصاد وجملة مشاكل أخرى ، وجاءت تفجيرات الرياض والدار البيضاء لتصب المياه في طاحونة جورج بوش والجمهوريين واليمين المتطرف؛ إذ لا يوجد فرق في ذهن المواطن الأميركي المشوش بين السعودية والعراق، وعنده العرب والإسلام والإرهابيون وأسامة بن لادن وياسر عرفات وصدام حسين وأسلحة الدمار الشامل و«حماس» و«حزب الله» و«القنبلة القذرة» و١١ أيلول (سبتمبر) ، والحرب على الإرهاب جميعها مترادفات لشيء واحد.

يهدف البرنامج الأميركي المتعلق بالعراق إلى ضرب ثلاثة عصافير لا علاقة لأي منها بالإرهاب بحجر واحد، الأول : هو إصلاح الاقتصاد المنهار، والثاني : تأمين مصادر تمويل حملة بوش الانتخابية، والثالث، بالطبع، تأمين إعادة انتخاب بوش، وكل هذه تعتمد على ما يجري في العراق.

ترغب الولايات المتحدة في رفع العقوبات على العراق وشطب الديون المتراكمة في أسرع وقت ممكن. ولم يؤخر ذلك حتى الآن سوى الموقف الأخلاقي الذي يقف في وجه هذا الطمع، والاقتصاد المضطرب، والحملة الانتخابية المقبلة، وتناقضات عملية اتخاذ القرار المعقدة والحساسة في ما يتعلق بعراق ما بعد الحرب ما يؤجل ظهور النيات الحقيقية لبعض الوقت.

فالاقتصاد الأميركي في ورطة حقيقية وهذا عامل يثير القلق في شأن السياسة الداخلية الأميركية، والانتخابات على الأبواب وسعر النفط مرتفع جدًّا، واختفى فائض صندوق الضمان الاجتماعي، فهو الآن يعني من عجز يقدر بتريليوني دولار مقارنة بفائض قدره أربعة تريليونات من الدولارات عند بداية الدورة الرئاسية لبوش في ٢٠٠١. فالولايات المتحدة في حاجة ماسة إلى النفط العراقي الرخيص لتشغيل ماكينة اقتصادها بأقصى طاقة، وهذا لا ينسحب على عقود إعادة الإعمار

فحسب، بل يتعداه إلى استحصال فاتورة الحرب (فكلفة تغيير النظام يجب أن تدفع من قبل العراقيين كمكافأة للولايات المتحدة على تنفيذها لهذه المهمة وبشجاعة).

وفي هذه المعمعة برز اسم شركة «هاليبرتون» للخدمات النفطية في الصحافة. ومن المعروف أن ديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي، كان المدير التنفيذي لهذه الشركة وترك هذا المنصب ارتباطًا بترشحه في الانتخابات الأخيرة.

لكن هل ستحصل «هالبرتون» على القطعة الأكبر من الكعكة العراقية؟ في اعتقادنا، لن تحصل الشركة على عقود مهمة في العراق، على الأقل في الوقت الحاضر. ويعود ذلك التقدير إلى أسباب عدة:

١- لا يحتمل النظام المالي لشركة «هاليبرتون» شأنها شأن أي شركة أميركية أخرى تأخر التسديد لأكثر من ٩٠ يوم. وتعاني «هاليبرتون» الآن من صعوبات مالية وقانونية جديدة، وقد تضطر لإعلان إفلاسها أو تطبيق المادة ١١ إذا ذهبت إلى العراق من دون تأمين المصادر، أو الضمانات المالية الملائمة.

٢- استلمت شركة «بكتل» ، وهي شركة منافسة لشركة «كيلوغ براون آند روت» المرتبطة بـ «هاليبرتون» العقد الأولي الذي منح إلى الأخيرة من قبل USAID وقيمته ٦٣٩ مليون دولار. والمدير التنفيذي لشركة «بكتل»هو جورج شولتز وزير الخارجية في عهد الرئيس رونالد ريغان، وهذا يوضح كيف ترتبط شركات النفط وشركات الخدمات النفطية بالحزب الجمهوري. بالنسبة للإدارة الحالية لا يهم نقل العقود من الشركة «أ» إلى الشركة «ب»، فاللقمة الدسمة ستوضع في الصحن نفسه، وهو أمر مهم جدًّا وأساسي في ما يتعلق بتمويل الحملة الانتخابية. والشركات التي تواجه مصاعب مالية لن تتمكن من تقديم تبرعات للحملة، وعدا ذلك فوجود العقود يوحي للناخب الأميركي بأن الاقتصاد بدأ

يتعافى، وبخلاف ذلك سيخسر بوش الانتخابات.

٣- ستكون «هاليبرتون» ورقة لعب ممتازة في يد الديمقراطيين، وأمر في غاية الإحراج بالنسبة إلى الجمهوريين.، إذ كانت الشركة ثاني أكبر ممول لحملة بوش عام ٢٠٠٠ (قدمت نحو ٢٠٠ مليون دولار ويأتي المبلغ في المرتبة الثانية بعدما يزيد على ٧٠٠ مليون دولار قدمتها لبوش شركة «أنرون» التي أعلنت إفلاسها). وحدث ذلك خلال السنة الأخيرة من إدارة تشيني بصفته المدير التنفيذي للشركة ، وقد اضطر تشيني لبيع أسهمه في «هاليبرتون» وقيمتها خمسة ملايين دولار وتبرع بها لتجنب المفاجآت غير السارة أثناء الانتخابات، وفي الوقت نفسه حصل على ٣٨ مليون دولار كتعويض لتركه منصبه في الشركة، وتكرر خلال السنوات الثلاث الأخيرة من إدارة تشيني إيقاف صرف المكافآت التحفيزية في شكل كامل للموظفين الذين عملوا بدأب بعدما جرى تعديل الخطط السنوية قبل شهرين من انتهاء السنة لتبرير اقتطاع تلك المبالغ الإضافية. علاوة على ذلك جمدت الزيادات السنوية على الأجور ، أو أجلت لشهور عدة أو قلصت إلى حد كبير. وكان تشيني متحمسًا لعقد صفقة شراء شركة «درسر» industries dresser ، ولينهي عمله في «هاليبرتون» كما خطط له سابقًا، فتمكن عبر رفع سعر أسهم «هاليبرتون» في سوق نيويورك المالية من الحصول على مكافآت تحفيزية عالية ، وعلى أسهم بأثمان بخسة وحصل على تعويض كبير عند ترك منصبه في الشركة. ونجمت الورطة التي وضع تشيني الشركة فيها عن سوء الرقابة والتدقيق المالي (قامت بها آرثر أند أندرسون) في التحقق من كل ما يتعلق بنشاط «درسر» قبل شرائها، بما في ذلك الممارسات غير القانونية والديون وغيرها. ومن نتائج هذا الأمر انتقال المسؤولية إلى «هاليبرتون» بصفتها الوريث القانوني لـ «درسر» في ما يتعلق بملف الدعوات القضائية لعمال «درسر» المصابين بالسرطان نتيجة للتعرض للاسبستس.

٤- نعتقد بأن «هاليبرتون» ستحصل على بعض العقود من تحت الطاولة في شكل مقاولات ثانوية من دون أن نرى إمكان تدخلها في شكل مباشر قبل الانتخابات ، وخلاف ذلك سيكون مخاطرة أو على الأقل صداعًا يتعين على الحزب الجمهورية التعامل معه.

٥- تحسب «هاليبرتون» للعمليات upstream (كل ما يتعلق بالتصميم والتشغيل والتكنولوجيا من الخزان النفطي حتى رأس البئر) حسابًا أكثر من العمليات التقنية الهندسية وعمليات الإنشاءات الاعتيادية، فالأولى توفر ربحية أعلى ومردودًا أسرع خلال الفترة الزمنية نفسها.

أصبح الجميع ينظر إلى العراق كمنجم للذهب، لكن معظم الذهب إن لم يكن جميعه سيذهب إلى جيوب الشركات الأميركية، ومع ذلك ، فإن الشعب العراقي قد يكون اللاعب الحقيقي الذي سيتحكم في الأوراق. قلنا منجم ذهب ؛ لأن وجود أي شركة هناك يعني أرباحًا تصل إلى ٨٠ في المائة في ظل عقود ببلايين الدولارات، وسيكون الاقتصاد الأميركي برمته منشغلًا بذلك، من المحامين إلى المصارف إلى صناعة السيارات والكماليات والنقل إلخ .. وفي نهاية المطاف يعني ذلك سيولة وعمليات نقدية، وهذا سينعش الاقتصاد وأهم من ذلك يرفع من مستويات الاستهلاك، فالاستهلاك للاقتصد الأميركي هو بمثابة الدم الذي يجري في الجسد.

أن الشعب العراقي قد يكون اللاعب الحقيقي بسبب طبيعة هذه العقود والعمليات القانونية والتقنية و لتجارية المرافقة لمنحها. ففي وضع تغيب فيه حكومة عراقية سيجري منح العقود لشركات قادرة على معالجة الأمور تقنيًا من دون مناقصات، وهذه تسمى عقود gre gre a أو اتفاقات. وهذه الاتفاقات في عرف عالم الأعمال اليوم عقود غير شرعية، لا تتمتع بشفافية، وتفوح منها رائحة

الفساد، ولا يمكن تسميتها عقودًا نزيهة بحال من الأحوال. لكن في حال وجود حكومة عراقية حتى لو كانت مؤقتة، سيجري عندئذ البدء في عمليات المناقصة، حيث يمكن لأي شركة أميركية الفوز بعقد، وقد تخسر المنافسة، أو تتعرض للإبعاد في مراحل أولية من العملية، وهذه هي قواعد التنافس والشفافية.

ومن الضروري الإشارة إلى أن فقدان عملية جيدة من هذا النوع لا يؤدي إلى فوز شركات الأصدقاء والأقارب فحسب، بل إلى رفع الكلفة لتضمين أرباح تصل إلى ٥٠-٧٥ في المئة أو أكثر من ذلك ، وهذا لا يمكن تقبله تحت كل القياسات في ظل نمو اقتصادي عالمي في غاية الضآلة إن لم يكن وصل إلى حال الانكماش الاقتصادي، هذا إذا ما شئنا تجنب الحديث عن نهب خيرات بلد وإنضابها من دون وازع أخلاقي وغطاء قانوني ، أو شعور بالعدالة.

ومن الضرورة القصوى إشراك أطراف أخرى في العملية، فعلاوة على الأمم المتحدة كطرف ثالث، نرى ضرورة إشراك شركات نفط أخرى كطرف رابع، مثل «سوناطراك» الجزائرية وشركة النفط الوطنية الفنزويلية و«بتروبراس» البرازيلية، أو أي طرف له معرفة بمستويات الأسعار في بيئة أعمال وبيئة اقتصادية وطبيعة محددة (صحراء، أدغال، حفر بحري إلخ). ويجب الانتباه إلى أن تبادل شركات النفط الوطنية للمعلومات والخبرة وهو ممارسة منتشرة.

نسمع ونرى أن العراق يعيش حالًا من النهوض الشعبي بعد سقوط صدام حسين. والرائع في الأمر أن تنظيمات مدنية بدأت بالتكون من القاعدة إلى الأعلى وليس على العكس، وسينجم عن ذلك الكثير من الأمور المفيدة، مثل التمثيل الجديد والحقيقي، وبدرجة أهم أن القادة في المستقبل سيكونون عرضة للمساءلة. هذا الدور لم يوجد في الأرض العربية قبل الآن ، ولا تعرف له مفردة في أي من

القواميس العربية. وهذا هو الأمل الوحيد لبناء عراق ديمقراطي بعيد من أولئك الذين جاؤوا بعقودهم المبرمة سلفًا والتي لا يعرف بوجودها الناس على أرض الواقع ،أو التي قد لا يتفقون معه. ونأمل كذلك ألا تعقد أي صفقات للتصرف بأي حقل من حقول النفط العراقية قبل قيام حكومة مسئولة منتخبة.

تعمل مؤسسات الاستشارات المالية في الولايات المتحدة اليوم بكامل طاقتها في وضع مئات من الخطط والدراسات للحكومات الأميركية والشركات والمصارف: حجم إعادة الأعمار، كيفية الدفع، كيفية إلغاء ديون العراق، الجانب القانوني للعقود التي أبرمها النظام السابق، والأمر الأكثر غرابة ومدعاة للقلق ،وهو كيفية خصخصة النفط العراقي.

وإذا تنبه المرء إلى النقاش الدائر في الولايات المتحدة سيشعر وكأن العراق هو أرض جرى اكتشافها للتو، وأن التعامل مع الثروة النفطية العراقية يتم بطريقة الحديث نفسها عن استغلال حقوب في ألاسكا مثلًا.

وفي هذا الخصوص نرى ضرورة إلغاء العراق لكل عقوده السابقة مع شركات النفط الأجنبية، فكل هذه العقود غير شرعية وتخدم أهدافًا سياسية ووضع عليها النظام السابق فى عهد صدام حسين في ظل ضغوط العقبات الاقتصادية ، وليس في ظل عملية مفاضلة طبيعية، وهذا قرار أكثر أهمية من تصفير الديون القديمة. والجانب الآخر الذي يجب الانتباه إليه، هو حق العراقيين في طلب تعويضات وإصلاح الأضرار بسبب لا شرعية الحرب، حتى في حال العثور على أسلحة الدمار الشامل، فهذه الحرب شنت من دون تفويض من مجلس الأمن وفق افتراضات كاذبة وأسباب مفبركة. وهناك مثلًا حاجة ماسة إلى تنظيف العراق من اليورانيوم المنضب ، وهي عملية تقدر كلفتها بنحو ٢٠٠ بليون دولار، ناهيك عن الدمار

الذي سببته الحرب.

ونرى أن التخلي عن حقول النفط الغزيرة والمنتجة بهذه الطريقة السهلة سيتسبب في كارثة للأسباب التالية:

١- يشكل أي حقل منتجًا فعليًا ثروة في حد ذاته. ويجب تحديد الكمية قبل الخوض في أمر اتخاذ القرار؛ إذ لا يوجد اليوم من هو قادر على إعطاء تقدير دقيق للاحتياطي النفطي العراقي لعدد من الأسباب البديهية، فقد جرى حفر وتقدير حجم الحقول العراقية وتشغيلها باستعمال تقنية عمرها ١٥ إلى ٢٠ سنة، لكن تكنولوجيا قطاع الطاقة تطورت في شكل مذهل في السنوات العشر الأخيرة، وهذا التطور في عقد من السنين يعادل مجمل التطور الذي سبقه خلال ثلاثة عقود كاملة من السنين، فهناك اليوم التخمين الصوري وتكنولوجيا NMR (الرنين النووي- المغناطيسي) والتشغيل والإدارة المعتمدة على المعرفة وكذلك التشغيل واتخاذ القرار على أساس فوري. وقبل التفاوض مع شركات النفط لتطوير أي حقل نفطي وتشغيله هناك حاجة ماسة إلى توافر معطيات ومعلومات كافية، وفي مقدمتها المعطيات الزلزالية (ويفضل أن تكون بثلاثة أبعاد) ومعطيات دقيقة عن الإنتاج. فالعراق حرم ليس من التقنيات المذكورة أعلاه فحسب، بل حتى من أبسط الأجهزة وقطع الغيار وأكثرها أساسية لصيانة الصناعة النفطية وإدامة تشغيلها.

ونعتقد بأن استعمال التقنية المذكورة يؤدي إلى زيادة ملموسة في احتياط النفط العراقي، والسبب بسيط: التقنيات القديمة المستعملة للقياس غير قادرة على التحقق من كل شيء موجود في حفرة البئر وبالتأكيد لا تتحقق من أي شيء يوجد خارجها. ولتبسط الأمر نقول: إن التناسب في أبعاد البئر المحفورة مع الخزان النفطي أشبه بإبرة في ساحة واسعة، وهذا ينسحب على كمية المعلومات المتوافرة

ونوعيتها. وبعبارة أخرى يتطلب إنجاز التقويم الكمي لأي حقل نفط سنتين على الأقل من الجهد المتواصل لإجراء القياسات الزلزالية بثلاثة أبعاد وجمع المعطيات، وتمثيل المستودع النفطي (reservoir simulation) وتحليل المعطيات والتقويم.

٢- إن خصخصة الموجودات النفطية العراقية في تقديرنا خطأ لا يغتفر في حق الشعب العراقي، ولا يختلف عن الأخطاء الفادحة التي ارتكبت في حقه في الماضي. فخصخصة الصناعة تشترط وجود اقتصاد قائم وفاعل في ظروف حياة طبيعية، ووجود سوق للأوراق المالية (بورصة)، وقطاع زراعي وتجاري وخدمي خاص. وللأسف لا يوجد في العراق اليوم أي : من هذه الأسس. فالحديث عن الخصخصة استهزاء وأمر يثير الغضب، والهدف منه هو نقل ثروة شعب كامل إلى أيدي مافيا ذات تاريخ مرعب وأموال وفيرة يضمنها أموال سماسرة النفط من النظام المنهار الذين اغتنوا من عمولات النفط المهرب.

٣- كل شركات النفط التي ستأتي للعمل في العراق ضمن شروط تطوير واستغلال الحقول في مقابل حصة معينة ولفترة محددة لن تقوم بالمهمة المناطة بها، بل تتعهدها شركات الخدمات النفطية، فهي التي ستقوم بإنجاز العمل الصعب والشاق؛ لذلك سيكون تبذير هذه الحقول من دون إشراك المتخصصين المعنيين من كل الجهات خطأ فادحًا. ويجب لدعوة إلى فتح حوار بين خبراء النفط، والمهندسين والأحزاب السياسية، والكتاب والأكاديميين وأساتذة الجامعات والمنظمات الأهلية والاقتصاديين ،أو طرح الأمر للاستفتاء الشعبي لتقرير مستقبل ثروة البلد التي تعتبر آخر أكبر احتياطي نفطي عالمي، وهو أمل كل فرد من الشعب العراقي في حياة وتعليم وضمان اجتماعي أفضل.

وبحسب تقديرنا، من المجدي صرف حتى ٧٠ في المئة من عائدات إنتاج النفط

ولفترة قد تطول لثلاث ، أو خمس سنوات على إصلاح الحقول النفطية الموجودة الآن وتأهيلها، ويجب أن يكون ذلك في مقدم الأولويات، حتى على حساب توسيع قطاع النفط مثل حفر آبار جديدة ، أو إنشاء منشآت جديدة، بهدف خلق فرصة لإيقاف الاقتصاد العراقي على قدميه. إن شركات خدمات النفط ستقبل أيادي من يعطيها عقودًا لتطوير وصيانة حقول النفط، وفوق ذلك فإن هذه الشركات ستتدبر أمر التمويل في الوقت نفسه (لتمويل العمل الذي تقوم به، ويمكن لاحقًا تمويل العمل من الإنتاج النفطي للحقول نفسها). إلى جانب هذا يمكن للشركات تدبير أمر الضمانات التي يمكن تقديمها للمصارف بهدف الحصول على قروض. بوجود شركات مستعدة للمخاطرة باستثمار رأس مالها الخاص في تطوير الحقول وزيادة الإنتاج على أن يجري الدفع عند تحقيق أهداف العقد وليس قبل ذلك.

لهذه الأسباب سيكون التخلي عن هذه الحقول بهذه البساطة خطأ جسيمًا، ويبدو أن أثمن ثروة موجودة فعلًا هي الكوادر المتحمسة لاتخاذ القرارات الصائبة لإدارة هذه المشاريع وتشغيلها. فالعراق يمتلك عددًا كبيرًا من الخبراء المتحمسين المتعلمين بصورة جيدة والأذكياء. وهذا ليس مبالغة، بل حقيقة تتحدث عنها حتى الصحافة الأميركية بعدما توصلت إليها. وكما نعلم، لم يحدث قط أن كافأت الصحافة الأميركية العرب بمثل هذه النعوت لذكائهم أو لأي سبب آخر!

٤- من الطبيعي أن يجري منح رخص الاستكشاف حتى في حال ارتفاع احتمالات العثور على الهيدروكاربونات؛ لأن الاستكشاف سيجتذب توظيفات كبيرة إلى البلاد، وسيوفر فرص عمل كبيرة للعراقيين (وهو أمر شديد الأهمية بالنسبة للعراقيين الآن على العكس من التخلي عن الحقول الموجودة الآن ، أو بيع نفط رخيص دون مستوى الأسعار العالمية). ونعتقد بأن التفاوض حول الحقول الضعيفة ، أو تلك التي تتمتع بمواصفات تخزين متدنية ، وليس حول الحقول الغنية

والكبيرة مثل القرنة ومجنون يحتل الدرجة الثانية من الأهمية.

٥- هناك عاملان مهمان في هذه العقود، الحصة من الإنتاج وفترة الإعارة. ويمكن أن تكون الأرقام ٤٥ في لمئة و٣٠ سنة مثلًا مقبولة في حالة العراق، وقد تتغير هذه الأرقام بحسب احتياطي الحقل وبحسب كفاية الفريق الذي يقوم بالمحادثات وحكمته.

٦- من المفيد ذكر أن عمل شركات النفط اليوم مشابه لعمل المصارف، فهي تحاول التخلص من عاداتها القديمة في تشغيل مراكز أبحاث خاصة بها وشركات تصنيع إلخ. وتعمل شركات الخدمات في شكل مشابه، لكن الشركات الكبيرة/ الكلاسيكية لا تزال مقيدة بسبب ماضيها، فهي لا تزال تحتفظ بهيكل تنظيمي كبير وبعدد كبير من الموظفين ولا تزال كفايتها غير فاعلة، فهي تبدو كبيرة وسمينة وقبيحة مقارنة بالشركات الحديثة الأكثر كفاية والتي تستطيع الإقدام على مغامرات مالية أكثر جرأة ، وهي بطبيعة الحال أكثر مرونة للأسباب السابقة.

٧- أن الجمع بين خزين هيدروكاربوني عظيم مع كوادر بشرية مؤهلة في شكل جيد ليس حلمًا: إنه واقع قائم في العراق. وما يجب أن ينجز ليتكامل هذان العاملان هو قيام نظام ديمقراطي، ونقول خزينًا هيدروكاربونيًا عظيمًا ليس لحجمه الكبير واحتياطه الكبير فحسب، بل كذلك ؛لأن كلفة إنتاجه هي الأرخص في العالم، إذ لا تزيد كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط العراقي على دولار أميركي واحد كمعدل، مقارنة بحوالي ١٣ دولارًا لكل برميل منتج في سيبيريا، وكلفة حفر بئر استكشافية في العراق تبلغ ٦-١٠ ملايين دولار وبئر تطويرية بين أربعة وخمسة ملايين، وهي كلفة زهيدة مقارنة بمواقع أخرى في الأدغال أو المناطق النائية أو في البحار. والأهم من ذلك هو أن هذه الحقول لم تدمر بفعل إدارة الإنتاج الفوضوية

وغير المبررة ولا تزال مرشحة ؛ لأن تدار بطريقة مثلى وجيدة. وبهذا ستنتج الحقول لفترات أطول وبكفاية وبإنتاجية عالية.

أما العامل البشري : فهو أثمن رأس مال في أي مشروع ، أو بلد أو مجتمع والعراق بخلفيته الاجتماعية والثقافية المتنوعة والملونة وظف الكثير في التعليم والعلوم، والعراقيون يعتبرون بين أفضل الناس المؤهلين. وهذه حقيقة تعود جذورها إلى تاريخ العراق وحضاراته.

لا يجلب النفط الرخيص النفع للعراقيين، لكنه عقار لتنشيط الاقتصاد الأميركي. وكما نرى فإن النفط يحتل موقع الأولوية عند الصقور، لكننا نعتقد بأنه ليس في موقع الأولوية عند الشعب العراقي. فهناك الكثير من الأمور المهمة التي يتعين عليه التعامل معها وإصلاحها غير النفط ما يحتاجه العراقيون اليوم هو الأمن وتوفير ظروف حياة طبيعية والعيش في سلام، وتتبع ذلك قضايا من قبيل الحصول على العمل وخلق فرص عمل جديدة.

ومن الأفضل اتخاذ قرارات جيدة حتى لو كانت متأخرة بعض الشيء بدلًا من قرارا مستعجلة لكن سيئة بغرض الحصول على الموارد. الوقت اللازم لاتخاذ القرارات الجيدة لن يقاس بالوقت الذي أهدر على الحروب والطغيان والدمار الروحي والمادي الذي حل بالعراق لسنوات.

الآن أصبح العراق في حالة احتلال رسمي غير محددة المدة من القوات الأمريكية والبريطانية (وهو في حقيقته احتلال أمريكي) وذلك طبقًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٠٠٣ الذي يكشف عن الغرض الحقيقي للغزو (أو الوسيلة الأساسية لتحقيق أغراض أخرى)، وهو السيطرة على البترول العراقي، والآن يواجه بوش وبلير معارك عنيفة في الكونجرس الأمريكي ، ومجلس العموم

البريطاني بسبب ادعاءاتها عن سبب الحرب.

ويتعرض الكاتب الأسترالي جيوفري هيرد Geoffrey Heard في مقالته التي أذاعتها شبكات الإنترنت إلى أن غزو العراق كان مقصودًا به تحقيق ثلاثة أغراض: الأول: وهو سيطرة أمريكا على البترول العراقي الذي يعتبر رصيده المخزون الثاني بعد السعودية ، ويعتبر موردًا مهما للطاقة في أوروبا والصين ولدول هاتين المنطقتين خاصة روسيا وفرنسا استثمارات ضخمة في العراق ، ويمكن لأمريكا بالسيطرة على البترول العراقي من التحكم في الكميات المصدرة إلى تلك الدول ومعاقبتها أو الضغط عليها بسبب معارضتها لغزو العراق منذ البداية وحرمانها من العقود التي ستمنح للشركات الأجنبية لاستغلال آبار البترول العراقية وفي إعادة إعمار العراق.

والغرض الثاني : وهو تحويل المعاملات في البترول العراقي من اليورو إلى الدولار ، وكان صدام حسين قد استبدل الدولار باليورو في أواخر التسعينات من القرن الماضي.

والغرض الثالث : وهو أهم الأغراض هو تأكيد انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة السياسية ، والاقتصادية والعسكرية على العالم ، والانفراد بالقيادة في القرن الجديد وذكر هيرد أن هذا هو المخطط الأمريكي الذي أعدته الدوائر الأمريكية قبل حادث الحادي عشر من سبتمبر وبالتالي يمكن للولايات المتحدة إنعاش اقتصادها المتدهور بمنح الشركات الأمريكية عقود إعمار العراق ، واستغلال آبار البترول العراقية.

وهناك أيضًا نتيجة غير مباشرة للغزو ، وهي إتاحة الفرصة لإسرائيل للحصول على ما يلزمها من مياه العراق لإنقاذ أراضيها وشعبها من أزمة مائية محققة.

ويبين من أن هذا البترول التراقي هو المفتاح الذهبي لبناء الإمبراطورية

الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، ولكن لماذا بترول العراق؟

والرد على هذا يتلخص في أنه بالإضافة إلى ضخامة الرصيد المخزون من البترول العراقي، والذي يعد الثاني بعد السعودية، وهناك توقعات بأن أرض العراق تحوي أكبر بحيرة بترولية في العالم، فإن هذا البترول مرتفع الجودة فضلًا على أن تكلفة إنتاجه منخفضة جدًّا وأقل كثيرًا من تكلفة إنتاج البترول السعودي الذي له المكانة الأولى من حيث حجم الإنتاج اليومي (أقل من دولار للبرميل في العراق و٥٠, ٢ دولار للبرميل في السعودية وعشرة دولارات للبرميل في الولايات المتحدة) وذلك طبقًا لما أشار إليه دونالد بارليت وجيمس ستيل Donald Barlett and James Steele في مجلة تايم في ١٩ مايو الماضي وإذا تحقق ما يتوقعانه، فإن العراق ستكون أهم لاعب في سوق البترول العالمية بعد زيادة طاقتها الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميًا بما يفوق الطاقة السعودية، ولكن هذا لن يتحقق قبل عشر سنوات فهل ينوي الأمريكيون استمرار احتلال العراق طيلة هذه المدة؟

ويتوقع الدكتور حسين عبد الله خبير البترول العالمي في كتابه الجديد: البترول العربي دراسة اقتصادية وسياسية، أن العراق سيكون واحدًا من ست دول من أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) التي سيكون في مقدورها مجتمعة زيادة طاقتها الإنتاجية نحو ٢٤ مليون بروميل يوميًا في سنة ٢٠٠٠ إلى ٤٨ مليون برميل يوميًا في سنة ٢٠٢٠.

ويبدو أن المخطط الذي أشار إليه هيرد قد بدأ يدخل حيز التنفيذ، فإن قرار مجلس الأمن قد أوكل إلى سلطة الاحتلال إدارة العراق وتعميرها ومنح الأمم المتحدة دورًا هامشيًا أما إدارة منابع البترول واستغلالها، فقد جعلها القرار في يد سلطة الاحتلال وحدها وإذا كانت سلطة الاحتلال ملزمة بإتباع القواعد القانونية

في إدارتها لأرض العراق المحتلة ولمصادر الثروة فيها ونظرًا لأهمية بترول العراق في الحرب الأخيرة وفي مستقبل الطاقة العالمية ، فإنني أود بيان سلطة جيش الاحتلال بالنسبة لحقوق الملكية في العراق وبالذات ما يخص المصادر البترولية.

وبكل اختصار فإن القواعد الدوية التي تحكم الموضوع محددة في اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ بشأن قواعد الحرب على الأرض واللائحة الملحقة بها (لائحة لاهاي) واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في حالة الحرب (اتفاقية جنيف).

والمشكلة تبدو في حالة العقارات المملوكة للدولة ، فإن المادة ٥٥ من لائحة لاهاي تمنح جيش الاحتلال حق انتفاع على عقارات الدولة المهزومة من أبنية وأراضي البناء الزراعية والغابات ، ولكن سلطات جيش الاحتلال مقيدة بواجب المحافظة على أصولها ومنع استنزافها، أو تدميرها وهذا ما تقضي به أيضًا قواعد حق الانتفاع المعترف بها دوليًا وما تنص عليه مختلف الأنظمة القانونية في العالم وبالذات في قانون العموم المطبق في أمريكا وإنجلترا ، ولهذا فإن القاعدة الأساسية في هذا الصدد أن ما يمكن تجديده يجوز استهلاكه مثل الحاصلات الزراعية والمستقر عليه فقهًا وقضاءً أن الحاصلات الزراعية يمكن تجديدها بإعادة زراعتها ثانية دون المساس بتربة الأرض التي تزرع فيها ، أو تجريفها كما لا يجوز تغيير وظيفة الأرض الزراعية بتحويلها إلى أرض بناء أو ما شابه ذلك ، ولكن إذا كان استعمال الأرض أو استغلالها لا ينقص من أصولها ويستهلك مقوماتها ويأكل من تربتها ، فإنه يحرم استعمالها أو الاستيلاء على إنتاجها وينطبق هذا تمامًا على مصادر الثروة المعدنية ومنها البترول إذ متى استخرج البترول من الأرض ، فإنه لا يمكن تعويضه أو تجديده وذلك نظرًا لطبيعة الصخور التي يكمن البترول في مسامها وبالتالي يكون

استخراج البترول من باطن الأرض سببًا لنقص الرصيد المخزون منه وأيضًا للانتقاص من التربة ذاتها ولهذا ، فإن كثيرًا من المحاكم الدولية وفقهاء القانون الدولي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية قد اعتبروا أن قيام جيش الاحتلال باستغلال آبار البترول في الأرض المحتلة فيه مخالفة خطيرة لقواعد لائحة لاهاي هذا فضلًا على أن العرف الدولي وقرارات الأمم المتحدة قد استقرت على أن الثروات الطبيعية في الدول هي ملك للشعوب التي لها الحق المطلق في السيادة عليها واستغلالها على الوجه الذي يتفق ومصلحتها الاقتصادية.

ولما كانت القواعد الدولية تحاول الحد من سلطة جيش الاحتلال في الأرض المحتلة، إلا أن واقع الأمر أنه كثيرًا ما خرقت هذه القواعد سواء من قائد جيش الاحتلال ، أو بناء على سياسة مرسومة من دولته مثلما كان الحال بالنسبة لقيام إسرائيل باستنزاف البترول المصري في سيناء أثناء احتلالها لها بعد ١٩٦٧ وهو ما يحق معه للحكومة المصرية مطالبة إسرائيل بتعويضها عنه ، ومثلما يتضح من مجريات الأمور بالنسبة للاحتلال الأمريكي للعراق.

حقيقة أن الولايات المتحدة وإنجلترا قد حاولتا إيهام العالم أن سلطة الاحتلال ستحترم القانون الدولي وستقوم بإدارة حقول البترول لصالح الشعب العراقي، ولهذا نص قرار مجلس الأمن على أن حصيلة بيع البترول المستخرج من الآبار العراقية توضع في صندوق خاص يديره البنك المركزي العراقي، ويكون له مجلس إدارة استشاري تشترك في عضويته الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وآخرون ويعين المجلس محاسبين مستقلين لمراجعة حسابات الصندوق، وأن أموال الصندوق تستغل في أعمال إعادة إعمار العراق (أي : إصلاح ما أفسده ودمره الجيشان الأمريكي والبريطاني) وأيضًا لسداد التعويضات المستحقة

للمضارين من غزو العراق للكويت في سنة ١٩٩٠ (وما هو مصير الديون المستحقة على العراق للدول والشركات الأجنبية)، ولكن كيف يمكن تحقيق هذا بدون منح عقود لشركات أجنبية لتنفيذه؟ وهذا ما فعلته سلطة الاحتلال التي بدأت بمنح شركات أمريكية مثل هاليبرتن وبيكتيدل عقودًا سخية متصلة باستغلال البترول العراقي، وإعادة الإعمار ومن المعروف أن نائب الرئيس الأمريكي تشيني كان رئيسًا لشركة هاليبرتن، وأن جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي السابق من قيادات شركة بيكتيل أي: أن هناك تضاربًا في المصالح وفي هذا مخالفة صريحة لقواعد الحرب. إذ في هذا تمييز للشركات التي تحمل جنسية سلطة الاحتلال حيث تمنع القواعد دولة جيش الاحتلال من الإفادة من ثروات الأرض المحتلة، كما تمنع جيش الاحتلال من استعمال مواد الأرض المحتلة إلا للضرورة القصوى وبسبب احتياجاته داخل الأرض المحتلة وبشرط أن يكون بطريقة شرعية ولا يحتج بأن البترول العراقي من أملاك الدولة العامة، فإن هذه هي الحالة في معظم الدول المنتجة للبترول في العالم ومنها إنجلترا، وكما سبق القول فإن الثروات الطبيعية في العالم ملك للشعوب ولا يجوز المساس بها هذا فضلًا على أن البترول مادة غير متجددة وتستهلك باستخراجها من باطن الأرض ولهذا لا يجوز لسلطة الاحتلال استغلالها، أو منح عقود لشركات أمريكية أو أجنبية لهذا الغرض.

فإنه طبقًا لأي نظام من أنظمة الإنتاج البترولي سواء عن طريق عقود الامتياز، أو المشاركة؛ أو اقتسام الأرباح، فإن الشركة المنتجة ستحصل على العقد ممن لا يملك منحة إذ أن صاحب الحق هو السلطة العراقية المختصة وستقوم الشركة المنتجة بالحصول على نسبة من البترول المستخرج لتغطية نفقات الإنتاج وتحصل أيضًا على حصة أخرى مكافأة لها على تحمل مخاطر البحث، أو نظير تنمية الحقول وذلك طبقًا للاتفاق مع سلطة الاحتلال وستقوم ببيع هذه الحصة في السوق

الأمريكية أو العالمية ومعنى هذا أن الاقتصاد الأمريكي سيثرى على حساب شعب العراق وبدون رضائه في الوقت الذي تقوم فيه سلطة الاحتلال باستنزاف آبار البترول العراقي لزيادة طاقتها الإنتاجية مما يمكن مقارنته بتدميرها نظرًا للانتقاص المستمر في الرصيد المخزون.

وإذا كانت أمريكا تدعي أنها قائدة العالم الحر ، فإن واجبها الأساسي أن تقوم بالمحافظة على مصادر الثروة في العراق وإعادتها إلى صاحب السيادة عليها وهو الشعب العراقي. إن مخالفة الولايات المتحدة لقواعد الحرب في العراق يحملها هي والموظفين التابعين لها مسئولية مدنية وجنائية بعيدة المدى.

وعندما يتحدث الكاتب البريطاني باتريك سيل عن التهديدات التي تواجه العرب بسبب النفط هو بذلك يعلن عن مدى شهية الغرب نحو ابتلاع النفط العربي بشتى الطرق حتى ، وإن وصلت إلى احتلال منابع النفط أو الدول نفسها كما حدث للعراق ، وحيث يقول:

بقي النفط خلال ثمانين عامًا، مصدر قوة للعالم العربي، يسيل له لعاب المستثمرين الغربيين الذين لم يتوقفوا عن محاولة السيطرة عليه، أينما وحيثما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا. لكن النفط العربي يواجه اليوم تهديدات ثلاثة: أولها، أن الاستقلال السياسي للعرب مهدد بما لا يمكن تسميته بأقل من الامبريالية الجديدة. وثانيها: محاولة منتجي النفط في روسيا، وبحر قزوين، وغرب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، إسقاط التحكم العربي بإمدادات النفط، تنافسهم للحصول على حصة أكبر من سوق الاستيراد الأمريكي للنفط ثالثها: يلوح في الأفق حاليًا إمكان إيجاد مصدر لا ينضب للطاقة المتجددة المستخرجة من الأوكسجين الذي سيتسبب باحتضار النفط البطيء.

واعتبر باتريك هذه كلها تهديدات خطرة ومدمرة، تلحق الأذى والضرر بازدهار الشرق الأوسط، وطراز الحياة فيه، لكن جميع الدلائل تشير إلى أن العرب قد انتبهوا لهذه التهديدات الخطيرة، وأنهم يستعدون لمواجهتها.

وكان الأميركيون هم الذين اخترعوا صناعة النفط الحديثة، في منتصف القرن التاسع عشر، ولكن لم يظهر الطلب المتزايد على النفط إلا بعد بدء الحرب العالمية الأولى، وحين اكتشفت البلدان الصناعية الكبرى أنها بأمس الحاجة إليه، ما أدى إلى ارتفاع سعره في الأسواق العالمية: فقد تحولت البحرية البريطانية من استخدام الفحم إلى النفط، وحلت السيارة التي تم اختراعها محل الحصان، وازدهرت الصناعات البتروكيماوية، وتصاعد الطب على النفط عام ١٩٢٠ حين بدأت الشركات النفطية الكبرى البريطانية والهولندية والفرنسية والأمريكية تتنافس فيما بينها للحصول على امتيازات التنقيب، وتقاسم المناطق الغنية بالنفط في هذه الفترة.

إن التهديد العسكري لمنابع النفط العربي هو الأكثر إلحاحًا، وقد ثبت أن الولايات المتحدة التي تتحرق لمهاجمة العراق، وللإطاحة بنظام صدام حسين، وللتحكم بموارد النفط، مصممة على الحصول على الجائزة الكبرى- النفط- التي يسعى الجميع إلى الاستحواذ عليها

ولكن واشنطن أرغمت على أن تهدئ من غلوائها، ولو إلى حين، إذ جوبهت بمقاومة حادة في مجلس الأمن، من قبل ثلاثة دول لها مقاعد دائمة: فرنسا وروسيا والصين، وليس أقل إحراجًا لواشنطن المعارضة المتصاعدة التي يلقاها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في محاولته اليائسة للحاق بالرئيس جورج بوش المصمم على المضي قدمًا في عدوانه المسلح على العراق، ومعروف أن الولايات المتحدة، من دون التأييد البريطاني الفعال، قد يصعب عليها أن تهاجم العراق، ثم أن الرأي العام

داخل الولايات المتحدة، بدأ يحس أن حرب بوش قد لا تكلل بالنصر المنتظر الذي يبشر به المحافظون، وقد نصحت صحيفة «نيويورك تايمز» هذا الأسبوع، إدارة بوش أن تواصل مساعيها السلمية قبل تقرير الحرب.

لكن إدارة بوش تواجه هذا كله بآذان صماء. أن الصقور المحافظين الجدد وأنصار إسرائيل الذين يسيطرون على الحكومة الأمريكية لا يزالون يحرضون على الحرب، ولا يخفون أن مطامحهم تتجاوز العراق، وأنهم يريدون أن يكرسوا الهيمنة الأمريكية الشاملة والكاملة على العالم. ويرون في السيطرة الكاملة على مصادر الطاقة النفطية في الخليج العربي أهم مظهر من مظاهر الهيمنة. وإذا نجحت الولايات المتحدة في إقامة حكومة عميلة في بغداد ، فإن شركات أمريكية كبرى مثل شركة «إيكسون موبيل» و«شفرون تكساسو» ستحصلان على حصة الأسد من النفط العراقي، بالإضافة إلى أن الشركات الأمريكية تأمل بأن تحصل على عقود مجزية لإعادة إعمار العراق بعد الحرب وتقدر هذه العقود بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ بليون دولار. وكانت الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة على العراق سابقًا، ومن المؤكد أن نفوذها السياسي والاقتصادي سيتضاعف بعد الهيمنة على الكويت، وقطر والإمارات العربية المتحدة، وسيمتد على الأرجح إلى المقاطعات الشرقية من المملكة العربية السعودية.

يحلم الصقور برفع أسعار برميل النفط ١٠ دولارات بهدف إعطاء «دفعة» إلى الاقتصاد الأميركي، وأشد ما يخشاه الصقور أن يعطي مفتشو الأمم المتحدة براءة ذمة للعراق، أو أن تسقط العقوبات عنه ، أو أن ينجح صدام حسين في الخروج من المأزق، أو أن تنجح الشركات الفرنسية مثل شركات «توتال ألف» ، أو الشركات الروسية مثل شركة «لوك أويل» في الفوز بالنفط العراقي واستبعاد الأمريكيين عنه.

وكانت شركة توتال تفاوض العراق للفوز بحقول «مجنون» الضخمة، بالقرب من الحدود الإيرانية، وعلى بعد ٣٠ كيلومترًا شمال البصرة، والمعتقد أنها تنتج ما بين ١٠ إلى ٣٠ مليون برميل، ولكن م يوقع على أي عقد حتى الآن، في انتظار رفع عقوبات الأمم المتحدة. وتشير التقرير إلى أن روسيا عقدت اتفاقية بـ٤٠٠ بليون دولار مع العراق، وهذا الاتفاق يعطي الشركات الروسية حق التنقيب في صحراء العراق الغربية، وهناك ما يربو حاليًا على ٤٠٠ عراقي يتدربون في المؤسسات والمعاهد النفطية الروسية، ولكن لا يبدو أن هذه الترتيبات والاتفاقات ستكون سارية المفعول إذا ما تمكن الأمريكان من إقامة نظام عميل ، ومطاوع لأميركا بدل نظام صدام حسين.

البحث عن الأمن النفطي :

منذ أن أصبحت الولايات المتحدة مستوردة للنفط في عام ١٩٤٧ سيطر عليها هاجس «الحاجة إلى الأمن النفطي» ومفتاح هذا الأمن هو تأمين شبكة عريضة من الموردين في مناطق مختلفة من العالم. وتشكل المملكة العربية السعودية أهم مورد للنفط إلى السوق الأمريكية، ولكن حتى عشية هجوم ١١ أيلول (سبتمبر) الذي تسبب في تدهور العلاقات مع السعودية، فإن الولايات المتحدة كانت تفتش عن تنويع مصادر الحصول على الطاقة وتخفيض اعتمادها على النفط السعودي.

واجتمع هذا الأسبوع ممثلو مئة شركة أميركية وروسية في هيوستن في تكساس لمناقشة التوصل إلى شراكة أمريكية- روسية في مجال الطاقة، ويريد الأميركيون أن يصلوا إلى النفط في سيبيريا ويبدو أنم على استعداد لتأمين الاستثمار الضخم الذي يحتاج إليه الروس.

إن الولايات المتحدة تهتم بالغ الاهتمام أيضًا بأفريقيا الغربية التي أصبحت

منتجة مهمة للنفط بعد الإعلان عن الاكتشافات الجديدة، ولم يكن من قبيل الصدفة أن كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة قام بزيارتين إلى الرئيس عمر بونغو رئيس الغابون ، وإلى الرئيس إدوارد سانغوس رئيس أنغولا، وهما بلدان منتجان حديثًا للنفط ومعظم حقول النفط في أفريقيا الغربية هي على مقربة من الشواطئ أو إنها في أعماق المحيط الأطلسي، مما يجعل نقلها إلى الولايات المتحدة أسهل وأرخص من نفط الخليج أو بحر قزوين.

وتشير مصادر نفطية إلى أن إستراتيجية الولايات المتحدة على المدى البعيد هي إضعاف تحكم منظمة «أوبك» في سوق النفط عن طريق إقناع بعض الدول بالخروج منها، وهذا ما فعلته الغابون، إذ خرجت من «أوبك» عام ١٩٩٥، ويقال أن نيجيريا تفكر هي الأخرى في الخروج، ويتوقع الخبراء أن تبلغ صادرات النفط من الدول غير خليجية ربع المطلوب في الأسواق، وأن هذا النفط الجديد الذي سيدخل في الاستهلاك العالمي في السنوات الخمس القادمة سيأتي من دول أفريقيا الصحراوية.

عصر الهيدروجين:

على أن التهديد الأكثر خطورة وجدية على النفط مصدره السعي الحثيث الذي تقوم به المؤسسات الصناعية الكبرى، للحصول على مصدر آخر للطاقة مثل الهيدروجين الذي قد يكون بديلًا عن «الهيدروكاربونات». ولم يعد سرًا أن الشركات الصناعية الأوروبية، والمعاهد العلمية المتخصصة تنفق أموالًا طائلة على هذه الأبحاث «الخاصة»، وقرر الاتحاد الأوروبي أن يكون من أهدافه المرحلية الملحة توفير ٢٢ في المئة من الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء عام ٢٠١٠ و١٢ في المئة من الاحتياجات الأخرى من مصادر غير نفطية.

وأنتجت «جنرال موتورز» سيارة تعمل على الهيدروجين، يؤكد جيريمي زيفكين رئيس مؤسسة الاتجاهات الاقتصادية، ومقرها واشنطن، أنها ستكون بداية النهاية للمحركات التي تعتمد على المحروقات» وستكون- كما يعول- «ممرًا انتقاليًا» من حضارة تعتمد على النفط إلى حضارة الهيدروجين، ويضيف «العالم يدخل الآن عصر المحروقات المتحجرة الذي بدأ منذ أكثر من ٣٠٠ سنة مع استثمار مناجم الفحم الحجري وآلات النجار ...».

كيف ستكون صورة العالم العربي بعد أربعين، أو خمسين عامًا من الآن، بعد أن ينزل النفط عن عرشه؟

التنمية وتداعيات الاحتلال والثروة النفطية:

لا يمكن عزل ممارسات التنمية في العراق، طبيعتها، إنجازاتها، إخفاقاتها عن أبعاد الصراع التاريخية، الإقليمية، الدولية، الاجتماعية، الأيديولوجية، وفوق ذلك كله البترول، حيث حكمت هذه القوى مسيرة التنمية في البلاد، فالتنمية باعتبارها تخصيص الموارد من قبل الدول للأغراض الاستثمارية، كانت ومازالت متغيرًا تابعًا يتم تحديده عبر تفاعل القوى المذكورة.

يتصف الاقتصاد العراقي بالقطبية الأحادية، متمثلة في الأهمية الضخمة للقطاع النفطي باعتباره محور تمويل ماكينته الاقتصادية من زراعة وصناعة وهياكل أساسية وخدمات عامة، فالعوائد النفطية وفرت تاريخيًا نسبة قد تصل إلى ٩٩ في المئة من العملات الأجنبية. كما أن المساهمة المباشرة لهذا القطاع لم تقل عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وتتضاعف هذه النسبة عند حساب الآثار غير المباشرة للنفط في الاقتصاد العراقي. وهذا الاعتماد الكبير على النطاع لنفطي وارتباطه بالأسواق الخارجية، يعني أن الاقتصاد العراقي: هو اقتصاد مفتوح ومعتمد على الخارج، فاقد أبسط

مقومات الاعتماد على النفس، أو الاستمرارية الذاتية. وهذا هو محور ضعفه.

ومع أن الحكومات الملكية والجمهورية أنفقت ما لا يقل عن ٦٠ بليون دولار في مجال الاستثمارات العامة، لكن سياستها التنموية فشلت في إعادة بناء وتنويع هيكل الاقتصاد العراقي وتقليص فجوته البنيوية لصالح إسراع نسبي لتنمية القطاعات التقليدية مقارنة بالقطاع النفطي المتطور. ولقد تدهورت الأهمية النسبية لمساهمي القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤,٦ في المئة عام ١٩٥٣ إلى ٨,٩ في المئة عام ١٩٩٠، بينما بقيت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية دون ١٠ في المئة من هذا الناتج، كما استمرت مساهمة القطاعات الخدمية ضئيلة نسبيًا، بخاصة السياحة، رغم أن العراق- بلد نشوء أولى الحضارات البشرية- يضم نحو نصف مليون موقع أثري.

لقد شكلت قضية الأمن الغذائي أحد الأوجه الأكثر خطورة في هذا «التطور»، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من القمح والحبوب من ١٠١ في المئة و١٠٦ في المئة لمتوسط الفترة ١٩٥٠-١٩٥٧ إلى ٢٦ في المئة و٣٧ في المئة لمتوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠. وهذه المؤشرات تكشف عن دلالات خطيرة تتمثل في أن الفرد العراقي أصبح في حدود ثلاثة أرباع خبزه اليومي معتمدًا على الأسواق الخارجية.

ماذا تعني هذه الأرقام للاقتصاد العراقي؟ إنها تفسر ببساطة: عجز الماكينة الاقتصادية العراقية عن توفير الحد الأدنى من المتطلبات الحياتية- السلعية والخدمية- للسكان في غياب القطاع النفطي والتعامل الخارجي. افتقاد الحد الأدنى الآمن من الاكتفاء الذاتي. استمرار خلل جهود التنمية أيًا كانت السياسات التنموية وبغض النظر عن ادعاءاتها. التوسع في الظاهرة الاستهلاكية المعتمدة على الخارج في ظروف تجاوزها قدرة الاقتصاد الوطني. وهذه الحقائق جسدت في مفهومها «تطور

تخلف الاقتصاد العراقي» أكثر من ادعاءات تحقيق تنمية بنيوية شاملة.

فشل الاقتصاد العراقي في أدائه بعد الطفرة النفطية الأولى (١٩٥١-١٩٥٢) لأسباب تراوحت بين طبيعة السياسة الاقتصادية في العهد الملكي، وتأثيرات السلطة البريطانية. واستمر فشل الاقتصاد العراقي في أدائه خلال العهود الجمهورية الأولى لأسباب تقدمها غياب الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

كذلك فشل الاقتصاد العراقي في أدائه بعد الطفرة النفطية الثانية (١٩٧٣-١٩٧٤)، بالرغم من أن نظام البعث أفلح في خلق استقرار نسبي خلال هذه الفترة، لأسباب تقدمتها الهرولة السريعة نحو تحقيق إنفاقات ضخمة وفق نظرة قصيرة تقوم على حرق المراحل في ظروف محدودية الطاقة الاستيعابية (Capacity) للاقتصاد العراقي ما تسبب في حالات تبذيرية واسعة، مع ما رافق هذه المرحلة من صرخات «التنمية الانفجارية» وأساليب المشروعات الجاهزة «تسليم المفتاح» وسياسات الانفتاح الاستهلاكي التبذيري، وتضخم الإنفاق العسكري، والعمولات ومشكلات العمالة.

برزت قيود محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي في ضوء نقص تكامل موارده والمهارات المطلوبة، بالإضافة إلى نقص هياكله الأساسية والإجراءات البيروقراطية، وبخاصة في القطاع العام المسيطر، علاوة على سياسة العسكرة، وتصاعد نفقات الجيش خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ وبشكل سريع من ٣,١ بليون دولار إلى ٢٠ بليون دولار ولترتفع من ٢٢,٥ في المئة إلى ٣٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ولم تقف معضلة الاقتصاد العراقي عند فشل جهود التنمية في السير على طريق أهدافها، وبخاصة ما تعلق بمشكلته البنيوية، بل تفاقمت مع اندلاع الحروب والمقاطعة.

فعلى الرغم من احتياطيه الكبير نسبيًا من العملة الأجنبية، والتطوير السريع نسبيًا لهياكله الأساسية وبخاصة في مجالات الإنشاءات والنقل، إلا أن الاقتصاد العراقي لم يكن مرنًا وقويًا، لأن التراكم السريع لاحتياطيه من النقد الأجنبي لم يتحقق بفعل نشاط إنتاجي بل من مصدر واحد ريعي هو النفط. من جهة أخرى، فرغم إنشاء صناعة عسكرية كبيرة نسبيًا إلا أن البلاد استمرت إحدى أكثر الدول المستوردة للسلاح في العالم. كما بلغت نفقاتها العسكرية ١٩٨ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ وهو ما يتجاوز مجمل عوائده النفطية (١٩٦ ب.د) منذ بدء إنتاج النفط وحصول البلاد على عوائدها النفطية (عام ١٩٣١) ولغاية عام ١٩٩٠.

وفوق ذلك لم تكن للصناعة العسكرية روابط تداخلية محورية مع بقية القطاعات عدا توليد طلب العمل على حساب القطاعات المدنية وبخاصة الزراعة باختصار، لم يكن العراق في هذا الوقت بالذات- حيث بلغ ذروته في الادعاءات الرسمية لقوته الاقتصادية والعسكرية- إلا في أكثر درجات ضعفه بالعلاقة مع تعاظم اعتماده على الخارج.

إن البلاد التي تواجه مثل هذه الظروف وبتلك المواصفات لا تستطيع دخول الحرب، ففي عام ١٩٨٠ كان الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت مضى رخوًا وحساسًا تجاه أي صدمة خارجية، فالعراق عانى دومًا من غياب قدرته على إيجاد بدائل داخلية لتقليل دور النفط أو تعويض خسارته في حالة تدهور الأسعار. ومع ذلك فإن حربًا ضروسًا اندلعت بينه وبين إيران، وواجه القطاع النفطي منذ السنة الأولى للحرب أكثر الأضرار، وخسر هذا القطاع قدرته على تمويل الحرب. وفي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ انخفضت عوائد النفط من ٢٦ بليون دولار إلى ١٠ بليون دولار، في حين قفزت الواردات العسكرية من ٨,٧ إلى ٢١ بليون دولار.

أفرزت هذه الظروف ظهور العجز في الحساب الجاري العراقي بعد سنتين من الحرب. ثم إن استمرار الحكومة في زيادة الواردات المدنية في ظل شعارها الذي عبر عن الجهل الاقتصادي (سياسة البندقية والزبدة) زادت من حالة العجز. وبدلًا من إصلاح الوضع الاقتصادي، بعد تلك الحرب المهلكة، وتخفيف النفقات العسكرية والتشديد على المجالات الإنتاجية السريعة العوائد لامتصاص البطالة وتقليل التضخم، أقحمت البلاد في حرب جديدة: حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، مؤدية إلى تدمير هياكلها الأساسية- الاقتصدية والاجتماعية مع مواجهة مقاطعة دولية شاملة.

وهكذا لم تقف معضلة الاقتصاد العراقي عند فشل جهود التنمية في تنويع الهيكل الإنتاجي، وتعزيز الأمن الغذائي، وبلوغ استقرار نسبي متصاعد في دخول ومستويات معيشة الناس، بل تعدت ذلك إلى التدهور الاقتصادي مع الدخول في حرب الثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، وبلغت حدود الانهيار في أعقاب حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١)، وأخيرًا أنهار الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال مع انهيار الدولة العراقية.

لما كان الهدف العام للتنمية هو رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة للسكان، فإن سياسة التنمية تدعو إلى تواجد نظام سياسي يستوعب الأطياف الاجتماعية كافة، ويستند إلى قواعد اجتماعية إنتاجية واسعة، وقادرة على تنظيم النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد الوطنية بكفاءة وبطرق مؤسسية مناسبة، وفي إطار اجتماعي تتوازن فيه المصالح المختلفة، وتتوزع الدخول والثروات على نحو يتسم بالعدل.

ويعمل هذا النظام على توفير فرص متكافئة ومشاركة أوسع الطبقات والفئات

الاجتماعية لدعم جهود التنمية، الحكومية والخاصة، في ظل ضمانات اجتماعية أساسية في مجال الخدمات الصحية والتعليم وتقديم الإعانات في حالة البطالة والشيخوخة، والتي تساهم بدورها في تعزيز المسار السياسي للتحول الديمقراطي، كما أن مقياس نجاح النظام السياسي هو قدرته على تحقيق نتائج إيجابية تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي والإسراع في التنمية الاجتماعية بما يرفع مستويات المعيشة بمعايير زيادة الدخول الفردية، والتشغيل وتوسيع الخدمات الأساسية وتوفير الضمانات للحياة الإنسانية الكريمة.

وبهذا المعنى، فإن الأزمة في الاقتصاد السياسي للتنمية هي الحالة التي تعجز فيها الأنظمة الحاكمة عن توفير الشروط الضرورية لزيادة النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية باتجاه تقليص فجوة التخلف مع البلدان المتقدمة، أي: أن الأزمة تنشأ عند فقدان الشرط السياسي المتمثل بوجود الانسجام بين سياسات السلطة السياسية والمصالح التي تمثلها من جهة، وبين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة من جهة ثانية. وعلى الصعيد العملي، فإن الخلاص من الأزمة بموجب هذا التعريف، يعني توسيع نطاق مشاركة المواطنين عبر منظمات المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية والإنمائية العامة. أما الشرط الاقتصادي الموضوعي لنجاح النظام السياسي في التغلب على الأزمة فهو قدرته على إدارة وتنمية الموارد الاقتصادية والبشرية الوطنية بما يجعل الفعاليات الاقتصادية المحلية قادرة على خلق فوائض اقتصادية ومالية متزايدة من خلال المنافسة، والبقاء في السوق المحلية، والدولية التي يمكن إعادة توظيفها في استثمارات جديدة.

وهذا يتطلب أساسًا تعبئة المدخرات الوطنية، وتوجيهها للاستثمار الإنتاجي من أجل تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي بمعدلات تتجاوز معدلات زيادة

السكان. إن التباين بنمو المؤشرين لصالح الأول ينعكس على تحسين المستوى المعاشي للسكان. ولإنجاز هذه المهمة يستلزم توجيه الإنفاق الاستثماري بطريقة تؤمن تحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة للناتج من ناحية، والسعي الجاد لتحاشي الهدر والضياع لهذه الموارد من ناحية أخرى.

بدأت الأزمة الاقتصادية غير ظاهرة خلال عقد السبعينيات بسبب الانتعاش الاقتصادي ووفرة الإيرادات النفطية آنذاك، وأصبحت مكشوفة مع الانجراف في حرب الثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، وانفجرت عام ١٩٩٠ مؤدية إلى تردي مستويات المعيشة ونوعية الحياة في البلاد، فالدخل الفردي انخفض مئات المرات، وتدهورت قيمة الدينار العراقي بأكثر من ٦٠٠٠٠ في المئة، وبلغت كلفة المعيشة الضرورية لعائلة متكونة من أربعة أفراد بحدود ٥٠ دولارًا، بينما يتقاضى الموظف الحكومي من خريجي الجامعة، وله أكثر من عشر سنوات في الخدمة الوظيفية ما لا يزيد على ثلاثة دولارات فقط.

وفي مقابل هذه المشكلات الكبرة، ومع الخراب الواسع الذي أصاب البنية التحتية ومرافق الخدمات الاجتماعية العامة، وتزايد الاختلال الاقتصادي الهيكلي، والإفلاس المالي، وانحطاط المؤسسات، والإدارات الاقتصادية والمالية الحكومية على مختلف المستويات، فإن العراق لا يزال غنيًا بكثير من الموارد والإمكانات البشرية ويمتلك من الإرادة السياسية الوطنية المستقلة التي يمكن توحيدها وتعبئتها في إعادة تعميره، والمضي من جديد في إدارة البلاد، وتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة.

تتجسد الأزمة الاقتصادية العراقية في عدد من الظواهر التي لازمت عملية التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل منذ نشاء الدولة العراقية الحديثة، وأهمها:

عيوب اقترنت بالبنية المؤسسية السياسية في ظروف الاحتكار السياسي التي أثرت بشدة في الاستقرار الاجتماعي وعملية التنمية، وأعاقت عملية التحول الديمقراطي بما خلقتها من الصراعات العنيفة بين مختلف القوى السياسية، واستمرار الفجوة بين أهداف وإنجازات التنمية، تصفية الفترة السابقة مع كل عهد سياسي جديد، بما ولدته هذه الظاهرة من خسائر بشرية ومادية في كل مرحلة جديدة عبرت عن تراجع المسيرة الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية في البلاد. بقاء قطاع النفط خارج سيطرة الدولة في سياق التقلبات في إنتاجه وأسعاره في السوق الدولية، وتأثيرات هذه الظاهرة في عدم استقرار الداخل الفردي ومستويات معيشة المواطن، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية في مدخرات الدولة واستثماراتها ومسيرة التنمية.

وبالرغم من نجاح التأميم وزيادة أسعار البترول والتشديد على تطوير القطاع النفطي كدعامة أساسية للتنمية السريعة في العراق، فإن الإيرادات النفطية ومعها مشروعات التنمية ومعيشة المواطن بقيت غير مستقرة. ذلك أن مجرد تحويل الملكية النفطية للسلطات الوطنية لا يعني بذاته تحرر البلاد من حالة عدم التأكد من قوى التغير المستمرة في العرض والطلب على نطاق الاقتصاد العالمي بأسره. وهذه الظاهرة تجلت بالاعتماد الكبير للدولة على أداء قطاع منفرد، يقع خارج سيطرتها. من هنا كان على الدولة تقليص هذه الفجوة باتجاه إسراع خطوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الإيرادات، أي: تنويع وتطوير هيكل الإنتاج الوطني في بقية القطاعات على نحو أسرع من القطاع النفطي، بما يعنيه من تسريع عملية التنمية. وهذه المهمة حتى على افتراض نجاح عملية التنمية، تتطلب مراحل زمنية بعيدة الأمد في ظل الاستقرار السياسي.

تتجه الأهداف الإستراتيجية للقوى الخارجية الكبرى، وأهمها الولايات المتحدة

الأمريكية، والدول الأوروبية الغربية الكبرى نحو السعي إلى إيجاد مراكز نفوذ لها في العراق، وفي منطقة «الشرق الأوسط، وترتكز على هدفين رئيسيين: الأول تأمين الحصول على مصادر طاقة من النفط والغز من العراق، ومن بلدان منطقة الخليج بما فيها إيران، حيث أن الإيرادات النفطية المالية الوفيرة تجعل من البلدان المنتجة للنفط أسواقًا مضمونة لتصريف منتجاتها والهدف الثاني سياسي جغرافي: يتمثل في سعي تلك الدول إلى استمرار فرض هيمنتها على سياسات دول المنطقة للحيلولة دون تطور أي منها بدرجة تجعلها تسيطر وحدها على مصادر إنتاج النفط الخام وتقرير السياسة الخارجية للمنطقة إزاء الدول الكبرى المستهلكة للنفط. وينطوي هذا الهدف أيضًا على ضرورة الحفاظ على أمن الدولة الإسرائيلية التي كانت منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ تقوم هي الأخرى بدور استراتيجي لحماية مصالح الدول الغربية الكبرى في المنطقة. وترتبط هذه الأهداف السياسية الإقليمية بالإستراتيجية السياسية للدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لفرض هيمنتها العالمية من خلال منع العراق ودول المنطقة، باستثناء حليفتها الإستراتيجية إسرائيل، من إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

من هنا كان على السلطة الحاكمة في العراق الاقتناع بأهمية وأسبقية التغيير السياسي والاقتصادي الجذري لإتاحة الفرصة للقوى الوطنية للبدء في شروط التنمية والديمقراطية وتقليص الأضرار المتأتية من نتائج الصراع الدولي والإقليمي القائم. وعند بدء المشروع الوطني لتغير بعد تصفية الاحتلال، فإن على السلطة العراقية المنتخبة الجديدة أن تمتلك الشروط السياسية ومتطلبات تنفيذ البرنامج الاقتصادي والإنمائي، وأن تتفهم قواعد اللعبة الخطيرة وتأثيراتها على مستقبل البلاد. بما في ذلك القدرة على استغلال التناقضات الفرعية سواء بين القوى الغربية

أو بينها وبين القوى الكبرى الأخرى، وكذلك التناقضات الإقليمية. ذلك أن ميزان القوى الراهن كفيل بأن يبقي دور العامل السياسي الخارجي مؤثرًا في العراق لفترة طويلة.

تداعيات الاحتلال على الاقتصاد العراقي:

تعتبر السياسات الاقتصادية للاحتلال عن مشروع اقتصادي جذري ينطلق من مصالح إستراتيجية ومن الأيديولوجية اليمينية للمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية التي تعمل باتجاه الهيمنة على السياسة الاقتصادية الدولية، رغم ما تواجهها من معارضة متزايدة من الأوساط الشعبية على النطاق العالمي.

وفي إطار هذا المشروع جرى تحديد طاقمه (المستشارين) ممن يحملون الأيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للمحتل، وتم اختيارهم بحكم ارتباط الإدارات الأمريكية بالمؤسسات الرأسمالية الكبرى، ما سيضع مستقبل الاقتصاد العراقي، ليس عرضة للهيمنة الرأسمالية بشكل عام فحسب، بل لصراعات النفوذ والتنافس السياسي أيضًا، أو حتى لهيمنة شركات محددة بعينها، كما حصل في أعقاب الاحتلال البريطاني للعراق في القرن الماضي. وهؤلاء المستشارون حاليًا في موقع سلطة «مطلقة» خالية من أي ضوابط مؤسسية عراقية، أو محددات اجتماعية، أو التزامات معينة تجاه الشعب العراقي، في حين يمارسون سلطتهم تجاه العراقيين بحرية وفي غياب المحاسبة.

وفي هذه البيئة الجديدة، تحول الحديث عن التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية لدى سلطة الاحتلال إلى الحديث عن إعادة البناء، وإعادة الإعمار بمفهومه الهندسي، أي: خاليًا من مضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن دون تقييم فعال لمتطلبات المرحلة أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها في ما بينها

وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي.

بل إن ما تطرحه السياسة الاقتصادية الجديدة لمستقبل العراق هو ربط سياسة إعادة إعمار البلاد بسياسات الانفتاح، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي، وإلغاء أو تقزيم دور القطاع العام، والتخلي عن سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، وإطلاق الأسعار وأسعار الفائدة، وتخفيض الضرائب على الشركات والضرائب الجمركية على الواردات، وإلغاء التميز الذي كان قائمًا لصالح الشركات الوطنية في عقود ومناقصات الدولة، وفتح باب الملكية الأجنبية على مصراعيه في غياب سياسة انتقائية لاختيار ما هو مفيد وتوظيفه في أهداف مرغوبة، وفتح القطاع المصرفي للرأسمال الأجنبي من دون إمكانية تقييد رؤوس الأموال عند الحاجة، وإدخال القطاع الخاص والمعايير التجارية ورأس المال الأجنبي إلى قطاعات الخدمات والمنافع العامة والقطاع الزراعي دون ضمانات، أو قيود أو رقابة كافية، وخصخصة النفط والسيطرة على الصناعة، وإهمال حقوق العمال ودور الدولة في التقاعد والضمان الاجتماعي، وأيضًا التخلي عن دورها في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، بما يعنيه من السيطرة الشاملة على الاقتصاد العراقي. يضاف إلى ذلك توجيه الإيرادات النفطية- قدر الإمكان- نحو المجالات الاستهلاكية والتبذيرية على حساب الاستثمارات. وبذلك لن يحقق مشروع الاحتلال التنمية حتى وفق المفهوم الليبرالي، ناهيك ببناء اقتصاد عراقي قادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

وفي ظل هذا الوضع، أخذ القطاع الصناعي الخاص الذي يستخدم نحو عشر القوة العاملة المحلية، يترنح أمام السلع المستوردة، كما أن الضحية الكبرى من هذا الانفلات الجمركي هي مصانع القطاع العام التي كانت تستخدم أكثر من مائة ألف عامل، كما أعلنت سلطة الاحتلال عن نيتها توزيع جزء من إيرادات النفط العراقي

على المواطنين العراقيين في صورة نقدية وفق الطريقة المتبعة في ولايا ألاسكا الأمريكية.

تتجاوز مثل هذه الدعوات البون الشاسع بين اقتصاديات تلك الدول التي تقوم على قواعد إنتاجية متقدمة تحتاج إلى خلق مزيد من الطلب لاستمرار نموها، وبين حالة العراق الذي يحتاج إلى بناء قاعدته الاقتصادية أولًا ليكون بإمكانه الاستهلاك الواسع. إن منح الأولوية للاستهلاك في غياب قاعدة إنتاجية، وفق سياسة تأخذ في اعتبارها تبعية الإنتاج للاستهلاك، يعني بناء اقتصاد استهلاكي يعتمد على الخارج لتوفير متطلباته المحلية على حساب الاستثمار والتنمية. وتكون النتيجة الاستمرار في الاعتماد وحيد الجانب على استهلاك النفط في غياب تعويضه.

وبالعلاقة مع مدى تكالب الولايات المتحدة على النفط العراقي، كشف عضو الكونغرس الديمقراطي لولاية كاليفورنيا عن فضيحة منح مقاولة بمبلغ سبعة مليارات دولار لإعادة بناء تجهيزات للصناعة النفطية العراقية قبل أن تطأ القوات الأمريكية أرض العراق. منحت المقاولة لشركة هاليبرتون (Halliburton) الأمريكية التي دفعت ٣٦ مليون دولار مكافأة نهاية الخدمة إلى رئيسها ديك تشيني (نائب الرئيس الأمريكي)، وهي متورطة في أعمال نصب حسابية وتلاعب بالأسهم، والمقاولة منحت للشركة في شكل عطاء مغلق، ومن دون أن تخضع أعمالها لمراقبة الجهات العراقية.

وفي واقعة مماثلة أقل حجمًا ماليًا لكنها تعبر بدرجة أكبر عن السرقة والنهب بتضخيم تكاليف إعادة البناء، تضمنت: شركة هندسية عراقية تلقت طلبًا من سلطة الاحتلال في نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠٠٣ تقديم عرض حول نفقات إعادة تأهيل جسر ديالي الذي أصيب بأضرار من جراء الحرب. والشركة الهندسية معروفة

بأعمال تصاميم وبناء الجسور في جميع أنحاء العراق. شكلت الشركة فريقًا لفحص الجسر وتقدير تكاليف إصلاحه. وبعد الفحص والدراسة توصل الفريق إلى تقدير تكلفة أولية لإصلاحه (لضآلة الأضرار التي أصابته) بنحو ٣٠٠ ألف دولار. أعلنت سلطة الاحتلال- بعد أسبوع واحد من الانتظار- عن منح المقاولة لشركة أمريكية لإعادة بناء الجسر بمبلغ خمسين مليون دولار! حدث هذا وفي العراق ١٣٠ ألف مهندس تخرج الآلاف منهم وتدربوا خارج العراق، كما عمل الكثيرون منهم مع شركات أجنبية في بناء مختلف الجسور وإنشاء شبكات المرور السريعة في العراق الأكثر تقدمًا في هذا المجال مقارنة بدول المنطقة، وقاموا وحدهم بإعادة بناء ما دمرته حرب الخليج.

وفي مجال استشراء الفساد الإداري، كشف خبير النفط الدولي الدكتور: وليد خدوري عن عروض قدمها سياسيون عراقيون لشركات نفطية تتضمن حصولهم على عمولات كبيرة مقابل تسهيل منح تلك الشركات حقوقًا استثمارية في قطاع النفط العراقي. وأن هؤلاء السياسيين ضالعون في الحصول على العمولات بعد أن قاموا بتأسيس شركات نفط في الخارج لتحقيق هذه الغاية.

لقد قدرت خسارة العراق من جراء الاحتلال الأمريكي بحدود أربعمائة وعشرين بليون دولار، عدا الخسائر البشرية، وتمثلت تلك الخسائر في تدمير المنشآت والمواقع العسكرية، والمطارات، والأسلحة، ومصانع التصنيع العسكري بأجهزتها ومخزونها، ومئات المصانع والمنشآت المدنية الأخرى وتدمير البنى التحتية، في حين تم تفكيك وتهريب وبيع المرافق الأخرى إلى الخارج بأثمان بخسة صادرها أعوان الاحتلال. وقد استثمرت الإدارة الأمريكية انهيار مؤسسات الدولة العراقية فاستولت على الأموال العراقية المجمدة التي تجاوز رصيدها ١٧ بليون دولار

مضافًا إليها الرصيد المتراكم للعراق من برنامج النفط مقابل الغذاء والبالغ ١١ بليون دولار. واستولت قوات الاحتلال على الاحتياطيات النقدية للدولة العراقية المقدرة بما يزيد عن ٧ بليون دولار.

انطلقت دعوات بتحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص المحلي، أو الأجنبي (الخصخصة) تحت مبررات مختلفة تتراوح بين مخاطر تركز الموارد بيد الدولة على مسيرة الديمقراطية وتعزيز النزعة الدكتاتورية، وبين ضرورة بناء مناخ اقتصادي جذاب للاستثمارات الأجنبية. هذه الادعاءات تثير عددًا من الأسئلة: هل انبثقت أنظمة ديمقراطية بمجرد الموارد أم بإعادة تكييف البيئة الاجتماعية؟ وهل ان موارد العراق وصناعته النفطية غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية؟ ألم تتزاحم الشركات الأجنبية على توقيع العقود العديدة مع النظام العراقي في ظل الحصار؟ وهل ان تحويل ملكية الدولة للقطاع الخاص المحلي و/ أو الأجنبي سيساهم في استقرار البلاد ومسيرة التنمية؟ وهل إن هذه الدعوات تأخذ في اعتبارها المبادئ الاقتصادي والحس الوطني العراقي؟

من وجهة النظر الاقتصادية الليبرالية، فإن الهدف الرئيسي من الخصخصة (Privatization) هو خلق شروط موائمة لسوق اقتصادي حر تعكس الأسعار بصورة حقيقية مدى ندرة الموارد المتاحة، لتقود المستثمرين والمنتجين والمستهلكين نحو اتخاذ قرارات رشيدة (Rational) تتسم بالكفاءة (Efficiency)، وإذا كانت فعاليات المشروعات العامة لا تتسم بالكفاءة في تشغيل الموارد عندئذ قد يكون مبررًا خصخصتها. وعلى أي حال، فإن تحديد الكفاءة الاقتصادية والحاجة إلى الخصخصة في ظل الاقتصاد الحر يمكن الحكم عليها عند توافر «شروط المنافسة الكاملة، وفي اقتصاد منتج ومتطور (وهو: غير قائم في العراق حاليًا) وما لم تعكس

الأسعار السائدة مدى ندرة الموارد المتاحة (وهي ليست كذلك في حالة العراق) فمن المستحيل، أو الصعوبة تحديد قيمة موجودات المشروعات العامة بغرض بيعها. من هنا لا يجوز اتخاذ قرار بالخصخصة على نحو منفصل عن الأسس الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي الشامل أو لمجرد دوافع سياسية، أو آلية لخلق أرصدة لتمويل المالية العامة (كما حدث في عهد النظام السابق خلال ثمانينات القرن الماضي)، أو إرضاءً لسياسات قوى دولية. ذلك ان خصخصة المشروعات العامة هي جزء من عملية تحرير السعر لتحسين كفاءة تخصيص الموارد في كافة المشروعات العامة والخاصة والمشتركة والتعاونية.. يضاف إلى ذلك أن خصخصة المشروع العام في اقتصاد تنتفي فيه شروط المنافسة الكاملة تتطلب استنفاد الصيغ الإصلاحية، تتقدمها إصلاح الإدارة الاقتصادية لهذه المشروعات. كما أن خصخصة أي مشروع عام، من الناحية العملية، لا يمكن المبادرة بها قبل تنفيذ بقية البرامج الإصلاحية لبناء السوق الحرة. الأكثر من ذلك أن تقييم مشروعات القطاع العام شرط أولي للخصخصة. علاوة على أن سيادة السوق غير الحرة لأسباب تتعلق بعدم نضوج الاقتصاد وضعف قدرته من جهة، ومسؤولية الدولة التدخل لغاية بلوغه مرحلة تحقيق متطلبات الأمن الاقتصادي الوطني من جهة أخرى، ترتبط بعناصر عميقة تجذرت في المجتمع العراقي وتتطلب مراعاتها عند رسم السياسات الاقتصادية، وأخيرًا، إذا بقيت الدولة تمارس دورًا فعالًا في التوجيه العام للاقتصاد الوطني في أكثر الأنظمة ليبرالية لتصل في تفصيلاتها إلى القيود والسياسات الجمركية، فهل من المنطق في شيء أن يطلب من العراق تخلي الدولة عن ملكية الثروة الوطنية وحصر مهامها في حراسة مصالح الشركات الأجنبية؟

هناك علاقة بين الخصخصة وبين البطالة، متمثلة في الاستغناء عن جزء من العاملين، ويرتبط بذلك تباين أهداف القطاع العام التي تقوم على دوافع سياسية

اقتصادية - اجتماعية مقارنة بهدف القطاع الخاص - تعظيم الربح. ويمكن القول بشكل عام أن الخصخصة تقود في الأمد القصير إلى زيادة البطالة، كما تزداد فعالية الخصخصة تجاه البطالة في المشروعات كثيفة العمل (LABOUR INTENSIVE) بينما تكون غير مؤثرة في المشروعات كثيفة رأس المال (CAPITAL INTENSIVE).

وبالعلاقة مع المعايير المقترحة للبدء باخصخصة من وجهة النظر الليبرالية وخلق الشروط الملائمة لتنفيذها تدريجيًا لصالح تحسين الكفاءة الاقتصادية، تتطلب الخصخصة، وبدرجة أكبر في حالة العراق، ربطها بمعيار امتصاص البطالة، أي: زيادة فرص العمل. وتبين الشواهد الكثيرءفي أنحاء العالم والمستندات إلى دراسات وتقارير عديدة بأن الخصخصة تؤدي مباشرة إلى الاستغناء عن جزء من العاملين. وفي السطور التالية بعض الشواهد التي تشير إلى أن الظروف التي أعقبت الخصخصة قادت إلى الاستغناء عن النسب التالية من العاملين بحسب الدول الموضحة:

المشروعات الصناعية في الأرجنتين ٨١ في المئة و٧٥ في المئة في مختلف المشروعات خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ وعام ١٩٩٧. بنغلاديش ٢٢٠٠٠ عامل خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣. البرازيل ٩٠ في المئة- الخطوط الحديدية عام ١٩٩٦. غينيا ٤٨ في المئة- إدارة قطاع الماء. بوليفيا أكثر من ٦٠ في المئة بعد خصخصة شركات الطاقة الكهربائية و٤٣ في المئة فقدوا أعمالهم بين الأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠ بعد خصخصة قطاع الاتصالات و٢٠ في المئة في قطاع الخدمات المحلية.

إن النقطة المركزية بشأن الحملة الموجهة نحو الخصخصة مرتبطة باستنباطاتها القائلة أن المشروع المملوك من قبل القطاع الخاص، بالتعريف، هو أكثر كفاءة من مشروع المملوك نفسه من قبل القطاع العام. ويقصد بأكثر كفاءة، تحقيق إنتاج أكبر من كمية معطاة من المدخلات، أو تحقيق الإنتاج نفسه باستخدام كمية أقل من تلك

المدخلات نفسها لتحقيق الغرض ذاته. وعلى أي حال تفترض هذه الآراء أن الكفاءة هي متغير تابع للملكية سواء كان المالك هو الدولة، أو القطاع الخاص، في حين أن الكفاءة الاقتصادية مستقلة عن ملكية عوامل الإنتاج، وأن حدوث فضائح وأعمال فساد تؤكد بشكل كافٍ أن عدم كفاءة تخصيص الموارد يمكن أن تكون سائدة في القطاع الخاص.

وبشكل خاص تثير دعوات الخصخصة السريعة مخاوف من أن مقاصدها الحقيقية قد تخفي هدفها في تسهيل دخول الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي لممارسة الهيمنة والاستغلال. ويرتبط بذلك أن نمط الاستثمار الأجنبي الذي وجد مجالًا للتشجيع من قبل الاحتلال هو بالضبط ذاك النمط الذي لا يحتاجه العراق في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخه الاقتصادي، فالمطلوب هو الاستثمار الحقيقي الذي يضيف ويوسع من طاقته الإنتاجية للسلع والخدمات، وليس الاستثمار الوهمي الذي يقوم على شراء مشروع جاهز ويؤدي فقط إلى تبديل المالك المحلي بمالك أجنبي من دون أن يغير مستوى الناتج المحلي لإجمالي.

كذلك يمكن مناقشة أن الخصخصة موضوع البحث قد تكون لها أثر تراجعي آخر، هو أن رأس المال الأجنبي في موقع يمكنه من تجاوز رأس المال المحلي في ملكية المشروعات الحكومية. وهذا بدور، يحفز على هروب رأس المال العراقي إلى الخارج وخلق عقبة في وجه الاقتصاد العر قي.

بالإضافة إلى هذه المشكلات الاقتصادية هناك مشكلة مدى قانونية هذا النظام نفسه. ذلك أن قرار الخصخصة الصادر عن المحتل يواجهه القانون الدولي. مثل هذا الاستنتاج تم توضيحه من قبل المدعي العام البريطاني عندما أعلم رئيس وزراء بريطانيا أن القانون الدولي يفرض على القوة المحتلة احترام القوانين محل التطبيق في

البلد المحتل، وأن الإصلاحات الواسعة للهياكل الحكومية، والإدارية لن تكون قانونية، وأن فرض إصلاحات هيكلية رئيسية لا يسمح بها القانون الدولي. ومن الواضح جدًا أن قرار خصخصة المشروعات الحكومية والسماح للاستثمار الأجنبي بالدخول إلى العراق من دون قيود وشروط، أو تحفظات، وتخفيض حاد لمعدلات الضرائب والرسوم الجمركية لا تعني أي شيء، طالما أن هذه الإصلاحات الاقتصادية هي نمط من المحرمات في القانون الدولي. والأكثر من ذلك، فإن اتخاذ خطوة ضخمة كما في الخصخصة كان يجب أن ينتظر لغاية انبثاق حكومة دستورية منتخبة، وإنهاء الاحتلال، وإعطاء هذا الموضوع وقتًا كافيًا لتقييم الكلفة والمنفعة لمثل هذا المعيار بالعلاقة مع عدد من البدائل المتاحة.

وبالعلاقة مع المضامين الاجتماعية للخصخصة، فالمسألة الواضحة هي أنها تقدم عنصر عدم التأكد لكل هؤلاء المرتبطين بمشروعات القطاع العام من مديرين وعاملين ومجهزين ومستهلكين، إلخ. وعدم التأكد هذا هو آخر شيء يحتاجه الاقتصاد في ظروف أصبح فيها الاستقرار والأمن حالة نادرة. بكلمات أخرى أن البلد سيكون في وضع أسوأ مع انخفاض الإنتاج والاستخدام والذي يقود بدوره إلى مزيد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية.

من هنا ضرورة عدم وجوب تنفيذ خصخصة مشروعات القطاع العام في هذه المرحلة الزمنية. وهذا لا يعني إلغاء فكرة الخصخصة في المستقبل. إن صانعي السياسة يمكن أن يأخذوا في الاعتبار مثل هذا الخيار عندما يكون الحكم بأنها لا تؤدي إلا إلى أقل درجة من الإرباك الاقتصادي. في الحقيقة إن البنك الدولي، كما أشار إليه صحيفة وول ستريت (WALL STREET JOURNAL)، حذرت من فعل سريع تجاه الـ ١٩٢ مشروعًا حكوميًا وقالت: بوجوب الحفاظ عليها ضمن القطاع

العـام «للحفـاظ عـلى الاسـتخدام والاسـتقرار الاجتماعـي» قبـل تحضـيرها لإمكانيـة الخصخصة خلال أربعة أو خمسة أعوام تالية. وباختصار، إن الاقتصاد العراقـي لـيس في موقـع مناسـب، ولـيس جـاهزًا ليصـبح اقتصـادًا مفتوحًـا للاسـتثمار الأجنبـي والاستيرادات في هذا الوقت.

وبالمقابل، اتصف قرار وزير مالية العراق المحتل في الاجتماع السنوي لصندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي للإعـمار (دبي- أيلـول/ سـبتمبر ٢٠٠٣) بالسرعـة والشـمولية، متضـمنًا: حـق الأجانـب الامـتلاك إلى حـدود ١٠٠ في المئـة في جميـع القطاعات العراقيـة مـن دون حـدود، أو استثناء أو ضـوابط، ووفـق الشروط نفسـها المطبقة على المستثمر العراقي (عدا الثروة النفطية والطبيعية الخاضعة لسلطة المحتـل). ويكون بذلك قد خرج عن المبادئ الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي، وبشكل أذهـل حتى ممثلي تلـك المؤسسـات الدوليـة التـي لم تعلـن وصـفاتها وشروطهـا لـ«مسـاعدة» الاقتصاد العراقي بعد.

المفارقة في هذا القرار أنه صـدر تحـت دعـاوى الإصـلاح الاقتصـادي، في حـين أن غرض الإصلاح الاقتصادي أصلًا هو تحسين، أوضاع المنشآت والشركـات وتطـوير العملية الإنتاجية الوطنية في سياق برنامج اقتصادي شامل متكامل، وفي سياق عملية تدريجيـة تتحقـق وفـق متطلبـات الحاجـات المحليـة، وتخضـع للدراسـة والتخطـيط، وتوازن بين موارد التمويل وبين القـدرة الاسـتيعابية الاسـتثمارية للاقتصـاد الـوطني، وتنطلق من القرار العراقي الشرعي، بينما المطروح هو إعادة تكييـف هيكـل الاقتصـاد العراقي بـما يتوافـق ومتطلبـات المصـلحة الاقتصـادية الخارجيـة. يضـاف إلى ذلـك أن القرار المذكور تعدى في تطرفه، كشـف الاقتصاد العراقـي عـلى الخـارج، حتـى مقارنـة بأكثر الدول الرأسمالية تطورًا!

الثروة النفطية:

يمتلك العراق أكبر احتياطي من النفط الخام بعد السعودية وبواقع ١١ في المئة من الاحتياطي النفطي المؤكد وجوده في العالم. إن التطورات التي حصلت في مجال الاستكشافات النفطية داخل البلاد قد تجعل من العراق مالكًا لأكبر احتياطي نفطي في العالم، ففي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ أعلنت الجهات الرسمية العراقية أكثر من مرة زيادة الاحتياطي المستكشف من ١٠٠ ليصل إلى ١١٢ بليون برميل نتيجة اكتشاف حقول نفطية جديدة وبما يعادل ثلاثة أضعاف ما اكتشفته شركات النفط الأجنبية في العراق على مدى خمسين عامًا. إن فترة نفاذ النفط العراقي وفق معدلات إنتاجه قبل المقاطعة الدولية (٥ , ٢ برميل في اليوم) سوف تمتد إلى حدود ١٢٤ سنة، بينما يقدر بعض خبراء النفط أن العراق يمتلك مكامن نفطية بحدود ٣٠٠-٤٥٠ بليون برميل. وهذا يعني أن فترة نفاذ النفط العراقي على افتراض إنتاج ستة ملايين برميل يوميًا- وعلى أساس هذه التخمينات- تتراوح بين ١٣٩-٢٠٨ سنوات.

وهذه البيانات تؤيد مقولة «إن إنتاج آخر برميل نفط في العالم من المتوقع أن يكون مصدره العراق»، كما إنها تعني أن أي تحسن في عمليات تكنولوجية الإنتاج سيقود إلى زيادة معدلات الاستيراد الحالي. إن عامل الجذب الآخر لصالح النفط العراقي هو مواصفاته المتعددة من الثقيل إلى الخفيف وبدرجات متنوعة. وفوق ذلك مزية انخفاض تكلفة الإنتاج. أما المعنى الآخر لهذه التوقعات فهو أن الأولوية المحورية لنهضة العراق اقتصاديًا واجتماعيًا في المستقبل لا تقف عند مشكلات تمويلية، بل وبالدرجة الأولى والأساسية سترتبط بمسألة الاستقرار الاجتماعي، وطبيعة النظام السياسي. عليه، وبغض النظر عما قد يحدث من تطورات سياسية في العراق خلال الفترة المقبلة، سيبقى النفط المصدر الأعظم لتوفير العملات الأجنبية، ومحور تشغيل

ماكينته الاقتصادية، وهذا يفرض بإلحاح صيانة وتوسيع الصناعة النفطية العراقية.

استخدمت الحضارة القديمة لأرض ما بين النهرين الأسفلت والقار كمواد تكسية ومواد عازلة في البناء منذ الفترة السومرية الحديثة (نهاية الألف الثالث ق.م)، واستمرت هذه الاستخدامات في الحضارة العراقية القديمة. ويعتبر ذلك أول عمليات استخراج واستخدام الهايدروكربونات في تاريخ العالم. وعليه يمكن وصف بلاد «مهد الحضارات» أيضًا بـ «بلاد مهد الحضارات والصناعة النفطية».

بدأت الاستكشافات النفطية في العراق منذ أواخر العهد العثماني في القرن التاسع عشر بإنشاء شركة النفط التركية (بريطانيا، ألمانيا، وهولندا) التي توقف نشاطها خلال الحرب العالمية الأولى، وأصبح العراق تحت الانتداب البريطاني، ثم تم منح امتياز (عام ١٩٢٥) يغطي ١٩٢ ألف ميل متر مربع إلى شركة النفط التركية التي أصبحت تعرف بـ «شركة نفط العراق» بمساهمات بريطانية، وفرنسية، وهولندية وأمريكية وكلبنكيان (5) (KULBENKIAN في المئة). وبعد اكتشاف حقل كركوك العملاق (عام ١٩٢٧) توسعت مساحة امتياز شركة نفط العراق تدريجيًا لتغطي كامل مساحة البلاد عدا ٨٠٠ ميل٢ مجاورة للحدود مع إيران، والتي كانت منطقة امتياز لشركة أنكلو إيرانيان (ANGLO- IRANIAN). وفي عام ١٩٤٧ تم اكتشاف حقل نفط الزبير، ثم حقل الرميلة العملاق جنوب العراق عام ١٩٥٤. هذه السنة التي تمثل من الناحية الفعلية نهاية العمليات الاستكشافية الجدية لشركة نفط العراق وفروعها.

ومع صدور القانون رقم ٨٠/ ١٩٦١، بدأ الطريق إلى تأميم النفط العراقي بعد ثورة ١٩٥٨، بتحديد مساحة امتياز شركة نفط العراق بالمناطق المنتجة فقط، وبما يعادل نصف في المئة (٥,٠ في المئة) من مساحة العراق. وفي شباط/ فبراير ١٩٦٤ تأسست شركة

النفط الوطنية العراقية (IRAQI NATIONAL OIL COMPANY) (INOC) لتنفيذ الأهداف العامة للسياسة النفطية الوطنية. أخفقت الشركة في سنوات عمرها الأولى نتيجة افتقارها للصلاحيات القانونية المناسبة، ومحدودية مواردها المالية. شرعت الحكومة عام ١٩٦٧ قوانين منحت بموجبها للشركة حقوقًا شاملة لاستغلال وتطوير الاحتياطات النفطية، بما في ذلك إنتاج وتسويق النفط المستخرج من الحقول المشمولة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠.

بالإضافة إلى إنتاج النفط وتسويقه وطنيًا، حققت الشركة كذلك إنجازات واسعة لتطوير البنية الضرورية لصناعة نفطية وطنية متطورة شملت تدريب الكوادر المتخصصة، إقامة أنابيب نقل النفط، توسيع شبكة المصافي، بناء منشآت التصدير ومحطات التحميل، امتلاك ناقلات النفط، إضافة إلى شبكات تسويق المنتجات داخليًا وخارجيًا. وأصبحت شركة النفط الوطنية الجهاز المسؤول عن تنفيذ ذلك الجزء من السياسة النفطية الذي استهدف خلق وتطوير صناعة نفطية متكاملة راسخة، وبذلك شكلت الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية في العراق.

نجحت الشركة الوطنية في توقيع أول عقد خدمة مع شركة إيراب (ERAB) الفرنسية. عبر هذا الإنجاز عن نقطة انطلاقها باتجاه اختراق جبهة الشركات العالمية. وبعدها جاء استغلال آبار في جنوب الرميلة بمساعدة سوفيتية، وتنفيذ شركة هنغارية لحفر أول بئر للنفط الوطني. وهكذا بدأت عمليات تصدير النفط على أساس الاستثمار الوطني المباشر وتوجت هذه الجهود بتحميل أول ناقلة في ٧/ ٤/ ١٩٧٢.

وأخيرًا عبر القانون رقم ٦٩ في تموز/ يوليو ١٩٧٢ عن نهاية خط طويل لمسيرة إخضاع الثروة الوطنية للسيادة الوطنية بتأميم شركة نفط العراق ثم شركة نفط البصرة (عام ١٩٧٣). وهكذا تمكن العراق لغاية عام ١٩٧٥ من إنهاء الرقابة

الأجنبية المباشرة على موارده البترولية التي دامت ما يقارب (٥٠) عامًا.

إن أحد أسباب نجاح تأميم النفط كان الكادر العراقي الذي زج في شركة نفط العراق منذ عام ١٩٥٨ بفعل القانون، كما أن نجاح العراقيين في مجال التسويق أدى إلى إنهاء «أسطورة صعوبة التسويق الوطني للنفط». كذلك ساهم في نجاح هذه العملية، تأسيس التسويق العراقي على أساس موضوعي ومهني بعيدًا عن البيروقراطية الزائدة أو الإقحام المفرط للسياسة في العمل. إن توقيع عقود الخدمة، خاصة مع إيراب وبتروباس (PETROBUS)، شكلَّ فعلًا اختراقًا لجبهة الشركات، إلا أن إنهاء هذه العقود بالرغم من أنه تم بالمفاوضة والتعويض المجزي، لم يكن موفقًا، وربما كانت إحدى نتائج هذه الخطوة، بقاء حقل «مجنون» العملاق المكتشف من قبل بتروباس غير مطور لغاية الوقت الحاضر.

جسدت الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣ مرحلة مظلمة في تاريخ الصناعة النفطية العراقية، وما كان استمرارها إلا نتيجة الزخم الهائل الذي ساد عملياتها في سبعينيات القرن الماضي. استهدفت هذه الفترة الإنتاج بأقصى الطاقات الممكن تصديرها، وبأي ثمن. ومع ذلك تقتضي الضرورة الانتباه إلى المفارقة التي ولدها الاحتلال، ففي عام ٢٠٠٢ كان العراق يصدر ما لا يقل عن ٥ ٢ مليون برميل يوميًا ويعالج حوالي خمسة ملايين طن مكافئ/ السنة من الغاز الجاف، ومكتفيًا ذاتيًا بجميع المشتقات النفطية مع وجود فائق كبير للتصدير، أو التهريب. أما بعد الاحتلال ورغم الملايين التي قيلت أنها تصرف لاستعادة عافية صناعة النفط العراقية، بقيت الصادرات النفطية دون مستواها لما قبل الاحتلال، وتحول العراق إلى حالة عجز يستورد نصف احتياجاته من المنتجات النفطية جميعًا ما عدا زيت الوقود، مع تدني فاضح لمستوى الخدمات لمواطنيه، وارتفاع كبير في أسعار السوق السوداء. هذا بالرغم من أن طاقة إنتاج

المحروقات النفطية للاستهلاك المحلي تزيد على ٧٠٠ ألف برميل يوميًا وتمثل ضعف معدلات الاستهلاك المحلي.

إن عملية تسييس «برنامج النفط مقابل الغذاء» بتأثير الولايات المتحدة وبريطانيا، أوقفت إرسال المعدات والأدوات الاحتياطية، وأضعف البرامج النفطية على نحو فعال، وجعلت قطاع النفط غير قادر على زيادة طاقته الإنتاجية، فلم تتجاوز العقود العراقية التي سمح لها بالتنفيذ ٣٠ في المئة من مجمل العقود التي أبرمتها الحكومة العراقية في ظل البرنامج المذكور.

علاوة على المقاطعة الدولية، وحرمان القطاع النفطي العراقي من مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، ساهمت الحرب وأعمال التخريب التي أعقبتها في إحداث خسائر إضافية. وعلاوة على أضرار القصف المباشر أثناء الحرب للأنبوب الاستراتيجي لمحطة ضخ K3، عانت المختبرات المركزية في بغداد من النهب وفقدان الكثير من البيانات، والمعلومات الاستكشافية التي كانت تضم السجلات الجيولوجية وشكلت حصيلة ثمانين سنة من الجهد المتراكم، وكلفت بلايين الدولارات، كما سرقت الإدارة الرئيسية لشركة الحفر. وهوجمت مختلف الأجهزة والمعدات في الجنوب، ونهبت الإدارة الرئيسية لشركة نفط البصرة مع سجلاتها. شملت هذه الممارسات أيضًا استمرار سرقة النفط من أنابيب الجنوب.

من جهة أخرى، واستمرارًا في تصفياتها، ركزت سياسة المحتل على تطهير الإدارة وتغييرات في الكوادر العاملة، حيث تم فصل ١٥٠٠-٢٠٠٠ من العاملين في مختلف التخصصات ضمن النهج الذي سار عليه مجلس الحكم الانتقالي «اجتثاث البعث». ومن الصعب فهم كيف أن مثل هذه السياسة يمكن أن تساهم في أية نتائج إيجابية، وبخاصة في هذه الصناعة حيث الخبرة والكفاءة مطلوبة بدرجة عالية.

إن طريقة إدارة سلطة الاحتلال لنفط العراق تقتصر على هدف واضح هو تصدير أكبر كمية ممكنة من النفط، على رغم احتمالات خطورتها على المكامن النفطية قبل تحديثها، وجمع إيراداتها تحت سيطرتها، واستيراد كميات كبيرة جدًا من المنتجات النفطية إلى العراق لزيادة استنزاف موارده. وفي الوقت الذي توجد فيه مؤسسة عراقية متخصصة، ومؤهلة للقيام باستيراد المنتجات النفطية، يلاحظ أن جزءًا كبيرًا من هذه العمليات تقوم بها شركات أمريكية أصبحت فضائحها تزكم الأنوف.

ما هو الطريق لتأهيل وتحديث الصناعة النفطية، وتمويل إعادة بناء العراق؟

إن الخطوة الأولى وهي في عودة هذه الصناعة إلى مستواها السابق (٥ ,٣-٧ ,٣ مليون برميل يوميًا قبل آب/ أغسطس ١٩٩٠)، وتأهيل وتحديث القطاع. ولكن بلوغ هذا الهدف خلال السنتين، أو الثلاث سنوات التالية على الاحتلال، يواجه جملة مشكلات، منها:

- إن البيانات التاريخية لمختلف البلدان المنتجة للنفط تشير إلى تراجع إنتاج النفط عقب كل هزة اجتماعية وتغيير القيادة السياسية، وإن عودة الإنتاج إلى مستواه السابق تطلبت بحدود ثلاث سنوات. وتزداد المشكلة تعقيدًا في حالة العراق نتيجة آثار المقاطعة والحرب الأخيرة وغياب الأمن.

- كان إنتاج النفط العراقي يتقرر من قبل رأس النظام من دون اعتبار للكفاءة والاعتبارات الفنية، كما أدى الحصار إلى تفاقم تلك المشكلات بإجبار العراقيين على تفكيك (CANNIBALIZATION) معدات لصيانة إنتاج حقول أخرى.

- ضعف البنية التحتية (INFRASTRUCTURE) القائمة التي لا تدعم استمرار العملية الإنتاجية، فحتى قبل الغزو الأمريكي، عانت صناعة النفط العراقية لسنوات من فقر الأجهزة والمعدات، كما أن إحداث التدمير والنهب امتدت إلى

المنشآت النفطية.

- إن أي زيادة في إنتاج النفط العراقي تتطلب تطوير حقوله النفطية، وهذه المهمة تدعو بدورها إلى: حكومة دستورية، استقرار سياسي، استثمارات ضخمة، بما في ذلك فترة المفاوضات وتوقيع العقود وبدء عمليات التنفيذ ومراحل الإنجاز، وهي متطلبات تأخذ فترة زمنية لبلوغها.

وبالمقابل، فإن تحديث هذه الصناعة وفق مستوياتها التكنولوجية العالمية سوف يؤدي إلى زيادة مضاعفة في احتياطاته وتطوير إنتاجه. يكفي ملاحظة أن في العراق أكثر من ٨٠ حقلًا، في حين أن الإنتاج قاصر على ١٥ حقلًا فقط. من هنا تتفق التوقعات على إمكانية زيادة صادرات النفط العراقية إلى ٦ مليون برميل يوميًا، بل وزيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٧-١٠ مليون برميل يوميًا. ولكن السؤال كيف وبأية سرعة؟ لقد كان هدف زيادة الإنتاج إلى ٦ ملايين برميل في اليوم ضمن خطط وزارة النفط العراقية: ١٩٧٦- ١٩٨٠، ١٩٨٩- ١٩٩٠، ٢٠٠٣-٢٠١٢ لكنها لم تنفذ بسبب الحروب والحصار والاحتلال، ورغم أن تحقيق هذا الهدف مازال ممكنًا بالعلاقة مع احتياطيه الضخم، وحاجة العراق لاستعادة مكانته في سوق النفط الدولي، إلا أنه يتطلب تأمين الاستثمارات، كما أن عملية التنفيذ تواجه جملة مشكلات، وبخاصة ما تعلق بصعوبة قبول الشركات الدولية توقيع عقود طويلة الأمد قبل قيام حكومة شرعية، والإقرار بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وضمان الأمن.

يضاف إلى ذلك ضرورة تقرير مصير العقود التي أبرمتها الحكومة العراقية في ظل الحصار مع شركات أجنبية عديدة، بالإضافة إلى الحاجة للوقت بغية الوصول إلى اتفاقية مع الكويت بالعلاقة مع مشكلات الحدود- النفط التي ساهمت في الغزو

(عام ١٩٩٠). مثلًا إن الحقل النفطي رتقة (RATQA) في الكويت هو قطعة من حقل الرميلة في العراق.

بحسب ورقة عراقية قدمت إلى مؤتمر الطاقة العربي في القاهرة ٢٠٠٢، قدرت حاجة صناعة النفط والغاز وقطاع الطاقة في العراق بـ ٤٠ بليون دولار على الأقل لغاية عام ٢٠١٠. ولكن تلك التقديرات تمت في ظروف تقشف وعلى أساس الخبرة العراقية. من هنا فإن ظاهرة تضخيم التكاليف في ظل الاحتلال، والرغبة في تعجيل توسيع هذه الصناعة ستفرض تكاليف إضافية.

إن دراسة بسيطة لمواصفات قطاع النفط العراقي، ربما توضح بشكل مقنع إمكانية إعادة بناء هذا القطاع وفق أحدث أشكال التكنولوجيا وبفترة زمنية قياسية وبمستوى من الإنتاج ٦-١٠ مليون برميل يوميًا من دون أن يتطلب من العراق توفير موارد مالية ذاتية لإعمار قطاع النفط، أو توفير جزء يسير فقط من التكاليف المطلوبة ذاتيًا. وتفسير ذلك يكمن في المبررات التالية:

- إن الكميات الضخمة من الاحتياطي النفطي المتاحة في العراق تعني أن أي تحسن في عمليات تكنولوجية الإنتاج سيقود إلى زيادة معدلات الاسترداد الحالي.

- قرب النفط من سطح الأرض مقارنة بالدول النفطية عمومًا.

- ويرتبط بذلك أن تكلفة إنتاج البرميل من النفط العراقي هي إحدى أكثر التكاليف انخفاضًا في العالم.

- يتواجد في العراق أكثر من ٨ حقلًا مكتشفًا، في حين أن الإنتاج قاصر على ١٥ حقلًا فقط، كما سبقت الإشارة. والمعنى الاقتصادي لهذا الوضع من وجهة نظر التكاليف، غياب مخاطرة مرحلة الاستكشاف، وانخفاض تكاليف تطوير الحقل النفطي، مقابل تصاعد عوائده في مرحلة الإنتاج.

- يضاف إلى ذلك أن ارتفاع سعر برميل النفط في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤- حزيران/ يونيو ٢٠٠٥) بين (٥٠-٦٠) دولارًا في أسواق النفط الدولية، يعني: أن الشركات التي تحصل على عقود تطوير الحقول النفطية العراقية ستتمتع بتوقعات العوائد العالية التي ستنجم من انخفاض تكلفة الإنتاج من جهة، وتصاعد أسعار النفط من جهة أخرى.

وهذه المواصفات توفر فرص تأمين الاستثمارات المطلوبة باتباع أساليب معمول بها في دول نفطية أخرى في المنطقة وفي العالم. مثال ذلك، عقود الخدمات أو عقود المشاركة مع شركات وبيوت تمويل أجنبية، على أن تطرح هذه العقود من قبل المفاوض العراقي للمنافسة بين الشركات النفطية الدولية، وتوزيعها بشكل مناسب بين أكبر عدد منها تحاشيًا للاحتكار من جهة، وتوفير سبل سرعة الإنجاز من جهة أخرى، علاوة على أن هذه الطريقة يمكن أن تضع مسؤولية توفير الموارد المالية الاستثمارية المطلوبة على عاتق الشركات المتعاقدة. ومن المتوقع في ظل هذه العقود المضمونة الربحية أن يكون التنافس حادًا لصالح العراق، سواء من حيث الشروط، أو سرعة الإنجاز، طالما هي مربحة وبدرجة عالية للشركات المعنية أيضًا.

وفوق ذلك، فإن تصاعد أسعار النفط يعني تصاعد الدخل السنوي للنفط العراقي، فعلى فرض إنتاج العراق ٢ مليون برميل (وهو دون مستوى إنتاج فترة ما قبل الاحتلال) وبيع هذا النفط بسعر ٤٠ دولارًا للبرميل عندئذ سيتجاوز دخل العراق السنوي من النفط ٢٩ بليون دولار. وهذا الدخل المرتفع يمكن أن يوفر جانبًا مهمًا من التمويل الذاتي، ويعزز موقف البلاد في توفير الاستثمارات لمختلف القطاعات، على فرض قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب هذا القدر من الاستثمارات سنويًا. وكذلك عرى فرض قدرة العراق السيطرة عل عوائده النفطية

ومنع أشكال التلاعب والتجاوزات تافة، سواء بالعلاقة مع الاحتلال، أو الفساد الإداري- العمولات والسرقات. من هنا يحق السؤال: هل بعد كل هذا يحتاج العراق إلى الخصخصة أو استجداء المعونات من الدول الأجنبية!؟ ولكن هل إن العراق يسيطر على قطاعه النفطي، وعوائده ا نفطية؟

يرى بعض الخبراء أن مشكلة الإصلاحات وإعادة تأهيل البنية التحتية القديمة للصناعات النفطية ستكون أكثر تكلفة ماليًا وزمنيًا مما تظهر للعيان. لذلك يدعو إلى وقف الإنفاق على الحقول النفطية القديمة، وبناء نظام إنتاجي جديد موازٍ في سياق تطوير حقول جديدة. ولكن هذا الرأي يقابله اعتراض قوي، ويطرح حقل كركوك مثالًا للرد عليه. هذا الحقل الذي يعود عمره إلى أكثر من سبعين سنة، وهو ما يزال يمتلك احتياطيًا ضخمًا، ويرى أن إدارته بشكل مناسب ستساعد على استمرار إنتاج الحقل بين ٥٠٠-٧٠٠ ألف برميل يوميًا لسنوات عديدة قادمة. وهذا يدعو إلى الواقعية عند محاولة معالجة هذه المشكلة، لصعوبة استبدال ما تم بناؤه عبر ثمانين سنة. من هنا يفضل بناء خطة مفصلة وطويلة الأمد لإصلاح وصيانة مصادر الطاقة واستهلاكها بهدف التحديث والترشيد وزيادة استهلاك الغاز على حساب النفط الخام ومشتقاته.

وبالعلاقة مع عضوية العراق في أوبك، حيث كانت بغداد محط اجتماع المؤسسين وتوقيع اتفاقية تأسيسها وإعلان إنشائها عام ١٩٦٠، فإن أي قرار عراقي متسرع للخروج من المنظمة، سيضر بمصلحة البلاد. يضاف إلى ذلك أنه ومنذ إنشاء نظام الحصص (QUOTA SYSTEM) في أوبك عام ١٩٨٣ بقيت طاقة صادرات نفط العراق دون حصته، عدا فترة قصيرة جدًا أوائل عام ١٩٩٠ قبل الغزو. أما آخر مرة حصل العراق فيها على تحديد لحصته (٣,٧ مليون برميل يوميًا) فكان في تموز/ يوليو

١٩٩٠ ومازالت قائمة وهي مماثلة لحصة إيران في أوبك. وإلى أن يبدأ العراق بتجاوز حصته، هناك وقت كاف لإعادة النظر في هذا الأمر من قبل الطرفين. ومن مصلحة أوبك مساعدة العراق للحصول على أسعار وعوائد مجزية بالعلاقة مع سنوات الحرمان التي مر بها، كما إنه لن يكون من مصلحة العراق تحدي أوبك وإغراق السوق.

أثناء وبعد احتلال العراق تصاعدت أصوات داخل وخارج إدارة بوش تدافع عن خصخصة قطاع النفط العراقي. ولكن دعوات الخصخصة هذه لم تكن قائمة على أسس الحقائق التاريخية، أو تحليل منهجي مقنع، بل إنها عبرت عن أيديولوجية القوى المحافظة الجديدة لسلطة المحتل.

إن معارضة خصخصة قطاع النفط العراقي هي أقوى من مثيلتها في المشروعات الحكومية المارة الذكر من النواحي التاريخية والاقتصادية والسياسية، وأيضًا بالعلاقة الشديدة مع الظروف العراقية الخاصة جدًا على مدى الـ٢٣ سنة السابقة. تقوم دعوات الخصخصة على أنها ستشجع الاستثمار الأجنبي على التدفق في الاقتصاد العراقي. ولكنها دعوات زائفة (FALSE) طالما هذا التدفق ليس مقيدًا (CONSTRAINED) بشكل الملكية، وهناك حقيقة سبق توضيحها، وهي انخفاض التكلفة الاقتصادية والمخاطر الاستثمارية في قطاع النفط العراقي. ومن هنا وقعت شركات نفط عالمية عديدة اتفاقات لتطوير الموارد النفطية العراقية في فترة المقاطعة من دون طرح مسألة ملكية الموارد النفطية.

هناك أيضًا البعد القانوني الدولي في مواجهة الخصخصة، فكما سبق ذكره، لا يسمح القانون الدولي بفرض تغييرات هيكلية أساسية، بل إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ كان واضحًا جدًا في تأكيد «حق الشعب العراقي السيطرة (CONTROL) على ملكية موارده الطبيعية.

وفي ما عدا المجادلات القانونية والاقتصادية، هناك اعتبارات أخرى ضد الخصخصة. أحد هذه الاعتبارات يقوم على أساس العلاقة المشتركة الوطيدة بين قطاع النفط وبين التطور السياسي في البلاد منذ بدء النظام السياسي العراقي عام ١٩٢١. إن التطورات في قطع النفط على المستويات المحلية والدولية كان لها آثار عميقة على شعب العراق ومؤسساته، والتمزيق المفاجئ (SUDDEN RUPTURE) لهذه العلاقة التاريخية سيقود إلى خلق جميع أشكال عدم استقرار الأوضاع في العراق.

إن إحدى النتائج الأكثر خطورة لفرض إجراءات الخصخصة بدوافع أجنبية ستبرز في تقييد حرية الحكومة على تصحيح ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية الناجمة عن ظروف الحرب، والتي تعمقت أيضًا بفعل الانهيار الاقتصادي والاحتلال. ذلك أن خصخصة القطاع النفطي سيحرمها (الحكومة) من الدخول أو التعامل (ACCESS) مع لقسم الأكثر ثقلًا وأهمية من الناتج الوطني الذي يشكل ضرورة حيوية لمعالجة تلك المشاكل.

والملفت للانتباه، أن البعض تجاوز مخاطر الدعوة إلى الخصخصة بالدعوة إلى رهن الإنتاج المستقبلي، أي: خصخصة «الاحتياطي النفطي» بدعوى أن هذا الأسلوب أكثر قدرة على جذب التمويل الخارجي وأسهل عند البيع. ويظهر أن أصحاب هذه الدعوة ممن قدموا أفكارهم بطريقة دعائية، لم يبذلوا بعض الجهد لقراءة تاريخ العراق الحديث، ولم يحاولوا فهم واستيعاب نمط تفكير العراقيين وموقفهم في ما يخص الثروات والموجودات الوطنية. وحتى إذا أخضعنا هذه الفكرة للمناقشة، فهي تواجه معضلة اقتصادية أكبر لتحديد القيمة السوقية لهذا الاحتياطي النفطي وهو تحت الأرض، مقارنة بالصعوبات الجمة التي تواجه مشروعات القطاع العام. ثم إن الاحتياطي النفطي ثروة

وطنية لا تعود إلى الجيل الحالي فحسب، بل هي ملك للأجيال اللاحقة أيضًا. ومن هنا لا توجد جهة في الدولة تمتلك حق بيع كل الثروات الوطنية أو جزء منها.

على الرغم من الحاجة إلى تعاون شركات النفط الدولية لتأهيل وتحديث صناعة النفط العراقية، يجب أن لا تكون هذه الطريقة مظلة للتلاعب بالملكية الوطنية للثروات العراقية. ذلك أن من الخطورة جدًا افتراض أن العراقيين سيقفون متفرجين على تسليم صناعتهم وثروتهم إلى الآخرين. إن الشعب العراقي يعتبر النفط - الذي كان سببًا للكثير من أتراحه وأفراحه في سياق استعادته من الامتيازات الأجنبية - رمزًا وطنيًا مقدسًا يجسد نضاله الطويل. بغض النظر عن الإطار السياسي الشرعي الذي سيظهر في نهاية المشوار، فإن صناعة النفط لابدّ وأن تبقى مركزية ويتم تشغيلها بطريقة موحدة ككل، لأنها الصيغة المتوافقة مع قناعة العراقيين، باعتبارها قيمة عليا في ذاتها ورمزًا للوحدة الوطنية.

مقابل رفض الخصخصة السريعة بعامة، ورفض خصخصة الثروة النفطية بخاصة، لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، هناك اتفاق على بقاء ملكية الصناعة النفطية للدولة، مقابل توفير مجال للقطاع الخاص المحلي والمشترك للمساهمة بشكل مستقل، أو من خلال المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية في عمليات نفطية جديدة مثل: التوزيع والتصفية وخطوط الأنابيب، وناقلات البترول وحتى الاستكشافات. ولكن من دون أن تتطور هذه المشروعات المشتركة في ملكية الاحتياطي والإنتاج والصادرات التي تخص السيادة.

وفي السطور التالية جملة مقترحات لمستقبل السياسة النفطية في العراق:

- مطالبة المحتل تحمل كل نفقات الإعمار، وعدم المساس بواردات النفط الحالية لأية أهداف لا تتفق مع القانون الدولي والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

- تفعيل الاقتصاد العراقي وتنويعه، وتقليل الاعتماد على النفط والشروع باستغلال واردات النفط تدريجيًا بمعزل عن الميزانية العامة.

- ترشيد الإنتاج العراقي الحالي بحدود تسمح بإجراء دراسات عاجلة للتثبت من وضع المكامن وسلامة إنتاجها بطاقات مثلى، وعدم الاندفاع لزيادة الإنتاج قبل ذلك.

- إعادة النظر بجميع الخطط المطروحة سابقًا بشأن إمدادات الطاقة في العراق، وعلى أن تضمن الخطط الجديدة الاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي وتقليل كمية النفط الخام للاستهلاك الداخلي.

- دراسة تحديث المصافي وزيادة نسبة التحويل فيها لإنتاج المنتجات الخفيفة وتقليل فائض زيت الوقود وعلى أن يتم ذلك قبل الشروع بإنشاء مصاف جديدة.

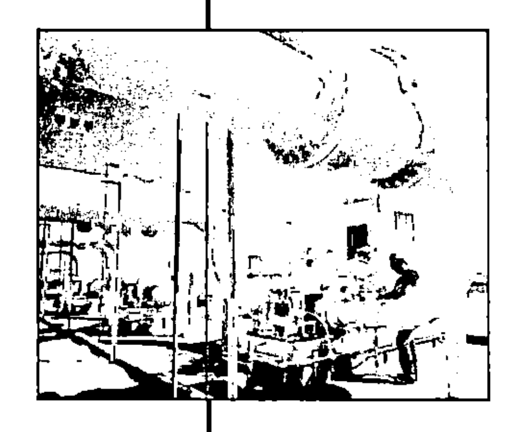
- رفض تام لخصخصة المصادر الطبيعية وبخاصة النفط والغاز، وعلى أن ينص الدستور الدائم المنتظر على هذا المبدأ.

- الشروع العاجل في تطوير حقول جديدة، أو تطوير مكامن إضافية في الحقول الحالية للتعويض عن الحقول لقديمة التي تدعو الدراسات لإراحتها.

- أن يكون تطوير الحقول القائمة بالجهد الوطني مع الاستفادة من الشركات الأجنبية لتقديم خدماتها أينما تطلب الأمر ذلك.

- أن يتم تطوير الحقول الجديدة بالتعاون مع الشركات العالمية وفق صيغ مقبولة ومتعارف عليها تتناسب وخصائص الحقول العراقية بشكل عام، وخصائص كل حقل على حدة، وعلى أن يكون ذلك وفق أسس تنافسية تضمن أفضل الشروط للعراق.

- المحافظة على عضوية العراق في أوبك وتعاونه مع أعضائها لزيادة الاستقرار في السوق النفطية.



الفصل السادس

قانون النفط والغاز

أهداف غير معلنة



قانون النفط والغاز
الأهداف الغير معلنة لاحتلال العراق

إن أحد الأهداف الأساسية هو النفط، فقبل انتهاء الحرب الباردة كانت القوة هي المعيار الأساسي لمن هي القوى الكبرى في العالم، إذ كانت أمريكا والاتحاد السوفيتي (سابقًا) القوتين الأعظم. وبعد أن انتهت الحرب الباردة لم تعد القدرة العسكرية هي العامل الوحيد، وبدأت تبرز أهمية العامل الاقتصادي في هذا الوقت بعد انتهاء الحرب الباردة، قررت أمريكا أن لا تسمح لأية قوة في العالم، أو مجموعة قوى أن تنافسها في كونها الدولة العظمى الوحيدة في العالم. ولما كانت القوة العسكرية وحدها لا تكفي للإبقاء على أمريكا كقوة عظمى وحيدة، فماذا تفعل بالاتحاد الأوروبي؟ وماذا تفعل بالصين أو .... الخ؟ الاتحاد الأوربي. حتى قبل انضمام الدول الخمس عشر الأخيرة إليه- يتساوى في إجمالي الناتج القومي مع إجمالي الناتج القومي الأمريكي أو يزيد عليه بقليل، فإن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٠، مع معدل نموها الحالي أن تصل إلى مستوى الناتج القومي الأمريكي وتتجاوزه فيما بعد. وهناك أيضًا اليابان والهند، ولكي تمنع الولايات المتحدة أية قوة أخرى أن تنافسها في السيطرة على العالم، فإن الورقة الأساسية التي تحتاج إليها في ذلك هي ورقة النفط، وبمعنى أن تحصل على حاجاتها من النفط، فإن حاجاتها مؤمنة بحيث تستطيع أن تحصل عليها من دون كثير من المشاكل، ولكن للإمساك بورقة النفط في العالم كورقة ضغط إستراتيجية، حيث يتم التحكم في تصدير النفط (العرض) وفي

أسعاره، وتقع كل القوى الاقتصادية العالمية تحت رحمة الشروط الأمريكية، ويحد كثيرًا من قدرتها على منافسة الولايات لمتحدة كقوة عظمى وحيدة. وتشير التوقعات الخاصة بإنتاج النفط إلى أن أمريكا قد تضطر إلى أن تستورد أكثر من حجم استيرادها الحالي، وهو حوالي ٥٥ في المائة، بمعنى أنها قد تضطر إلى الاستيراد حوالي ٧٠ بالمائة من استهلاكها من خارج الولايات المتحدة. وبالتالي فإنها تريد أن تسيطر على مواقع النفط في العالم والخليج والعراق وأفريقيا ووسط آسيا والقوقاز، وهذا سبب اهتمامها بالسودان، وآسيا الوسطى والقوقاز، ... الخ، وهي إذا ما سيطرت على النفط، تكون قادرة على التحكم في توريده (العرض) وفي أسعاره أي: تكون في وضع يمكنها فيه أن تتحكم في اقتصاديات الدول الغربية (أوربا) والصين واليابان والهند، وبالتالي تضمن بقاءها كدولة عظمى دون منافس. فعندما صرح لورانس ليندساي في أكتوبر من عام (٢٠٠٢) حينما كان يشغل منصب مستشار الرئيس الأمريكي للشئون الاقتصادية، بأن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضد العراق، فإن ذلك كان يشكل صراحة غير معتادة من المسؤولين الأمريكيين حول الهدف الرئيسي والحقيقي في الحملة الأمريكية العدوانية ضد العراق، بعيدًا عن الأهداف الدعائية المعلنة حول نزع أسلحة العراق، أو إسقاط النظام لبناء نظام ديمقراطي، وغيرها من الادعاءات الأمريكية التي تدرك الإدارة الأمريكية قبل غيرها أنها غير صحيحة.

الأهمية الإستراتيجية للنفط العراقي:

يعد العراق أحد أغنى بلدان العالم بثروته النفطية، وتتمثل الأهمية الإستراتيجية للنفط العراقي بعوامل عديدة، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية في قائمة البلدان التي تحتوي على أكبر احتياطي مؤكد في النفط الخام. وتجمع التقديرات في

الوقت الراهن على أن حجم الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط الخام يصل إلى ١١٥ مليار برميل، وهو يعادل ١١ في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي في عام ٢٠٠٣. في حين تشير تقديرات أخرى إلى رقم أعلى من ذلك بكثير ربما يصل إلى ٣٠٠ مليار برميل كاحتياطي غير مؤكد، وذلك لأن التنقيب عن النفط في العراق قد توقف منذ عام ١٩٨٠، وأن ٥٠ في المئة من الحقول النفطية لم يجر تقويمها بعد، ومنها منطقة الصحراء الغربية التي يعتقد أنها تحتوي على ١٠٠ مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر، فضلًا عن ذلك، فإن المنطقة الشمالية الشرقية في العراق تحمل احتياطيات نفطية جديدة. من الواضح أن الموارد العراقية ضخمة تمثل أكبر موارد نفطية غير مطورة في العالم، فمن بين ٧٣ حقلًا مكتشفًا حتى الآن هناك ١٥ حقلًا فقط تعمل بما يتراوح ما بين ٣٠ في المئة و٥٠ في المئة من طاقاتها الإنتاجية. وينطلق العراق من أرضية ملائمة تؤهله للتوسع السريع في الاستثمار في الطاقة الإنتاجية، فهو الأقل كلفة في العالم بين المنتجين الرئيسيين.

الإستراتيجية النفطية الأمريكية ونفط العراق:

النفط هو أحد الأهداف الرئيسية للعدوان الأمريكي على العراق، حيث ترى الولايات المتحدة أن الاحتياطيات العراقية من النفط تفوق كثيرًا ما تعلن عنه بغداد. فقد كان وزير الطاقة الأمريكي الأسبق جون هارتجنون قد أعلن في عام ١٩٨٧ أن العراق يسبح على بحيرة من النفط، وأن احتياطياته ربما تفوق الاحتياطيات السعودية الضخمة التي تبلغ نحو ربع الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط.

أما «معهد بيكر للسياسة العامة» الذي يشرف عليه وزير الخارجية والخزانة الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، فقد توصل في دراسة أخيرة إلى أن إحدى النتائج

البعيدة المدى لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي وعي الولايات المتحدة بضرورة الاتجاه لتكثيف البحث عن مصادر جديدة لوارداتها النفطية. وأنه ما لم يحدث تغير جذري في سياسة الاستثمار النفطي في العراق، فإنه لن يكون هناك بديل سريع لما تملكه المملكة العربية السعودية من احتياطيات نفطية مؤكدة وهائلة وطاقات إنتاجية واحتياطية كبيرة إذا ما تنامى العداء للولايات المتحدة وحدث أي تحول داخلي في المملكة. والغزو كما هو واضح الحل الذي استقر عليه مخططوا السياسة الأمريكية؛ فقررت الولايات المتحدة الهيمنة التامة على العراق ونفطه وإعادة رسم خريطة الحكم في بغداد.

النفط في مؤتمر (لندن) للمعارضة العراقية قبل الاحتلال:

تمخض اجتماع مجموعة العمل التبعة للمعارضة العراقية في مؤتمر لندن الذي عقد قبل عام ٢٠٠٣ برعاية الولايات المتحدة عن رؤية مستقبلة للسياسة النفطية العراقية تتلخص بضرورة إنهاء احتكار الدولة ملكية قطاع النفط، وتسيير قطاع النفط انطلاقًا من إشاعة الحرية الاقتصادية في العراق. وبالاتجاه الذي يؤدي إلى فتح الآفاق أمام القطاع الخاص المحلي، أو الأجنبي للمساهمة الفعلية في أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتسويق، من دون استبعاد ملكية صناعة النفط العراقية والاحتياطي النفطي وتحويلها إلى القطاع الخاص الأجنبي. وضمن هذا التوجه يقول الدكتور. أحمد الجلبي زعيم حزب المؤتمر الوطني العراقي أنه يفضل إنشاء كونسورتيوم برئاسة أمريكية لتطوير حقول النفط العراقية، وستكون للشركات الأمريكية الحصة الكبرى في النفط العراقي. وهذا ينسجم تمامًا مع الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للنفط العراقي، والتي أفصح عنها بوضوح جيمس أكنز السفير الأمريكي السابق في السعودية، عندما قال «أن النفط ورغبة الولايات

المتحدة للسيطرة على مصادره يمثلان المحور الأكثر تأثيرًا في توجه وتفكير الإدارة الأمريكية الحالية». وقد تم تأسيس المجلس الأعلى لسياسة النفط في تموز يوليو ٢٠٠٤ بعد الاحتلال، وهو المعني بالسياسة النفطية العراقية، وتتلخص مهامه بالآتي: التخطيط الطويل والمتوسط المدى، الاستثمارات والمشاريع الرئيسية وطرق تمويلها، العقود والاتفاقيات مع الشركات الأجنبية، سياسة تسويق النفط وتسعير المنتجات المكررة المخصصة للاستهلاك الداخلي. وبهذا الصدد يقول: أياد علاوي رئيس الحكومة العراقية المؤقتة الأسبق، رئيس المجلس الأعلى لسياسة النفط، أن هناك أربعة مبادئ رئيسية للسياسة النفطية العراقية الجدية وهي:

١- تحرير الحكومة من الالتزام بالإدارة المباشرة للمشاريع التجارية مع التشديد على أدوارها في التنظيم والإشراف.

٢- تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية بأسرع ما يمكن من أجل إصلاح وتشغيل حقول النفط والغاز المنتجة في الوقت الحاضر.

٣- فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية للحقول النفطية المكتشفة وغير المطورة.

٤- تشجيع القطاع الخاص العراقي، وإعطاؤه دورًا بارزًا وتفصيليًا في كل مظاهر التطور المستقبلي للعمليات النفطية في العراق.

الحكومة العراقية تقر مشروع قانون النفط والغاز:

بتاريخ ٢٧/ شباط/ ٢٠٠٧ أقرت الحكومة العراقية قانون النفط والغاز بالإجماع، وأحيل إلى مجلس النواب لغرض طرحه للمناقشة بعد أن تمت إحالة نسخة من مسودة القرار إلى مجلس شورى الدولة لإضفاء اللمسات القانونية عليها.

***

ترحيب سفير الولايات المتحدة زلماي خليل زاد بالقرار:

بمقتضى القانون الوطني للنفط والغاز لذي أقره مجلس الوزراء، فإن البترول سوف يستخدم كأداة لتوحيد العراقيين، ويعطي كل العراقيين حصة في مستقبل بلدهم. وهذا إنجاز كبير بالنسبة للمصالحة الوطنية في العراق، إذ أنه يبين أن قادة الجماعات الرئيسية في العراق يمكنهم التضافر من أجل التوصيل إلى حل سلمي للموضوعات الصعبة التي تحظى بأهمية على المستوى الوطني، إن إيجاد حل للهواجس السائدة حول السيطرة على البترول يعتبر عاملًا مهمًا للتغليب على الانقسامات الداخلية في العراق. فالدولة تحتوي على ثالث أكبر احتياطي للبترول في العالم. وأكثر من ٩٠٪ من الدخل الفيدرالي للدولة العراقية. يأتي من عائدات البترول وإدارة تلك الموارد بفاعلية وبصورة تتسم بالمساواة عنصر حيوي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي إلى تكوين شعور متزايد بالهدف المشترك بين فئات العراق وكان هدف الزعماء العراقيين وضع مشروع يضمن أن كل العراقيين سيضمنون حصولهم على نصيب عادل من مزايا تضوير موارد الدولة. وإن العائدات من البترول والغاز تساهم في عدم تمركز السلطة بينما تحافظ في الموقف نفسه على الوحدة الوطنية. وإن العراق سيتبع أفضل الأساليب الدولية في تطوير وإدارة ثروته المعدنية وبهذه المعايير يعتبر قانون النفط والغاز نجاحًا عظيمًا فهو:

- يكرر التأكيد على أن موارد النفط والغاز يمتلكها كل شعب العراق، وهو ينص على التزام مؤكد بتقاسم العائدات بين مناطق العراق بالديمقراطية والفيدرالية.

- يشكل جهة أساسية مسئولة عن وضع السياسات الخاصة بالطاقة- هي المجلس الفيدرالي للنفط والغاز- سيضم ممثلين في كل مناطق العراق والمحافظات

المنتجة للنفط.

- يؤكد أن كل العائدات من مبيعات النفط ستودع في حساب وطني. وتتلقى منه المحافظات مباشرة نصيبها من العائدات، وبهذا تزداد بدرجة كبيرة السيطرة المحلية على الموارد المالية.

- ويرسي المواصفات الدولية للشفافية والوضوح ويقضي بضرورة الإعلان عن العقود وما يرتبط بها من عائدات ومدفوعات. وهذا ضروري من أجل بناء الثقة في النظام السياسي الجديد ومكافحة الفساد. ويحدد القانون دور وزارة البترول الذي سيكون بصفة أساسية دورًا منظمًا. وهذا هو الأسلوب المتبع في العصر الراهن وهو ما سيخدم قوى السوق من أجل تحقيق أقصى قدر من التنمية والتطوير لموارد العراق. أنه يوفر إطار العمل لتمكين الاستثمارات الدولية من ولوج قطاع النفط والغاز في العراق، وهو ما يعد خرقًا لممارسات الماضي التي كانت تعتمد على سيطرة الدولة والمركزية المبالغ فيها. كما يطالب القانون باتباع أفضل الممارسات من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها وإدارة وتطوير الحقول وضمان أن البيئة لن تتضرر، وإن أحوال البلاد من الموارد الهيدروكربونية (النفط والغاز) لا تتبدد بسبب الممارسات السيئة مثلما كان متبعًا في الماضي.

ولئن كان مشروع القانون مازال يحتاج إلى إقرار مجلس النواب العراقي له إلا أنه احتمالات إقراره ممتازة نظرًا؛ لأن الكتلة الرئيسية في البرلمان العراقي ممثلة في مجلس الوزراء. وسيكون من المطلوب إصدار تشريعات مصاحبة للقانون في محاولات متعددة، ويأمل الزعماء العراقيون استكمال مجموعة التشريعات المتعلقة بالنفط والغاز بنهاية شهر آيار/ مايو. إن التوصيل إلى ذلك الاتفاق لم يكن سهلًا. فقد استغرق الأمر سنين حول ذلك القانون تحديًا خاصًا بالنسبة للحكومة الفيدرالية

وحكومة كردستان الأقلية وزعماء لكتل السياسية الرئيسية. فإن موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون يرى سـبقة لكيفية حل المشاكل والتعاون الضروري من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في العراق. وهذه هي المرة الأولى منذ العام ٢٠٠٣ التي تجمع فيها كل الجماعات العراقية على وضع تشريع معين. ومن الممكن تحقيق المصالحة الوطنية التي ستؤدي إلى الاستقرار في العراق إذا حدثت تسويات وتنازلات حول مستقبل تصفية البعثة، وتعديل الدستور، أن الاتفاق على قانون النفط والغاز ينبغي أن يعطينا الثقة في أن العراقيين راغبين في اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل نجاح العراق.

الملاحظات: حول القانون بعد أن تمت إحالته إلى مجلس النواب

أولًا: تأجيل اعتماد القانون إلى أن يتم إعداد منظومة نفطية متكاملة، وذلك للأسباب الآتية:

١- يحل القانون في مواضع مختلفة إلى قوانين مكملة تصدر مستقبلًا ومن أمثلتها قانون شركة النفط الوطنية العراقية. وقانون وزارة النفط الذي سيتم بمقتضاه إعادة هيكلة وارتباط الشركات والوحدات التنظيمية بالوزارة (المادة ٧ب)، سواء كانت عقود خدمة، أم عقود تطوير وإنتاج، أم عقود اقتسام الإنتاج PSA (المادة ٨ن) ولما كانت تلك القوانين تعتبر أجزاء من القوانين المرتبطة به وتصدر جميعها في منظومة متكاملة وذلك تفاديًا لوقوع تناقضات بين أجزاء المنظومة تعيد من جديد مناقشة القانون الأساسي وتعديله.

٢- يعاني قطاع النفط العراقي في الوقت الحاضر من فساد مستفحل ومن المعروف أن الفساد المحلي لا ينتعش إلا إذا التقى بفساد دولي، إذ يصعب تسويق ما ينهب من النفط داخل الدولة المنتجة. وهو ما يستهدفه القانون المعروض في ظل

الفساد الحالي ولا يترك وإنما يلزم تصريفه في أسواق خارجية بمعرفة أفراد وشركات أجنبية ومن هنا فإن التوسع في إنتاج النفط العراقي- وهو ما يستهدفه القانون المعروض- في ظل احتلال الجاثم على صدر العراق من شأنه التشجيع على اتساع حلقة الفساد الحالي ولا يترك مجالًا لمن يرغب في محاربته، إذ تتفق حلقات الفساد الداخلية مع نظيرتها الأجنبية لنهب المزيد من الثروات النفطية.

٣- ولعل ما يساند فكرة التأجيل جاء بتقرير:

Us Government Account Ability Office السابق الإشارة مؤكدًا لعدم وجود أجهزة لقياس النفط المنتج في الحقول وفي أرصفة التحميل (وهي الأجهزة المشار فيها في المادة الرابعة الفقرات ٣٠، ٣٢، ٣٣ من مشروع القانون، مؤكدًا أيضًا أن ما يوجد في تلك الأجهزة لا يعمل بالكفاءة المطلوبة.

٤- وإذ تقضي أحكام القانون الدولي بعدم شرعية ما يبرم من اتفاقيات تتعلق بالثروات الطبيعية للدولة الخاضعة للاحتلال الأجنبي فإن ذلك من شأنهتثبيط رغبة الشركات العالمية ذات السمعة الطيبة في الإقدام على إبرام اتفاقيات نفطية مع العراق في ظل قانون يصدر أثناء خضوعه لاحتلال أجنبي، خاصة بعد أن صدق مجلس الأمن على وصف الولايات المتحدة كدولة احتلال. ولن يجدي في ذلك ما نصت عليه المادة (٨/ ث) من ضرورة بذل الجهود الحثيثة من أجل ضمان التطوير العاجل والفعال للحقول المكتشفة غير المطورة كليًا أو جزئيًا عند صدور هذا القانون بالتعاون مع شركات نفط ذات سمعة محمودة.

٥- وبناءً على ما تقدم آنفًا، حيث أكد ٦٠ من خبراء النفط العراقيين المقيمين بالخارج بتأجيل القانون مع اختلاف الأسباب وذلك من خلال التوصية المقدمة للبرلمان العراقي بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٩٠٧ حول إرجاء النظر في القانون إلى أن

يمكنهم وغيرهم من المواطنين العراقيين مناقشة مشروع القانون ومعالجة أوجه النقص التي تشوبه وذلك في إطار الشفافية والحرص على الصالح العام.

ثانيًا: ملاحظات شكلية:

أ- إن لغة القانون تسهب في الوصف باستخدام ألفاظ غير محددة المعنى فنيًا مما يفسح المجال لالتقاط ما يحمل منها معاني مختلفة ويطلق الخلاف حول تفسيرها، وذلك على خلاف اللغة القانونية المستخدمة في قوانين النفط في مختلف الدول والتي تتسم بالدقة واستخدام لغة فنية ذات تعريفات محددة ومعان متفق عليها مما لا يسمح بالاختلاف حول تفسيرها.

ب- إن الموضوع الواحد جرت معالجته بالتجزئة في أكثر من مادة واستخدمت في كل موضوع لغة قد تفتح المجال للاختلاف حول تفسيرها، ومن أمثلة ذلك تناول وزارة النفط تحت المادة (٥/ ت) ثم تفصيلًا تحت المادة (٧) كذلك توزعت معالجة شركة النفط الوطنية العراقية بين المادة (٥/ ج) والمادة (٦).

ثالثًا: ملاحظات موضوعية:

١- أهم النقاط السلبية عدم لنص على سلطة مجلس النواب في التصديق على الاتفاقيات التي تبرم مع الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط وتطويره وإنتاجه، وذلك خلافًا للقاعدة العامة المستخدمة تقريبًا في جميع الدول النفطية وهي ضرورة صدور كل اتفاقية بقانون سواء كانت اتفاقية اتحادية أم إقليمية. وذلك لضمان موافقة ممثلي الشعب على الاستثمار الأمثل لثروة الشعب الأساسية والتي تمثل عائداتها أكثر من ٩٠٪ من موارد الدولة.

٢- أما النص في المادة (٥ أولًا) على مصادقة مجلس النواب على الاتفاقيات

النفطية الدولية التي تعقد مع الدول؛ فإنه لا يشمل العقود التي تقدم مع الشركات للتنقيب عن النفط والتي ينبغي صدورها بقانون.

٣- إن واقع الخبرة الشخصية في التفاوض على إبرام العقود النفطية أن ينص في كل قانون يصدر باعتماد العقود التي تبرم مع الشركات على ما يلي:

إذا حدث بعد تاريخ السريان تعتبر في التشريعات، أو اللوائح القائمة والمطبقة في الدولة مما يكون له تأثير هام على المصالح الاقتصادية في غير صالح الشريك الأجنبي، حينئذ يتفاوض الطرفان بالتعديل الاتفاقية بما يعيد التوازن الاقتصادي الذي كان موجودًا في تاريخ السريان، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تؤدي هذه التعديلات إلى انتقاص أو زيادة في حقوق والتزامات الشريك الأجنبي عما تم الاتفاق عليه عند تاريخ السريان.

٤- تقضي المادة الثانية من مشروع القانون على أن يستثنى من الخضوع له تكرير البترول وتصنيع الغاز واستخداماتها الصناعية، وكذلك خزن ونقل وتوزيع المنتجات النفطية، حيث لا يوجد مبرر لاستثناء هذه الأنشطة من الخضوع للقانون.

٥- يلاحظ أن مسؤوليات ووظائف وزارة النفط قد تم تجميعها في نطاق أقل مما يتيح عادة في دول نفطية مماثلة، كما سلخ من إشراف الوزارة شركة النفط الوطنية التي صادرت تتبع المجلس الاتحادي للنفط والغاز وهذه نقطة إيجابية ورؤية سليمة بعدم إخضاع الشركات التنفيذية للوزارة وقصر مسؤوليات الوزارة على تمثيل سلطة الدولة.

٦- في حالة نشوء خلاف، أو نزاع بين الحكومة العراقية وبين الشركات الاستثمارية إن هذا الخلل لا يحسم في العراق. إنما نصت المادة ٣٩ المتعلقة بحل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة على ما يلي: يتم إجراء التحكيم بين جمهورية العراق

والمستثمرين الأجانب حسبما يلي:

- أنظمة إجراءات التحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس، أو جنيف، أو القاهرة لتسوية النزاعات بين الدول ومواطني دول أخرى. أو تبعًا لمعاهدة النزاعات بين الدول ومواطني دول أخرى. وهنا نتساءل لماذا تتم النزاعات بعيدًا عن القضاء العراقي.

٧- في أغلب الأحيان تضطرب أسواق النفط نتيجة الأزمات الإقليمية والدولية وتتأثر الأسواق وكذلك الدول المنتجة بتلك الأزمات، ونتيجة لذلك تتأثر عمليات الإنتاج سلبًا أو إيجابًا وقد تتوفر كميات كبيرة من النفط نتيجة زيادة التعاقدات مع الشركات. أو تفرض منظمة أوبك التزامًا بحصص الإنتاج والتسويق مما يتطلب توازنًا مع الإنتاج الإقليمي والعالمي. وقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الشركات التي تلجأ إلى مفهوم (التعويض عن الخسائر) الذي ينطوي عليه القانون. وهنا يتساءل الخبراء ماذا سيكون موقف (الحكومة العراقية- الشريك) أمام ضغوط الشركات التي تدافع عن مصالحها فتطالب الحكومة العراقية بالتعويض؟

٨- إن حشر المستثمرين العراقيين في القانون فسح المجال لـ (السماسرة) والوسطاء الفاسدين من ذوي العلاقات السياسية بأمراء الطوائف والأحزاب ليكونوا حائزين على رخص الاستثمار التي تربطهم بالشركات الأجنبية لكي يكونوا واجهات لها ليسهلوا عملياتها المخالفة للقانون بما لديهم من علاقات مؤثرة بصناع القرار في الجهاز الإداري الذي لا يخلو من فساد.



موقف مجلس النواب العراقي من القانون

يبدو أنه من المستحيل على البرلمان العراقي إصدار قانون النفط الوطني، وهو القانون الذي تدعمه واشنطن، وترفضه القوى الشعبية السياسية والمعارضة، بينما يعتبره البعض خطوة مهمة على طريق المصالحة السياسية، من خلال تقاسم الاحتياطي النفطي العراقي بين مختلف الجماعات والطوائف العراقية، فضلًا عن كونه يمهد لفتح استثمارات بمليارات الدولارات في قطاع النفط العراقي. وبعد مرور سبع سنوات على العمليات السياسية في العراق تظل بعض من التشريعات التي تشكل عصب الحياة بالنسبة للدولة العراقية معطلة ومن أهمها قانون النفط، بسبب الخلافات بين الكتل السياسية التي تتقاطع في كل شيء فيما بينها ولا تتفق إلا على استمرار الخلافات. ويعد مشروع قانون النفط والغاز في العراق تصويتًا على مستقبل البلاد حيث أنه من المفروض أن يضمن حقوق الجميع في الموارد الطبيعية وتوزيعها توزيعًا عادلًا. ويشكل هذا القانون الذي وافق عليه مجلس الوزراء برئاسة السيد نوري المالكي في إبريل الماضي، ثم نقل إلى مجلس النواب (البرلمان). وكان من المقرر أن يوافق البرلمان على هذا المشروع قبل العطلة البرلمانية الصيفية. إلا أن الكثير من أعضاء مجلس النواب يعارضون التعجل في إصدار قانون من شأنه أن يشكل مستقبل صناعة النفط في العراق، ويقضي على مركزية الإدارة لأعوام. حيث يلقي هذا القانون معارضة من قبل عدد من النواب وخاصة جهة التوافق (السنية) والصدريين والقائمة العراقية الذين يرون أن الوقت غير ملائم لإقراره، فيما تعمل

كتلة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية ذات الأغلبية العظمى في البرلمان إضافة إلى التحالف الكردستاني على تمرير القانون، تسمح للحكومة البدء بتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، ويقول النائب أسامه النجيفي عن القائمة العراقية: أن قانون النفط والغاز من أخطر القوانين كما أنه سيء للغاية ولا يتلائم مع وضع البلاد الحالي تحت الاحتلال، ومن المفروض تأجيله إلى وقت آخر والإسراع في تشكيل شركة النفط الوطنية لتتولى هي إدارة وزيادة معدلات لنفط الخام. وأضاف، لا توجد نسخة نهائية لدى مجلس النواب حول مشروع قانون النفط والغاز، وهناك نسخ فيها اختلافات جوهرية وجذرية ولا ندري أي نسخة يمكن للبرلمان أن يناقشها، وأكد في حال الإصرار على مناقشته خلال الفصل التشريعي فأعتقد أن مناقشته ستحتاج إلى أشهر لإنضاجه؛ لأن هناك كتلًا نيابية ترفض مشروع القانون فضلًا عن أن هناك نقاشات داخل اللجنة القانونية ولجنة النفط والغاز قبيل عرضه في جلسة للمجلس.

قال باسم شريف عضو كتلة حزب الفضيلة الإسلامي: نحن مع سن القانون لتنظيم عملية إنتاج النفط والغاز لكننا إلى الآن في مجلس النواب مرتبكون حيث لا توجد نسخة نهائية رسمية يمكن مناقشتها وإبداء الرأي بشأنها بشكل قاطع ونهائي وهناك نسخ بعضها خالية من الملاحق. وأضاف أعتقد أن هناك جدلًا وخلافًا كبيرين داخل الكتلة السياسية حول هذا القانون لأن فيه صلاحيات واسعة للأقاليم، كما أن هناك نهايات تركت مفتوحة فضلًا عن الخلافات حول صيغ التعاقد مع الشركات الأجنبية، هل ستكون وفق عقود المشاركة في الإنتاج أو عقود الخدمة. وقال شريف: أعتقد الإسراع بسن هذا القانون يأتي بضغوط أمريكية لكننا نعتقد بضرورة التأني، ومناقشة القانون مناقشة فنية سياسية، وإزالة كل الشوائب التي تعترض إقراره، ولابد من تشكيل شركة النفط الوطنية أولًا، ومن ثم البدء بمناقشة القانون، ويؤكد وجود أكثر من صيغة لمشروع القانون ووجود العديد من

الضغوط الشعبية والسياسية وهو الأمر الذي أدى إلى تغيره أكثر من مرة على مدار العام الماضي. أما النائب عز الدين الدولة عضو جهة التوافق (السنية)، لماذا العجلة في مناقشة هذا القانون في المرحلة الحالية، وقال: هناك إرباك واضح في قضية مشروع النفط والغاز؛ لأنه إلى الآن لم تقدم نسخة نهائية للمناقشة، والمتداول داخل أروقة مجلس النواب عدة نسخ، وهذا يؤكد أن الفكرة لم تنجح حتى تناقش في المرحلة الحالية. وأضاف هناك توجه لدى الكثير من الكتل السياسية للتصدي لهذا المشروع وأعتقد في حال البدء بعرض النسخة النهائية أمام المجلس، فسيكون هناك وقت طويل لمناقشة بحضور اختصاصيين في مجال النفط والغاز. وقد أدى انعدام الثقة بين الجماعات الكردية، والعرب السنة، والحكومة العراقية التي يهيمن عليها الشيعة إلى انهيار مباحثات من شأنها أن تسهم في التوصل لتسوية. وقال النائب عن الائتلاف الموحد (الشيعي) عباس البياتي أتوقع أن يبدأ البرلمان مناقشته مشروع القانون، وأضاف البياتي، هناك نسخة واحدة من القانون لدى البرلمان، ولا صحة لوجود أكثر من نسخة، وقال هناك خلافات من بعض الكتل، وخاصة التحالف الكردستاني وجبهة التوافق العراقية، وبالإمكان استيعاب التحفظات من خلال المناقشة المستفيضة، وأضاف البياتي: نحن في الائتلاف لدينا بعض الملاحظات على مشروع القانون، لكن هذا لا يمنع من أننا نعمل على الإسراع في تمرير هذا القانون وإقراره قبيل انتهاء العام الجاري. وأكد أننا بحاجة إلى استثمارات أجنبية تمكننا من زيادة معدلات إنتاج النفط الخام وبالتالي زيادة معدلات التصدير، وتحقيق إيرادات مالية تخدم عملية إعادة الإعمار. أما السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، يقول: نحن مؤيدون لقانون النفط، ونعتقد أن تطوير المنشآت النفطية يحتاج إلى ميزانيات ضخمة، والعراق لا يمتلك في الوقت الحاضر هذه الإمكانيات، وما الضير أن نعطي فرصة لشركات كبيرة أن تساعد العراق؟ لم لا نربط مصالحنا

كعراقيين مع مصالح العالم، نحن لسنا بمعزل عن منظومة العلاقات الدولية، من الخطأ الاعتقاد أن المصالح تتشابك بمد الاتصالات السياسية فقط. بل هناك الاقتصاد، والثقافة وحوار الحضارات. بحاجة إلى ميزانيات كبيرة لكي ننهض بالبلاد ونقوم بعملية الإعمار، فإذا كانت هذه الثروة تحت أقدام العراقيين فلماذا لا نستعين بالآخرين للإسراع بإخراجها وتوفير الرفاهية لشعبنا. ولسنا وحدنا من يعتقد أن هذه المشاريع والقوانين من مصلحة العراقيين بل شاركنا في ذلك الكثير من القوى السياسية قد يكون لهذا "سببًا عديدة، وهذا الشيء لا يخص جهة سياسية محددة، بل كل المعارضين لها، أحد هذه الأسباب هو قصور في فهم هذه الأمور وهناك تهويل ومبالغة إعلامية تترك آثارها على البعض ممن لا يبحث واقع الأمور ويعتقد أنه يبيع العراق حينما يتعاقد مع شركة دولية؟ والسبب الآخر هو المزايدات السياسية، هناك من يفكر دائمًا كيف يدفع البسطاء من الناس للتعاطف معه حتى لو كان على حساب المصالح الوطنية، ولا أستطيع استبعاد بعض دول المنطقة قد لا ترغب بنهوض العراق ليكون منافسًا حقيقيًا لها، وهذا الأمر هو الذي يبرر أن تقف مؤسسات إعلامية بالضد من هذه القوانين، مع أنها تمول من دول طورت بلدانها من خلال عقود مع شركات عالمية، فلماذا يحللونها لأنفسهم ويحرمونها ويستكثرونها على الشعب العراقي. أما الأمين العام للحزب الإسلامي طارق الهاشمي، أوضح مع إصدار هذا القانون بأسرع وقت ممكن، وأنا أعتقد القطاع النفطي بأمس الحاجة للاستثمارات الأجنبية، وبأمس الحاجة إلى الخبرات وإلى التقنية التي وصلت الآن للقرن الواحد والعشرين، نتكلم عن ثروة في كل المجالات؛ لأن القطاع النفطي قطاع مهمل ومدمر بحاجة إلى إعادة تأهيل، بحاجة إلى عمليات حفر واستثمار، يعني نحن بحاجة إلى مليارات من الاستثمارات في هذا القطاع، بالتأكيد المسودة لا تعبر عن المشاركات الوطنية لدينا تحفظات في عدد من البنود سوف نعمل على

تغييرها، لكن نحن مع إصدار هذا القانون بأسرع وقت ممكن أما هيئة علماء المسلمين بالعراق، فقد أصدرت فتوى شرعية حول قانون النفط والغاز جاء فيها تحريم تصويت نواب البرلمان العراقي على مشروع قانون النفط والغاز تحت أي ذريعة، واعتبرت موافقتهم على القانون إجراء محرمًا شرعًا وباطلًا عقدًا، ووصفت إقرار القانون بالجريمة ومن يقره بـ «المتواطئ مع العدو في غصب الأموال».



نص قانون النفط والغاز العراقي الجديد للعام ٢٠٠٧

فيما يلي نص قانون النفط، والغاز العراقي للعام ٢٠٠٧ وكما أقرته الحكومة العراقية :

جمهورية العراق - قانون النفط، والغاز لعام ٢٠٠٧

الفصل الأول / الشروط الأساسية

المادة (١) ملكية المصادر النفطية :

إن ملكية النفط والغاز تعود لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

المادة (٢) نطاق التطبيق :-

أ. يطبق هذا القانون على العمليات النفطية في جميع مناطق جمهورية العراق بما في ذلك الأرض، وما تحتها على اليابسة، وكذلك في المياه الداخلية والمياه الإقليمية.

ب. يستثني من نطاق هذا القانون تكرير البترول، وتصنيع الغاز، واستخداماتها الصناعية، وكذلك خزن، ونقل، و توزيع المنتجات النفطية .

المادة (٣) الغاية :-

أ. يؤسس هذا القانون نظام إدارة العمليات النفطية في جمهورية العراق مع الأخذ بالاعتبار الاتفاقيات الدولية القائمة بين جمهورية العراق ودول أخرى فيما يتعلق بنقل النفط الخام.

ب. يهدف هذا القانون إلى تحديد أسس التعاون بين الوزارات المعنية في الحكومة

الاتحادية ، فضلاً عن إنشاء قاعدة للتنسيق و التشاور بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط .

**المادة (٤) تعاريف :

لأغراض هذا القانون يكون للكلمات والعبارات حيثما وردت المعنى / المعاني المخصصة لها أدناه ، إلا إذا تطلب النص معنى آخر:

١- الاكتشاف- أول وجود للبترول تتم مصادفته في مكمن عن طريق الحفر والذي يمكن استخلاصه على السطح بطرق صناعة النفط التقليدية.

٢- الاكتشاف التجاري- الاكتشاف الذي يعتبر لأغراض التطوير تجاريا من قبل مالك تراخيص التنقيب والإنتاج.

٣- الإقليم - إقليم كردستان أو أي إقليم يتشكل بعد صدور هذا القانون في جمهورية العراق وفقًا لأحكام الدستور.

٤- الأساليب المثلى في الصناعة البترولية - جميع تلك الممارسات المتعلقة بالعمليات النفطية والتي تكون مقبولة عامة في صناعة النفط الدولية على أنها جيدة وآمنة و ملائمة للبيئة واقتصادية وفعالة في التنقيب عن وإنتاج البترول.

٥- الاساليب المثلى لادارة شبكة الأنابيب - جميع تلك الممارسات المتعلقة بالنقل بواسطة خطوط الأنابيب - بما في ذلك التصميم والإنشاء والإعداد للتشغيل و الصيانة والتشغيل، وإنهاء التكليف لخطوط الأنابيب - والتي تكون مقبولة عامة في صناعة النفط الدولية بأنها جيدة وآمنة و ملائمة للبيئة واقتصادية وفعالة في نقل البترول .

٦- الإنتاج - استخراج وتصريف البترول .

٧- البترول - جميع النفوط الخام أو الغاز وأي هيدروكربونات منتجة أو يمكن إنتاجها من النفط الخام أو الغاز أو الزيت الصخري أو الرمال القيرية .

٨- التطوير - الأنشطة التي يقوم بتنفيذها مالك ترخيص التنقيب والإنتاج بالاعتماد على خطة تطوير الحقل أو خطة تطوير خطوط الأنابيب الرئيسية والتي تهدف إلى إنتاج ونقل البترول .

٩- التنقيب - البحث عن البترول بالوسائل الجيولوجية والجيوفيزيائية والوسائل الأخرى ويشمل حفر الآبار الاستكشافية والتقييمية .

١٠- الحقل - منطقة تحتوي على مكمن أو مجموعة مكامن ، مجتمعة أو مرتبطة بنفس التركيب الجيولوجي أو الوضع الستتغرائي . أن اسم الحقل يشير إلى المنطقة السطحية ، ولكن ربما يشير أيضا في ذات الوقت إلى السطح والتكوينات المنتجة في باطن الأرض .

١١- خط أنابيب الحقل - خط الأنابيب بما في ذلك محطات الصمامات ومحطات الضخ ومحطات الكبس والمنشآت المرافقة والتي تقوم بتجميع النفط الخام أو الغاز من حقل أو مجموعة حقول يتم تسليمها إلى نقطة التحويل للنقل الإضافي.

١٢- خط الأنبوب - منشأة هندسية تتألف من جزء أنبوب طولي مع ما يرافقها من مواد على مستوى السطح بما في ذلك محطات الصمامات والضخ والكبس والتجهيزات المرافقة لها للقياس والمراقبة والاتصالات والتحكم عن بعد لأغراض نقل النفط الخام، أو الغاز من نقطة التحويل إلى نقطة التجهيز إلى نقطة التسليم .

١٣- خط الأنبوب الرئيسي - خط الأنبوب الرئيسي بما في ذلك محطات الصمامات، ومحطات الضخ، ومحطات الكبس والمنشآت التابعة لها المبنية من قبل

الناقل لنقل النفط الخام، أو الغاز من حقل، أو عدة حقول أو مصادر داخل، أو خارج العراق .

١٤- خطة تطوير الحقل - البرنامج الزمني وتقدير الكلفة المحددين لتقييم وتطوير الأنشطة المطلوبة لتطوير، و إنتاج البترول من حقل محدد أو مجموعة حقول من قبل مالك عقد التنقيب، والإنتاج الذي تم إعداده بموجب هذا القانون والشروط ذات الصلة في أنظمة العمليات النفطية وعقد التنقيب والإنتاج الذي يغطي منطقة التعاقد .

١٥- خطة تطوير خط الأنبوب الرئيسي - خطة وتقدير كلفة تحدد جميع الأنشطة التي سيقوم بأدائها الناقل لنقل البترول عبر خط الأنابيب داخل العراق وعبر أراضي الدول المجاورة والتي تم إعدادها بموجب هذا القانون والشروط ذات الصلة في أنظمة العمليات النفطية، وعقد التنقيب، والإنتاج الذي يغطي منطقة التعاقد وأي اتفاقيات ثنائية ذات صلة.

١٦- خطة إلغاء التكليف -خطة لإغلاق العمليات النفطية، وإعادة البيئة التشغيلية إلى وضعها الأصلي بما في ذلك إزالة جميع المنشآت والتصرف بها.

١٧- الشخص العراقي - أي مواطن يحمل الجنسية العراقية أو أي شركة أو مؤسسة بشخصية قانونية قائمة ومسجلة تبعًا للتشريعات العراقية مع وجود مركزها الرئيسي في العراق ولها ما يزيد على ٥٠٪ من أسهم رأسمالها مملوكة من مواطنين عراقيين أو من قبل مؤسسات أو شركات عامة أو خاصة عراقية.

١٨- الشخص الأجنبي - أي شخص غير المواطن العراقي أو شركة أو مؤسسة بشخصية قانونية قائمة ومسجلة تبعًا للتشريعات العراقية ولها أقل من ٥٠٪ من أسهم رأسمالها مملوكة من قبل مواطنين محليين أو شركات أو مؤسسات

خاصة، أو عامة عراقية.

١٩- العمليات النفطية - جميع الأنشطة المتعلقة بالتنقيب، والتطوير، والإنتاج والعزل والمعالجة والتخزين والنقل والبيع، أو التسليم للبترول في نقطة التسليم، أو نقطة التصدير أو نقطة التجهيز المتفق عليها داخل، أو خارج العراق وتشتمل على عمليات معالجة الغاز وإغلاق جميع الأنشطة المتفق عليها.

٢٠- الغاز - جميع الهيدروكربونات التي تكون في حالة غازية في الظروف الجوية من حرارة وضغط سواء كانت مصاحبة للهيدروكربونات السائلة، أم لا وكذلك بقايا الغاز المتبقي بعد استخراج الهيدروكربونات السائلة من المكمن.

٢١- الغاز المصاحب- الغاز الذي تحت الظروف المكمنية إما أن يكون مذابًا في سائل هايدروكربوني أو في قبة غازية فوق النفط و ملامسة للنفط الخام.

٢٢- الغاز غير المصاحب - الغاز عدا الغاز المصاحب .

٢٣- المُشَغِلْ - الهيئة المعينة من قبل الحكومة بالتشاور مع مالك حق التنقيب والإنتاج للقيام بالعمليات النفطية بالنيابة عن الأخير.

٢٤- المحافظة المنتجة- أي من محافظات جمهورية العراق التي يتحقق فيها انتاج للنفط والغاز بصورة مستديمة وبمعدلات تجارية لاتقل عن ١٥٠ ألف ب / يوم يتطلب مناقشتها .

٢٥- المكمن -تجمع بترولي منفصل في وحدة جيولوجية محددة بخصائص صخرية، وبحدود تركيبية، أو طبقية وبسطوح ملامسة بين البترول والماء في التكوين أو أي تداخل مشترك منها بحيث يؤثر إنتاج النفط في أي جزء من هذا التجمع النفطي على إجمالي الضغط في التجمع النفطي ككل.

٢٦- منطقة التعاقد -المنطقة التي يكون مالك تراخيص التنقيب والإنتاج مخولًا ضمنها للتنقيب عن وتطوير وإنتاج البترول.

٢٧- منطقة التطوير والإنتاج- جزء من منطقة التعاقد التي تم رسم تحديدها بعد الاكتشاف التجاري بموجب فقرات وشروط عقد التنقيب والإنتاج.

٢٨- النفط الخام - جميع الهيدروكربونات وبغض النظر عن الوزن النوعي والتي يتم إنتاجها وتوفيرها من الحقل بحالة سائلة عند الحرارة والضغط الجوي بما في ذلك الأسفلت والقار والسوائل الهيدروكربونية المعروفة بالمقطرات أو المكثفات التي يتم الحصول عليها من الغاز ضمن منطقة التعاقد.

٢٩- الناقل - الكيان المعين من قبل مجلس الوزراء لاستلام النفط الخام أو الغاز من مالك حق التنقيب والإنتاج عند نقطة التحويل، وتسليم النفط الخام أو الغاز للتصدير إلى مالك حق التنقيب والإنتاج عند نقطة التسليم.

٣٠- نقطة قياس الإنتاج - الموقع (المواقع) التي يتم فيها قياس أحجام ونوعية النفط الخام أو الغاز التي سيتم تحويلها إلى نقطة التحويل .

٣١- نقطة التحويل - شفة المدخل لخطوط الأنابيب الخارجية من نقطة قياس الإنتاج، حيث يتم استلام الناقل للنفط الخام أو الغاز من مالك حق التنقيب والإنتاج .

٣٢- نقطة التسليم - نقطة (نقاط) منشأة التحميل حيث يصل النفط الخام إلى شفة مدخل الخزان - الباخرة التي تستلم النفط الخام أو تلك النقطة الأخرى داخل أو خارج العراق، كما هو متفق عليه بموجب عقد التنقيب والإنتاج. وفي حالة الغاز، فهي مدخل منشآت الاستلام التي تستلم الغاز .

٣٣- نقطة التزويد - الموقع الذي يتم تحويل النفط الخام، أو الغاز منه من خط الأنبوب الرئيسي، أو خط أنبوب الحقل إلى نوع مختلف من النقل، أو المعالجة أو الاستخدام .

٣٤- الوزارة - وزارة النفط في جمهورية العراق، والشركات، والمؤسسات الأخرى المحددة، والمفوضة من قبلها.

٣٥- الهيئة المختصة - وزارة النفط أو شركة النفط الوطنية العراقية أو الهيئة الإقليمية .

٣٦- الهيئة الإقليمية- الوزارة المختصة في حكومة الإقليم.

الفصل الثاني/ إدارة المصادر النفطية

المادة (٥) صلاحيات السلطات :

أ. مجلس النواب

أولاً. يشرع مجلس النواب جميع القوانين الاتحادية للعمليات المرتبطة بقطاع النفط والغاز.

ثانياً. يصادق مجلس النواب على جميع الاتفاقيات النفطية الدولية المعدة وذات الاتصال بالعمليات في قطاع النفط والغاز والتي تبرمها جمهورية العراق مع الدول الأخرى .

ب. مجلس الوزراء

أولًا. يتولى مجلس الوزراء التوصية لمجلس النواب فيما يخص مشاريع القوانين المقترحة الخاصة لتطوير مصادر العر ق النفطية والغازية .

ثانيًا. يعتبر مجلس الوزراء السلطة صاحبة الاختصاص لإقرار السياسة الاتحادية

النفطية والإشراف على تطبيق تلك السياسة . كما يتولى الإشراف على إجمالي العمليات النفطية بما في ذلك إقرار السياسة الاتحادية المنظمة لجميع الأمور التي يحكمها هذا القانون بضمنها التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق واقتراح الأدوات التشريعية في قطاع النفط والمصادقة على الأنظمة اللازمة للأمور الواردة أعلاه من وقت لآخر. من أجل القيام بالمهام المذكورة أعلاه، فإن على مجلس الوزراء إن يضمن تبني المجلس الاتحادي للنفط والغاز والوزارة الوسائل المناسبة والناجعة للاستشارة والتنسيق مع السلطات الإقليمية والمحافظات المنتجة للنفط والغاز.

ت. المجلس الاتحادي للنفط والغاز

أولًا. من أجل تيسير مهام مجلس الوزراء فيما يتعلق باقرار السياسة البترولية والخطط المترتبة عليها والتي يتم تحضيرها من قبل الوزارة بالتنسيق والتشاور مع الأقاليم والمحافظات المنتجة وكذلك لوضع التعليمات اللازمة لإبرام عقود التنقيب والانتاج بموجب المادة رقم ٩ من هذا القانون يؤسس مجلس الوزراء هيئة تسمى (المجلس الاتحادي للنفط والغاز). يقوم رئيس الوزراء أو من ينيبه برئاسته ويضم في عضويته كلا من :

١) وزراء النفط و المالية والتخطيط والتعاون الانمائي في الحكومة الاتحادية.

٢) محافظ البنك المركزي العراقي.

٣) ممثل عن كل إقليم بدرجة وزير.

٤) ممثل عن كل محافظة منتجة غير منتظمة في إقليم.

٥) الرؤساء التنفيذيون لأهم المؤسسات النفطية ذات العلاقة والتي من بينها شركة النفط الوطنية العراقية وشركة تسويق النفط.

٦) خبراء مختصون بشؤون النفط، والغاز، والمال، والاقتصاد لا يزيد عددهم

على ثلاثة يتم تعيينهم لمدة أقصاها خمس سنوات بقرار من مجلس الوزراء.

ويراعى في تشكيل المجلس الاتحادي للنفط والغاز تمثيله للمكونات الأساسية للشعب العراقي .

ثانيًا. يتولى مسؤولية وضع السياسات النفطية الاتحادية، و خطط التنقيب، وتطوير الحقول، و خطط الأنابيب الرئيسية داخل الأراضي العراقية ، كما له الحق في الموافقة على أي تعديل جوهري لتلك الخطط.

ثالثًا. يتولى المجلس الاتحادي للنفط والغاز النظر في عقود التنقيب والإنتاج التي تمنح التراخيص للقيام بعمليات في القطاع النفطي، وتعديلها وفقًا للآليات الواردة في المادة رقم ٩ من هذا القانون كل ذلك فيما يتعلق بجمهورية العراق.

رابعًا. يتولى المجلس الاتحادي للنفط والغاز إقرار نماذج عقود التطوير و الانتاج واختيار نموذج العقد الملائم لطبيعة الحقل أو منطقة الاستكشاف أو الفرصة التي يتم عرضها .

خامسًا. يتولى المجلس الاتحادي للنفط والغاز وضع التعليمات الخاصة بالتفاوض لمنح التراخيص أو عقود التطوير والإنتاج ووضع معايير أهلية الشركات .

سادسًا. من أجل تيسير مهام المجلس الاتحادي للنفط والغاز في النظر في عقود التنقيب والإنتاج وخطط تطوير حقول النفط والغاز، يقوم المجلس بالاستعانة بمكتب يسمى مكتب المستشارين المستقلين يضم خبراء النفط والغاز، عراقيين أو أجانب، يقرر المجلس عددهم ، من المشهود لهم بالكفاءة والسمعة الحميدة والذين يتمتعون بخبرة عملية طويلة في عمليات التنقيب والإنتاج والعقود النفطية، ويتم اختيارهم بالإجماع من قبل المجلس، ويتم التعاقد معهم لمدة عام قابلة للتمديد. يقوم مكتب المستشارين المستقلين بتقديم المشورة والتوصيات للمجلس الاتحادي

للنفط والغاز حول عقود التراخيص و خطط تطوير الحقول وأية أمور ذات صلة تحال إليه من المجلس الاتحادي للنفط والغاز .

سابعًا. يعتبر المجلس الاتحادي للنفط والغاز الجهة المخولة إقرار تحويل حصص الحقوق بين الحاملين تراخيص التنقيب والإنتاج وما يلحقها من تعديلات للعقود شريطة أن لا يؤثر ما ذكر أعلاه عكسيا على درجة ونوعية المشاركة الوطنية بما في ذلك النسبة المئوية للحصص الوطنية في المشروع.

ثامنًا. على المجلس الاتحادي للنفط والغاز ووزارة النفط ضمان استكشاف وتطوير واستغلال المصادر النفطية على أفضل وجه لصالح الشعب وفق أحكام القوانين والأنظمة والشروط التعاقدية، و المعايير الدولية المعترف بها .

تاسعًا. للمجلس الاتحادي للنفط والغاز أن يستحدث التشكيلات التي يجدها ضرورية لتنفيذ مهامه، وان يضع نظاما داخليا لعمله.

عاشرًا. لأعضاء المجلس الاتحادي للنفط، والغاز اقتراح السياسات و مشاريع القوانين النفطية على المجلس .

ث. وزارة النفط

أولًا. تعتبر الوزارة الجهة صاحبة الصلاحية لاقتراح السياسة، والقوانين والخطط الاتحادية النفطية .

ثانيًا. تتولى الوزارة إعداد الأنظمة والتوجيهات، والتعليمات لتنفيذ السياسات والخطط الاتحادية.

ثالثًا. للوزارة القيام بأعمال الرقابة، والإشراف على العمليات النفطية بالتنسيق مع الهيئات الإقليمية والمحافظات المنتجة لضمان التنفيذ الموحد والتطبيق المتجانس

في جميع أنحاء العراق .

رابعًا. على هدى السياسات والأظمة والتوجيهات والمتطلبات الواردة في البند ٥/ ث/ أولًا و ٥/ ث/ ثانيا، وبما ينسجم مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة الاتحادية، فإن على الوزارة بعد التشاور مع الهيئات الإقليمية والمحافظات المنتجة للنفط أن تعد السياسات والخطط الاتحادية الموجهة للاستكشاف والتطوير والإنتاج وذلك سنويا أو كلما اقتضت الحاجة. على أن تتناول هذه السياسات والخطط تحديد مستويات الإنتاج اللازمة سواء على المدى القصير، أو على المدى البعيد، والتوصل إلى حلول مثلى فيما يخص التوزيع الجغرافي وتوقيت مناهج التنقيب والإنتاج بالتشاور و التنسيق مع الهيئات الإقليمية والمحافظات ووفقًا للإطار العام الوارد في الملاحق رقم ' و ٢ و ٣ . وتقدم مقترحات السياسة النفطية والخطط المتعلقة بها إلى المجلس الاتحادي للنفط والغاز لمراجعتها وإقرارها.

خامسًا. تعتبر الوزارة الجهة المخولة تمثيل جمهورية العراق في المنتديات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بأمور النفط والغز .

سادسًا. تكون للوزارة صلاحية التفاوض على الاتفاقيات الدولية والثنائية مع الدول والمنظمات الاخري المتعلقة بالنفص والغاز على أن تخضع للموافقة وفقا لأحكام الدستور.

سابعًا. الوزارة مسئولة عن مراقبة العمليات النفطية من أجل ضمان انسجامها مع القوانين والأنظمة والشروط التعدقدية . كما على الوزارة ، بالإضافة إلى مهامها الرقابية في المجال الإداري والفني، إجراء عمليات التحقق من التكاليف والمصاريف التي يتم تكبدها من قبل حاملي التراخيص وذلك من أجل ضمان استرجاع هذه الكلف بعدالة وبشكل صحيح، وذلك من أجل تحديد العوائد

المتحققة للحكومة . كما على الوزارة إجراء التحري، والتدقيق الفني، والأساليب الأخرى للتحقق من الانسجام مع القوانين، والأنظمة والشروط التعاقدية والممارسات الدولية المعتمدة، وتتشاور الوزارة مع حكومة الإقليم والمحافظات المنتجة لاستحداث تشكيلات مختصة للقيام بهذه المهام نيابة عن الوزارة .

ثامنًا. للوزارة الحق في تنفيذ عقود متعلقة بخدمات التجهيز للنفط والغاز التي تخرج عن نطاق المادة ٥/ ب/ ثانيا و فق القوانين المطبقة الأخرى .

ج. شركة النفط الوطنية العراقية

أولًا. تساهم شركة النفط الوطنية العراقية وفقًا للمادة ٦ من هذا القانون في عمليات التنقيب والإنتاج داخل العراق نيابة عن الحكومة. وتلتزم الشركة ببيع حصتها من النفط الخام إلى شركة تسويق النفط بسعر التسليم الذي يغطي الكلفة بالإضافة إلى ربح معقول يمكّن الشركة من التطور بصورة حيوية في مجالي التنقيب والإنتاج.

ثانيًا. تتضمن مهام ونطاق عمليات شركة النفط الوطنية العراقية تنفيذ عمليات التنقيب والتطوير ، والإنتاج، والنقل، والتخزين، والتسويق والمبيعات لغاية نقطة التسليم فيما يتعلق بالنفط والغاز وذلك بمقتضى الحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون والعقود المعنية والموافقات والتصاريح واجبة التطبيق على جميع حاملي التراخيص الآخرين .

ثالثا. لشركة النفط الوطنية العراقية حق المساهمة كشريك تجاري في العقود الدولية المرتبطة بنقل وتسويق وبيع النفط والغاز ، كما لها أن تساهم في عقود التنقيب والإنتاج خارج جمهورية العراق، وذلك بعد الاستحصال على موافقة مجلس الوزراء .

رابعًا. لشركة النفط الوطنية العراقية حق إنشاء شركات تابعة و مملوكة لها بالكامل في مناطق مختارة من العراق بناء على وجود الحقول وحجم الاحتياطيات النفطية والغازية والطاقات الإنتاجية وتحقق الجدوى أو بناء على إعادة التنظيم وتوزيع المهام بين شركات قائمة وفقًا لحجوم العمل وبما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحقيق المنفعة وذلك من خلال أنظمة داخلية وإجراءات مناسبة تصدر لهذه الغاية .

خامسًا. لـ شركة النفط الوطنية العراقية حق تأسيس شركات مشغّلة مع شركات أخرى أو تملك أسهمًا في شركات قائمة ضمن جمهورية العراق ،و لـ شركة النفط الوطنية العراقية الحق ذاته خارج جمهورية العراق شريطة الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

سادسًا. لشركة النفط الوطنية العراقية الحق بتملك الأصول الملموسة، وغير الملموسة العائدة لشخصيات طبيعية أو اعتبارية وذلك من أجل تحقيق غاياتها وفق أحكام القانون.

سابعًا. للشركة تأسيس شركات خدمة بالمشاركة مع شركاء من الأقاليم والمحافظات المنتجة .

ح. الهيئة الإقليمية تكون للهيئات الإقليمية الاختصاصات التالية :

أولًا. تولي التحضيرات اللازمة من أجل اقتراح النشاطات، والخطط للسلطات الاتحادية نيابة عن الإقليم لكي يتم تضمين تلك الخطط، والنشاطات في الخطط الاتحادية للعمليات النفطية. كما عليها أن تساعد السلطات الاتحادية في المداولات التي تقود إلى إتمام الخطط الاتحادية، وذلك وفقًا للمتطلبات.

ثانيًا. القيام بإجراءات التراخيص المتعلقة بالنشاطات في الإقليم في مجال التنقيب وتطوير الحقول المكتشفة غير المطورة المذكورة في ملحق رقم (٣) وفقًا للآليات

المنصوص عليها في المادة (٩) وباعتماد النماذج التعاقدية المعدة من قبل المجلس الاتحادي للنفط والغاز وبناء على التعليمات الصادرة من المجلس الاتحادي للنفط والغاز ومع الشركات النفطية العالمية المؤهلة وفق الأسس التي يضعها المجلس الاتحادي للنفط والغاز.

ثالثًا. الحضور في المداولات الجارية من قبل المجلس الاتحادي للنفط والغاز وفق أحكام الفقرة b7) من المادة (٥) من هذا القانون.

رابعًا. التعاون مع الوزارة للقيام بمهام المراقبة، والإشراف للعمليات النفطية من أجل ضمان انسجامها مع القوانين والأنظمة والتوجهات والشروط الخاصة لعقود التنقيب والإنتاج المعنية ، لضمان التطبيق الموحد والمتناغم في جميع مناطق العراق.

****المادة (٦) شركة النفط الوطنية العراقية :-**

أ. شركة النفط الوطنية العراقية شركة قابضة مملوكة بالكامل من قبل حكومة جمهورية العراق مركزها بغداد ، مستقلة ماليًا و إداريًا وتعمل على أسس تجارية .

ب. يتضمن نطاق عمليات شركة النفط الوطنية العراقية ما يلي :-

أولًا. إدارة وتشغيل حقول الإنتاج الحالية المذكورة في الملحق رقم (١) وترتبط بها كل من شركة نفط الجنوب وشركة نفط الشمال.

ثانيًا. تطوير و إدارة وتشغيل الحقول المكتشفة، و غير المطورة المناطة بها والمذكورة في الملحق رقم (٢).

ثالثًا. تنفيذ عمليات التنقيب والإنتاج في مناطق جديدة خارج المنطق الخاضعة لعملياتها وفقًا لهذا القانون وذلك من خلال التقدم بطلبات للحصول على تراخيص التنقيب، والإنتاج في مناطق جديدة على أسس تنافسية.

رابعًا. إدارة وتشغيل شبكة أنابيب النفط والغاز الرئيسية ، ومرافئ التصدير في العراق وتدخل في عقود شحن النفط والغاز الحالية والمستقبلية وذلك بمقتضى هذا القانون.

تستمر مسؤولية الشركة في إدارة وتشغيل أنابيب النفط والغاز الرئيسية ومرافئ التصدير خلال فترة انتقالية أقصاها سنتان إلى حين استكمال إعادة تنظيم الشركات التابعة لوزارة النفط عندئذ يقرر امجلس الاتحادي للنفط والغاز مسؤولية إدارة وتشغيل أنابيب النفط والغاز الرئيسية ، ومرافئ التصدير بناء على مقترح تقدمه الوزارة يعد بالتنسيق مع شركة ا نفط الوطنية العراقية استنادا إلى هذا القانون وموافقة مجلس الوزراء.



المصادر

١- عباس النصراوي/ الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل.

٢- صبري زاير السعدي/ الأزمة الاقتصادية الخطيرة في العراق.

٣- كامل عباس مهدي/ سياسات الاحتلال الاقتصادية/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ٢٠٠٤.

٤- عبد الوهاب حميد رشيد/ الاقتصاد العراقي إلى أين؟ ج٢/ علوم سياسية/ كانون الأول/ ديسمبر/ ٢٠٠٣.

٥- عدنان الشهال/ جريدة الحياة اللندنية/ ٢٣/ أيار/ ٢٠٠٣.

٦- عقود بملايين الدولارات، ونسبة الأرباح ٨ في المائة/ ترجمة ثائر صالح/ جريدة الحياة.

٧- د. أحمد نجيب رشدي/ جريدة الأهرام/ ١٤/ يونيو/ ٢٠٠٣.

٨- باتريك سيل/ كاتب بريطاني متخصص في شؤون الشرق الأوسط/ جريدة الحياة.

٩- مركز دراسات الوحدة العربية/ التحول الديمقراطي في العراق/ بيروت/ تموز/ يوليو/ ٢٠٠٦.

١٠-حسين الرشيد/ قانون النفط والغاز/ مؤسسة البصائر/ دار الحنطة/ سورية/ دمشق/ ٢٠٠٩.

١١-د. عصام الجلبي/ النفط في مسودة الدستور/ جريدة الحياة ٢٧/ آب/ ٢٠٠٥.

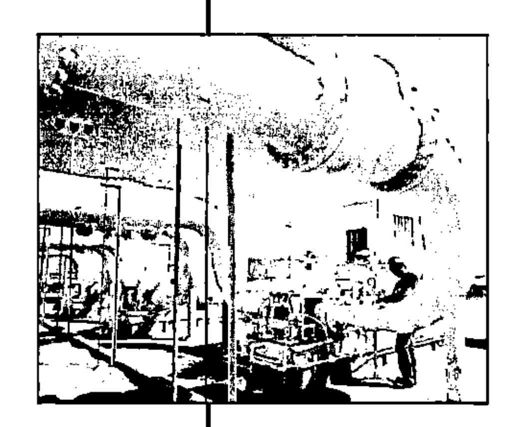
١٢-الدكتور خير الدين حسيب/ العراق من الاحتلال إلى التحرر/ مركز دراسات الوحدة العربية/ سلسلة كتاب المستقبل العربي.

١٣-نبيل جعفر عبد الرضا/ إستراتيجية التدمير. آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه. مركز دراسات الوحدة العربية.

١٤-خليل زلماي زاده/ صحيفة واشنطن بوست ٣/ آذار/ مارس ٢٠٠٧.



نفط العراق
لعنة الأرض
وآبار الدماء
تتدفق



فهرس الكتاب



الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة